المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٨٣ - جمادى الآخرة ١٤٣٧ هـ - مارس ٢٠١٦م

مجلس إدارة الهيئة يعتمد المرحلة الثالثة من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة

مجلس إدارة الهيئة يعتمد لائحة البلاغات على المخالفات المهنية

الهيئة تترجم كتاب عن المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي

طريقك للنجاح المهني

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية. يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة ، المراجعة ، الزكاة والضريبة ، فقة المعاملات ، الأنظمة التجارية.

www.socpa.org.sa

د. أحمد عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

المعايير الدولية ومرحلة التأهيل والتدريب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير، وتوافر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيقها.

فقد تتوافر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، لذا حرصت الهيئة على إطلاق برامج خاصة بالمعايير الدولية، وتقديمها من قبل نخبة من المتخصصين، وممن لديهم المعرفة النظرية والخبرة العملية؛ لتهيئة من يرغب في ذلك.

فقد بدأت الهيئة في تنفيذ تلك البرامج من بداية عام ٢٠١٥م وشهدت ولله الحمد حضوراً مميزاً من المهتمين والمختصين في مهنة المحاسبة والمراجعة، وستتواصل إن شاء الله حتى نهاية عام ٢٠١٦م، للتدريب على جميع المعايير الدولية في كل من مدن الرياض وجدة والدمام.

كما تمكنت الهيئة بفضل من الله، ثم توجيهات معالي الوزير من اعتماد المرحلة الثالثة من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة، التي تم اعتمادها بمجلس الإدارة في اجتماعه الثالث للدورة الثامنة، وتمثل هذه المرحلة ما قبل الأخيرة لمشروع التحول، وذلك وفقاً لخطة التحول المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه التاسع للدورة السادسة، ليتم تطبيقها بداية من عام ٢٠١٧م بإذن الله تعالى.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لدعوة المختصين من ذوي الاهتمام والاختصاص إلى المشاركة بالرأي حول عدد من معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في المرحلة الرابعة والأخيرة من خطة التحول إلى المعايير الدولية، التي يمكنكم الاطلاع عليها على موقع الهيئة الإلكتروني، متطلعين إلى إرسال ملحوظاتكم وآرائكم إلى الهيئة مطلع شهر مايو.

وفي الختام نسأل الله أن يكلل الجهود بالنجاح، وأشكر جميع القائمين على مشروع التحول بقيادة الدكتور عبدالرحمن الرزين مساعد الأمين العام للمعايير.. متمنياً للجميع التوفيق والسداد.

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة والله وبركاته.

داخل العدد

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام ورئيس التحرير
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم جمعة

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٠١١ ٤٠٢٨٥٥٥
فاكس: ٠١١ ٤٠٢٥٦١٦
E-mail:socpa@socpa.org.sa
الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa

■ المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة.
■ ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة

أعضاء مجلس الإدارة
الأستاذ عبدالعزيز بن عمير العمير
الدكتور طارق بن عبدالله النعيم
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور محمد بن سلطان السهلي
الأستاذ عبدالمحسن بن عبد العزيز الفارس
الأستاذ خالد بن سلطان الرويس
الأستاذ عبدالعزيز بن سعود الشبيبي
الأستاذ وليد بن عبدالله تميرك
الأستاذ سعد بن صالح السبتي
الأستاذ خالد بن أحمد محضر
الأستاذ عثمان بن عبدالرحمن اليحيا
الأستاذ ناصر بن عبدالله الذيبان
الأستاذ عبدالله بن حمد الفوزان
الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك

6

8

9

10

12

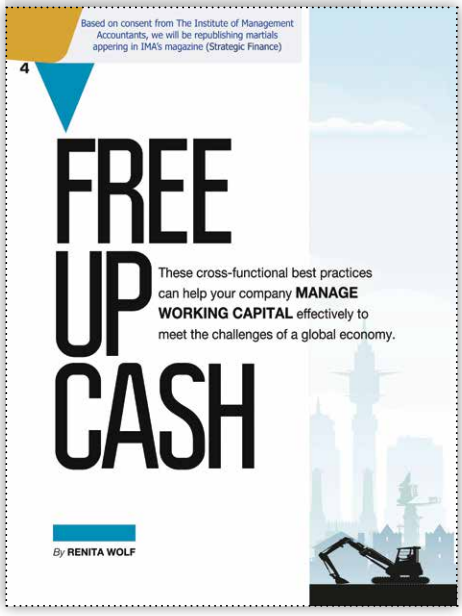

التصميم والإخراج والطباعة

al Jareeda desig IT

المدير العام

حمد إبراهيم العسكر

المدير الفني

وليد الشوشان بركة

الاشتراكات – الإعلانات

الجريدة للخدمات الإعلامية

التوزيع

الشركة الوطنية للتوزيع الرياض

هاتف: ٤٨٧١٤١٤ – فاكس: ٤٨٧١٤٦٠

المملكة العربية السعودية

ص.ب. ٤٢٣٦٢ – الرياض ١١٥٤١

هاتف : ٢٢٥٠١١١ (خمسة خطوط)

فاكس : ٢٢٥٣٧٧٧

الرقم الموحد : ٩٢٠٠٠٨٠٠٩

www.aljareeda.com.sa

مجلس إدارة الهيئة يعتمد المرحلة الثالثة من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة خلال اجتماعه الثالث للدورة الثامنة الذي عقد الأربعاء ٢٠١٥/١٢/٢٣م برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة عدداً من القرارات في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التي كان من أبرزها اعتماد المرحلة الثالثة من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة. واعتماد تحديث قائمة المعايير الدولية الواردة في الخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية.

كما ناقش المجلس في اجتماعه التعديلات المقترح إدخالها على نظام المحاسبين القانونيين لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية.

الهيئة تترجم كتاب عن المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي

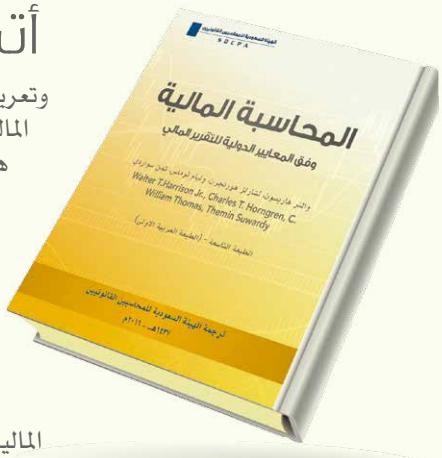

أتمت الهيئة ترجمة كتاب «المحاسبة المالية» وتعريبه وفق المعايير الدولية للتقرير المالي الذي قام بتأليفه كل من والتر هاريسون، وتشارلز هورنجرن، ووليام توماس، وثمن سواردي، بعد حصولها على موافقة الناشر مجموعة «بيرسون إديوكيشن».

ويعد هذا الكتاب من المراجع المهمة التي تناولت موضوعات المحاسبة المالية وأصولها في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي، وتشمل الإطار الفكري والقوائم المالية، وتسجيل المعاملات المالية للمنشآت وعرض القوائم المالية، والرقابة الداخلية، والعمليات ذات العلاقة بحسابات النقد، والمدينين والمخزون والأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، والاستثمارات والالتزامات وحقوق الملكية.

كما يتعرض الكتاب لقائمة التدفقات النقدية وتحليل القوائم المالية ويتضمن بعض الملاحق المهمة التي تشرح بعض الجوانب ذات العلاقة بأصول المحاسبة المالية.

وتأمل الهيئة أن يكون هذا الكتاب في متناول ذوي الاهتمام والاختصاص من المهنيين والأكاديميين والباحثين وطلاب المحاسبة والمراجعة بالجامعات بالمملكة العربية السعودية بشكل خاص، وفي العالم العربي بشكل عام، بما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى الأداء المهني والأكاديمي وتأصيل فكره ومعاييره وممارساته.

وتأتي ترجمة الهيئة لهذا الكتاب في إطار الجهود التي تقوم بها لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي لتطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لأقسام المحاسبة، وتمكين طلاب اقسام المحاسبة في الجامعات من الإلمام بالمعارف الحديثة في مجال المحاسبة لتتوافق مع التطور الذي يحدث في المملكة.

الجدير بالذكر أن الهيئة تقوم بالبحث عن أحدث الكتب في مجال المحاسبة والمراجعة بناء على شهرة الكتب، والاستعانة في اختيارها بمشورة من ذوي الخبرة العلمية والعملية.

مجلس إدارة الهيئة يعتمد لائحة البلاغات على المخالفات المهنية

اعتمد مجلس إدارة الهيئة خلال اجتماعه الرابع للدورة الثامنة الذي عقد يوم الثلاثاء ٢٠١٦/١/٢٦م برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، عدداً من القرارات في الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال، التي كان من أبرزها اعتماد لائحة البلاغات على المخالفات والملاحظات المهنية التي تُرتكب من قبل مكاتب المحاسبة المقدمة من الجمهور ضد كل من يخالف أحكام النظام ولائحته التنفيذية؛ للإسهام في الحد من ارتكاب الممارسات المخالفة وحفظ الحقوق العامة والخاصة والارتقاء بالمهنة على الصعيد المحلي والعالمي.

وتهدف هذه اللائحة إلى وضع معايير وإجراءات يتقيد بها جميع من له علاقة بالمهنة للإبلاغ عن الحالات المخالفة للنظام واللائحة وقواعد سلوك وآداب المهنة، قبل أو بعد وقوعها، وتتضمن هذه اللائحة المعايير والمسئوليات الخاصة باستلام البلاغات والتقارير عن نتائج البلاغات، كما ستدعم هذه اللائحة وتشجع جميع المعنيين على التبليغ بصورة رسمية، وبكل ثقة عن التصرفات والأحداث التي يُشتبه في أنها تتضمن مخالفة للنظام، أو سوء سلوك، أو تصرفات لا أخلاقية تمس المهنة.

كما اطلع المجلس في اجتماعه على تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٥م. وأهداف الهيئة والموازنة التقديرية لعام ٢٠١٦م. واعتمد أيضاً نتائج الدورة الثالثة لاختبار زمالة الهيئة.

لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين
تعقد اجتماعيها السادس والسابع وتصدر (٣٢) قراراً

عقدت لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين اجتماعيها السادس والسابع للدورة الثامنة يومي الثلاثاء والأربعاء ١١-١٤٣٧/٣/١٢هـ برئاسة سعادة وكيل الوزارة للتجارة الداخلية الدكتور طارق بن عبدالله النعيم، وعضوية الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال عضو مجلس ادارة الهيئة، والمستشار القانوني بوزارة التجارة والصناعة الأستاذ ابراهيم بن سعود التميمي، وبحضور أمين اللجنة المستشار القانوني، عادل بن إبراهيم العمر، واستعرضت القضايا المدرجة على جدول الأعمال وأصدرت (٣٢) قراراً تمثلت في الآتي:

(٢١) قراراً قضت بحفظ أوراق القضية.

(١) قرار قضى بإيقاع عقوبة اللوم بحق المحاسب القانوني المخالف.

(٦) قرارات قضت بإيقاع عقوبة الإنذار بحق المحاسب القانوني المخالف.

(١) قرار قضى بإيقاع عقوبة الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة ستة أشهر بحق محاسب قانوني.

(٢) قراران قضيا بتطبيق عقوبة الشطب بحق محاسبين قانونيين وإحالتها إلى ديوان المظالم للحكم فيها.

(١) إحالة المخالفة المرتكبة من موظف بشركة محاسبة ومراجعة؛ لمزاولته للمهنة من دون الحصول على ترخيص إلى ديوان المظالم للنظر في تطبيق العقوبة الواردة في الفقرة (ثانياً) من المادة الثامنة والعشرون من نظام المحاسبين القانونيين (السجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة مالية لا تزيد على (مئتي ألف) ريال ولا تقل عن (خمسين ألفاً)، أو بإحداهما.

مع إيقاع عقوبة الإنذار بحق الشركة التي يعمل بها.

الهيئة تشارك في أسبوع المهنة والخريج بجامعة الملك سعود

شاركت الهيئة في فعاليات أسبوع المهنة والخريج الذي تنظمه جامعة الملك سعود تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود من ٢١ إلى ٢٥ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ وافتتحه معالي وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسي، بمشاركة عدد من جهات التوظيف الحكومية والأهلية. وقدم فيه عدد من الفرص الوظيفية المناسبة لاحتياجات سوق العمل في التخصصات كافة.

وقد جاءت مشاركة الهيئة في فعاليات أسبوع المهنة من باب حرصها لتقديم الفرص الوظيفية لخريجي قسم المحاسبة بالجامعات حيث قامت بوضع صفحة على موقعها الإلكتروني لتعبئة بيانات خريجي المحاسبة، ومن ثم تقوم الهيئة بتزويد مكاتب المحاسبة والشركات بقائمة الخريجين لتسهيل عملية توظيفهم.

وقد شمل جناح الهيئة بالمعرض المصاحب للفعالية التعريف عن الخدمات التي تقدمها الهيئة التي منها اختبار زمالة الهيئة (socpa) الذي يهدف إلى قياس كفاءة الأفراد المتقدمين من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة، وقياس مدى إدراك المسؤولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين التحلي بها، إضافة إلى التعريف بالبرامج التدريبية التي تقدمها الهيئة والتي تشمل عدداً من الموضوعات المتخصصة بمهنة المحاسبة والمراجعة التي تخدم خريجي أقسام المحاسبة وتسهم في تطوير قدراتهم المهنية وتأهلهم لسوق العمل.

الهيئة تصدر دليلاً شاملاً للبرامج التدريبية لعام ٢٠١٦م

في ضوء تجربة الهيئة وسعيها في توفير البرامج التدريبية الملائمة التي تساهم في تدريب منسوبي القطاع الحكومي والخاص، أتمت الهيئة إعداد الدليل الشامل للبرامج التدريبية الذي يشتمل على جميع البرامج التي تنوي الهيئة تنفيذها خلال عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م).

ويتضمن الدليل البرامج الخاصة بزمالة الهيئة، والبرامج الموجهة للقطاع الحكومي وتشمل برامج المسار التدريبي في المحاسبة والمراجعة الحكومية، وبرنامجيّ المحاسبة والرقابة والمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وبرنامج المحاسبة القضائية.

كما يشمل الدليل برامج الدورات المتخصصة الموجهة للقطاع الخاص والمهني التي تشتمل على دورات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، ودورات الموضوعات المهنية المتنوعة وورش العمل المتخصصة لبعض القطاعات.

وتأمل الهيئة أن يسهم هذا الدليل في توفير المعلومات المطلوبة حول البرامج التدريبية المختلفة التي تنوي الهيئة تنفيذها وموضوعاتها وعناصرها والجداول الزمنية لتنفيذها، وأماكن عقدها ورسوم المشاركة فيها.

مجلس إدارة الهيئة يعتمد تحديث خطة التحول بالمستجدات التي طرأت على المعايير الدولية منذ اعتماد الخطة

اطلع مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الثالث للدورة الثامنة والمنعقد في ١٤٣٧/٠٣/١٢هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٣م على التطورات التي حدثت في المعايير الدولية منذ اتخاذه قراره في عام ٢٠١٢م باعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية، حيث حلت معايير جديدة محل معايير قديمة، أو أضيفت معايير جديدة.

وأخذاً في الحسبان أن المعايير الجديدة وتحديثاتها إنما صدرت لسد نقص في المعايير القائمة أو إزالة لبس أو تعقيد فيها، وبعد المناقشة اتخذ المجلس قراره في هذا الصدد كما يلي:

- تفويض اللجان الفنية بتحديث خطة التحول إلى المعايير الدولية بالمستجدات التي تحدث على المعايير الدولية، سواء فيما يتعلق بتحديث المعايير القائمة أو صدور معايير جديدة، واعتماد تلك المعايير الجديدة بدلاً من المعايير الملغاة حتى ولو كان تاريخها لاحقاً لتاريخ تطبيق المعايير الدولية في المملكة.
- حث المنشآت على تطبيق المعايير الجديدة حال اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة، بدلاً من المعايير الملغاة، حيث يوفر ذلك على معدي القوائم المالية تكلفة التحول مرة أخرى إلى المعايير الجديدة عند حلول تاريخ تطبيقها، مع السماح لمن يرغب من المنشآت بتطبيق المعايير الملغاة التي لا تزال وفقاً للمعيار الدولي سارية المفعول بعد عام ٢٠١٧م.

مجلس إدارة الهيئة يعتمد تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لغرض تطبيق معايير المحاسبة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة القسم الأول من المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ضمن اعتماده معايير المرحلة الثالثة من المعايير الدولية في خطة التحول إلى تلك المعايير.

ووفقاً لهذا القرار فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعرّف لغرض تطبيق معايير المحاسبة بأنها تلك المنشآت التي تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين، ولكنها لا تخضع للمساءلة العامة.

وتعد المنشأة خاضعة للمساءلة العامة في الحالات الآتية:

(١) عندما يتم تداول أدوات حقوق الملكية أو الديون الخاصة بها في سوق عام، أو كانت هذه المنشآت في طريقها لإصدار مثل هذه الأدوات للتداول في سوق عام (تداول وطني أو أجنبي أو تداول خارج المقصورة سواء كان في الأسواق المحلية أو الإقليمية).

(٢) عندما تستغل أصولاً تخص قطاعاً عريضاً من الأطراف الخارجية كأحد الأنشطة الرئيسية لها.

وينطبق ذلك على البنوك، والاتحادات الائتمانية، وشركات التأمين، والسماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار، وبنوك الاستثمار.

وبمعنى آخر، فإن المنشآت الملزمة بتطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة هي تلك المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية مثل الشركات المدرجة في السوق المالية، أو في طريقها للإدراج أو لديها أدوات مديونية متداولة في السوق المالية، أو أنها منشآت مالية مثل صناديق الاستثمار.

أما بقية المنشآت فيمكنها تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بدلاً من تطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة.

سابك تستعرض تجربتها في التحول لمعايير المحاسبة الدولية

تعتزم الهيئة بالتعاون مع الشركة السعودية للصناعات الاساسية «سابك» عقد ملتقى حول تجربة شركة سابك في التحول من معايير المحاسبة السعودية إلى المعايير الدولية والتي سيتم عقدها بمشيئة الله في تمام الساعة الثامنة صباحا من يوم الاربعاء ٣٠ مارس ٢٠١٦م بمقر شركة سابك بمدينة الرياض.

يهدف هذه الملتقى إلى عرض تجربة سابك بمراحل التحول بدأ من الإعداد و مرورا بالتقييم إلى التطبيق كمرحلة أخيرة و هي المرحلة التي لازالت سابك في طور تنفيذها، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحضور للمشاركة بآرائهم واقتراحاتهم، وعرض استفساراتهم فيما يتعلق

بالإشكالات المحتملة عند تطبيق المعايير الدولية.

هذا وقد حث أمين عام الهيئة الدكتور احمد بن عبدالله المغامس المختصين والمهتمين على حضور مثل هذه الملتقيات والفعاليات لتطبيق المعايير الدولية. مضيفا أن عقد هذه الملتقى جاء إدراكا من الهيئة للدور الملقى على عاتقها بشأن مشروع التحول لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وحرصا منها على تبادل الخبرات مع من لديهم تجربة في التحول من المعايير الوطنية للدولية كم ان المشاركة في مثل هذه الملتقيات بين المهتمين سيساعد بمشيئة الله في التهيئة الفنية والمهنية وذلك قبل الالزام بتطبيق المعايير الدولية، من جانبها أعربت سابك أن هذا الملتقى يأتي ضمن أوجه التعاون المستمر بين كل من شركة سابك والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وحرصهم على الإسهام في جهود ترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المحاسبية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المحاسبية.

الهيئة بالاشتراك مع معهد المحاسبين الإداريّين IMA يعقدان مؤتمر «العصر الجديد للتكنولوجيا المحاسبية – المحرك الأساسي للتغير»

The Association of Accountants and Financial Professionals in Business

د. احمد المغامس

السيد بنجامين مولنج

تعتزم الهيئة بالاشتراك مع معهد المحاسبين الإداريّين IMA عقد المؤتمر الرابع لمعهد المحاسبين الإداريّين IMA بالشرق الاوسط الذي ينعقد تحت اسم «العصر الجديد للتكنولوجيا المحاسبية – المحرك الأساسي للتغير» الذي سيعقد يومي الاربعاء والخميس بتاريخ ٦-١٤٣٧/٧/٧هـ الموافق ١٣-٢٠١٦/٤/١٤م بفندق الانتركونتيننتال الرياض .

وسيركز المؤتمر على كيفية تغيير التقنية لمسارات أداء الأعمال التجارية على نطاق العالم – وما يتعين على العاملين بها القيام به لتتوافر لهم القدرة على التجديد والابداع، وسيقدم المؤتمر مجموعة من الحلول وكذلك نظرة متعمقة في فرص التقنية المختلفة المتاحة للشركات.

يهدف المؤتمر إلى بيان الدور المهم الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز مقومات الاقتصاد وخدمة مؤسساته وتعزيز الدور الذي تقوم به المهنة لضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة، وتوفير المعلومات الكافية التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المنشآت والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المنشآت في تحقيق أهدافها.

كما ان اقامة هذه الفعالية تأتي ضمن أوجه التعاون المستمر بين كل من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعهد المحاسبين الإداريين وحرصهم على الإسهام في جهود ترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المحاسبية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المحاسبية.

من جانبه صرح رئيس معهد المحاسبين الإداريّين IMA السيد بنجامين مولنج، CPA ،CMA ،CITP قائلاً، «سيمنح هذا المؤتمر الفرصة للتواصل مع الخبراء والتعلم منهم بشأن العديد من المواضيع المتنوعة، ويشمل ذلك القيادة، وإدارة المخاطر في المؤسسات، حوكمة الشركات، الأمن الالكتروني، تحسين الأداء، وأكثر من ذلك في الوقت الذي تكافح فيه الشركات بكل قوة لمواكبة تعقيدات وتكاليف التغيرات اليومية في التقنية، فإن اختيار للتقنية المناسبة يمثل قدرا كبيرا من التحدي. فعالم المال يشهد طفرة خاصة به في مجال التقنية، حيث يجري تغيرا سريعا في مسار التعامل التجاري.

سيتحدث في هذا الملتقى نخبة من أبرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسؤولين التنفيذيين عن القطاعات المالية من داخل المملكة وخارجها والذي سيكون من بينهم السيد تيم دوغلاس، CMA، الرئيس السابق لفرع المعهد بالرياض، حيث يرأس جلسة حول كيفية اجتياز اختبار معهد المحاسبين الإداريّين المجازيين، بما في ذلك مشاركة الآراء بشأن التحضير للامتحانات واستراتيجيات أداء الاختبار. كما سيشهد المؤتمر مجموعة من ورش العمل تتيح الفرصة لاكتساب افضل الممارسات والمعلومات.

الجدير بالذكر ان الهيئة سبق أن وقعت مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين الإداريين لهدف تأسيس علاقة تعاون مشترك فيما بينهما في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث تؤسس هذه المذكرة إلى تعاون أوثق في مجالات مهنية عدة منها إجراء البحوث الفنية، وإقامة الفعاليات المهنية المشتركة، وتأتي هذه الاتفاقية إدراكاً لأهمية تطوير التعاون المشترك للرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة.

حصول عدد من المحاسبين على زمالة الهيئة

يسر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أن تتقدم بالتهنئة للمحاسبين الحاصلين على زمالة الهيئة (SOCPA)
وذلك بعد إجتيازهم مواد الإختبار وتتمنى لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية:

محمد يوسف حلمي

علي احمد محمد

زامل يحي السليم

عبدالهادي علي الشهري

مصعب محمد الزامل

علي مانع آل مسعد

خالد سعد السبتي

سليمان عبدالله المسعود

احمد ابراهيم السنيدي

حسن علي آل حمود

بدرية ابراهيم النشوان

سليمان ابراهيم القويفلي

اسراء عبدالرحمن البطي

حسين محسن المطيري

معاذ منصور الماضي

عبدالله زهير الشيخ

فراس صلاح الدين القرشي

هشام عبدالغني أحمد

محمد عبدالرحمن الهاجري

عمرو محمد حماد

سعد عبدالله السعران

ياسر عمر باباسط

هاني صالح العقيلي

عبدالله ناصر الداود

فيصل سليمان حيدرة

محمد عمر العييدي

صالح عبدالرحمن الفضل

بنان عايد السلمي

يزيد حسام الهياف

عبدالعزيز ابراهيم دوخي

احمد محمد احمد

ولاء عبدالرحمن الجعفري

سعيد سالم حدادي

نوره عبدالرحمن الشعيبي

إنجاز المرحلة الثالثة من خطة التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير التقرير المالي الدولية

د. عبدالرحمن بن
محمد الرزين

اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مجموعة أخرى من المعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة تمثل نتاج المرحلة الثالثة من خطة التحول للمعايير الدولية التي سبق أن اعتمدها المجلس في عام ٢٠١٢م ليتم التطبيق اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧م بإذن الله تعالى.

وقد تضمن قرار الاعتماد متطلبات إضافية لتطبيق بعض تلك المعايير في المملكة، وهي منشورة في هذا العدد من المجلة.

وفيما يلي بعض ملامح المعايير الدولية المعتمدة في هذه المرحلة مقارنة بالمعايير السعودية الحالية.

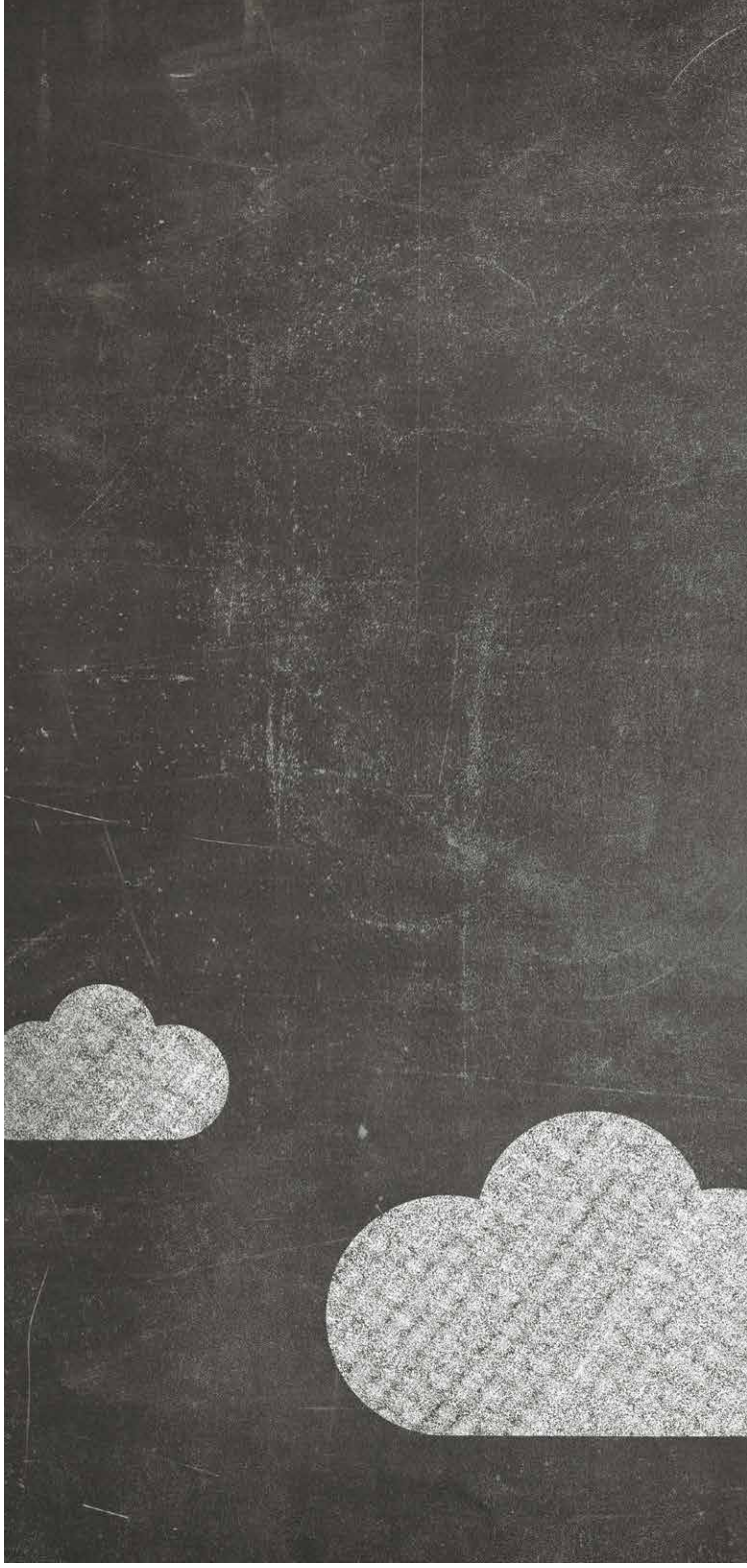

معيار التقرير المالي رقم ٥: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

● يغطي المعيار الدولي موضوعين وردا في المعايير السعودية أحدهما في معيار العرض والإفصاح العام فيما يتعلق بالأنشطة غير المستمرة، والثاني في معيار الأصول الثابتة فيما يتعلق بالأصول المستبعدة من الخدمة. ويعطي المعيار الدولي متطلبات تفصيلية واسعة حيال هذين الموضوعين.

● فمن ذلك أن المعيار الدولي يفرق بين المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المجنبة للبيع، وبين تلك الأصول التي تنوي المنشأة إيقافها عن العمل (أو ما يسمى عادة بالتخريد)، وتحديداً فإن الأصول التي تقرر المنشأة الاستغناء عنها بالتخريد لا تصنف في قائمة المركز المالي على أنها مجنبة للبيع ولا تطبق عليها متطلبات القياس الخاصة بالأصول التي تنوي المنشأة استبعادها عن طريق البيع.

● يعطي المعيار تعليمات تفصيلية لتحديد متى يتم اعتبار الأصل غير المتداول مجنباً للبيع ومن ثم تنطبق عليه متطلبات المعيار، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة ببيع كل أو جزء من منشأة مسيطر عليها.

● يوجب المعيار الدولي عرض الأصول غير المتداولة المجنبة للبيع بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، ويعطي متطلبات تفصيلية لكيفية التعامل مع تلك الأصول والالتزامات التي تمثل مع بعضها مجموعة يتم التخلص منها في معاملة واحدة، وهي في العادة عبارة عن مجموعة من الأصول والالتزامات التي تشكل مع بعضها وحدة توليد نقد أو جزء من وحدة توليد نقد. فعلى سبيل المثال لا يسمح المعيار الدولي بالمقاصة بين أصول والتزامات المجموعة بل يوجب عرض كلا النوعين في قائمة المركز المالية بشكل منفصل عن بقية الأصول والالتزامات.

● أوضح المعيار الدولي أنواع الأصول غير المتداولة التي لا تدخل في نطاقه.

● يغطي المعيار الدولي أيضا الأصول غير المتداولة التي تقرر المنشأة توزيعها على المساهمين بصفتهم ملاك في الشركة.

● يعطي المعيار تعليمات تفصيلية لكيفية قياس القيمة الدفترية للأصل المقرر استبعاده في تاريخ قرار الاستبعاد وفي تواريخ إعادة القياس اللاحقة، فعلى سبيل المثال يوجب المعيار تطبيق متطلبات قياس الهبوط في قيمة الأصل وعكس خسائر الهبوط.

● يوفر المعيار تعليمات لكيفية التعامل مع الأصول المجنبة للبيع عندما تقرر الإدارة إلغاء قرارها باستبعاد الأصل.

● يطلب المعيار الدولي إفصاحات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة المجنبة للبيع والعمليات غير المستمرة.

معيار المحاسبة رقم ٣٦:

● يتشابه المعيار السعودي إلى حد كبير مع المعيار الدولي، وذلك أن المعيار السعودي كتب في ضوء المعيار الدولي (مع تطعيم بسيط من المعيار الأمريكي)، إلا أن المعيار الدولي تم تحديثه عدة مرات وخصوصاً عندما تصدر معايير دولية أو يتم تحديثها ولها علاقة به، كما يتضمن المعيار الدولي أمثلة داخل نصوص المعيار لتوضيح متطلباته.

إضافة إلى ذلك فإن المعيار الدولي يتضمن إفصاحات تفصيلية تفوق ما يطلبه المعيار السعودي بشكل كبير.

معيار المحاسبة رقم ٤٠: العقار الاستثماري

● لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار الدولي. ويتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر إيجابي كبير على فائدة القوائم المالية للمستفيدين في بيئة المملكة العربية السعودية من خلال الإفصاح عن تلك الأصول العقارية التي تساهم في أداء المنشأة باستقلال عن بقية الأصول، حيث يعرف العقار الاستثماري بأنه تلك الأصول العقارية التي تحتفظ بها المنشأة للإيجار

(من غير بذل جهود ذات أهمية في إدارتها) أو أنها تحتفظ بها انتظارا لارتفاع قيمتها بالإضافة إلى تلك العقارات التي تقتنيها المنشأة ولم تحدد في تاريخ القوائم المالية استخداماتها الرئيسة. ويخرج هذا التعريف العقارات المستخدمة في نشاط الشركة (وهو ما يتعارف عليه بالأصول الثابتة) مثل مبنى إدارة الشركة ومعارضها ومصانعها، ويلحق بذلك العقارات المعدة للاستخدام في النشاط العادي للمنشأة مثل الفندق الذي تملكه الشركة وتديره. كما يخرج هذا التعريف العقارات المعدة للبيع أو التطوير في سياق النشاط العادي للمنشأة كما هو الحال لشركات التطوير العقاري. ومما يتميز به هذا المعيار توفيره لخيار تقويم تلك العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، وعرض التغير في تلك القيمة العادلة من فترة إلى أخرى في قائمة الدخل، مما يعطي صورة تقترب من الواقع عن المركز المالي للمنشأة فيما يختص بتلك المنشآت. ويدخل في نطاق هذا المعيار العقارات التي تستأجرها الشركة وينطبق عليها تعريف العقار الاستثماري، وذلك وفقا لمحددات معينة وضعها المعيار لتصنيف تلك الإيجارات على أنها عقارات استثمارية.

معيار المحاسبة رقم ٤١: الزراعة

● لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار الدولي. ويتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر إيجابي كبير على فائدة القوائم المالية للمستفيدين في بيئة المملكة العربية السعودية من خلال قياس الأصول الحيوية (الحيوانية والزراعية) ومنتجاتها بأسلوب يتفق مع خصائصها.

وأبرز ما يتضمنه هذا المعيار هو قياس الأصول الحيوية (ما عدا الأشجار المثمرة) بقيمتها العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، وقياس المنتجات الزراعية بقيمتها العادلة في تاريخ الحصاد مطروحا منها تكاليف البيع، وذلك عندما يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

معيار التقرير المالي رقم ١٣: قياس القيمة العادلة

● لا يوجد معيار سعودي مماثل لهذا المعيار. ويهدف هذا المعيار إلى توفير تعريف للقيمة العادلة ووضع أسس لقياسها لاستخدامها في المعايير التي تتطلب في نطاقها أو تسمح باستخدام القيمة العادلة، حيث تم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

ويأخذ التعريف في الحسبان ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن ملاحظته -بشكل مباشر -أو أنه مُقدر باستخدام طريقة تقويم آخرى. ويضع هذا المعيار إطارا واحدا لقياس القيمة العادلة، ويحدد الإفصاحات المصاحبة لقياس القيمة العادلة.

ومما يميز هذا المعيار أنه يضع أسس قياس القيمة العادلة سواء توفرت أسعار سوقية وأسواق نشطة للعنصر المراد قياسه أم لم تتوفر. وتبعا لتوفر المعلومات اللازمة لقياس القيمة العادلة، فإن هذا المعيار يعطي عدة طرق لقياس القيمة العادلة وهي مدخل السوق، ومدخل التكلفة، ومدخل الدخل.

معيار المحاسبة رقم ٣٢: الأدوات المالية: العرض

● لا يوجد معيار سعودي مماثل لهذا المعيار. وهدف هذا المعيار هو وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة على أنها التزامات أو حقوق ملكية والمقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. وهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من منظور المُصدر، إلى أصول مالية، والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية، وعلى تصنيف الفائدة، وتوزيعات الأرباح، والخسائر والمكاسب ذات العلاقة، وعلى الحالات التي ينبغي فيها المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

ووفقا لمتطلبات هذا المعيار، فإن جوهر الأداة المالية، وليس شكلها النظامي، هو الذي يحكم تصنيفها في قائمة المركز المالي للمنشأة. وعادةً ما يكون الجوهر والشكل النظامي متفقان، ولكن ليس دائماً. وبعض الأدوات المالية تأخذ الشكل النظامي لحقوق الملكية ولكنها تعد التزامات في جوهرها، وقد تجمع أدوات مالية أخرى بين السمات المرتبطة بأدوات حقوق الملكية والسمات المرتبطة بالالتزامات المالية. وهذا يعني أن أدوات مالية مثل الأسهم الممتازة ووحدات بعض صناديق الاستثمار قد تصنف على أنها التزامات وليست حقوق ملكية تبعا لجوهرها وليس لشكلها النظامي.

معيار التقرير المالي رقم ٧: الأدوات المالية: الإفصاحات

● نظرا لتعقيدات المحاسبة عن الأدوات المالية، فقد تم فصل متطلبات الإفصاح في معيار دولي مستقل، مثلما تم تخصيص معيار للإفصاح عن الاستثمارات الأخرى التي لا تصنف على أنها أدوات مالية (وهو المعيار الدولي للتقرير المالي رقم١٢: الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى). ويمكن القول إنه لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار، ففقرات الإفصاح في المعيار السعودي الخاص بالاستثمار في الأوراق المالية لا تتجاوز خمس فقرات في حين تزيد فقرات المعيار الدولي على ١٠٠ فقرة، إضافة إلى ما يزيد على ٧٠ فقرة من الإرشادات التطبيقية المرفقة بالمعيار. ويغطي هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية سواء تلك التي تم إثباتها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ أو المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، أو أنها ليست مؤهلة للإثبات وفقا لما يحدده هذا المعيار.

● هدف هذا المعيار هو مطالبة المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها إدارة المنشأة تلك المخاطر.

● ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت، بما في ذلك المنشآت التي لديها أدوات مالية قليلة (مثل مصنع أدواته المالية عبارة عن حسابات تحت التحصيل وحسابات واجبة السداد) وتلك المنشآت التي لديها أدوات مالية كثيرة (مثل مؤسسة مالية معظم أصولها والتزاماتها عبارة عن أدوات مالية). ولكن يعتمد مدى الإفصاح المطلوب على مدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ومدى تعرضها للمخاطر.

● يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن (أ) أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي، و(ب) المعلومات النوعية والكمية بشأن التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، بما في ذلك الحد الأدنى المحدد من الإفصاحات بشأن المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.
وتصف الإفصاحات النوعية أهداف الإدارة، وسياساتها واجراءاتها لإدارة تلك المخاطر. وتقدم الإفصاحات الكمية معلومات بشأن مدى تعرض المنشأة للمخاطر، استنادا الى المعلومات المتوفرة داخلياً لكبار موظفي إدارة المنشأة. وتوفر هذه الإفصاحات، معاً –نظرة عامة عن استخدام المنشأة للأدوات المالية وعن التعرض للمخاطر التي تحدثها.

معيار التقرير المالي رقم ٩: الأدوات المالية

● مقارنة بالمعيار السعودي الخاص بالاستثمار في الأوراق المالية، فإن المعيار الدولي المقابل يتضمن متطلبات قياس وتصنيف تختلف جوهريا عن المعيار السعودي.
● يوفر المعيار متطلبات تفصيلية لكيفية إثبات وإلغاء إثبات الأصول والالتزامات المالية، بما في ذلك الآثار المتعلقة بتحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى.
● وفر المعيار متطلبات لتصنيف الأصول المالية إما بكونها تقاس بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة وفقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، ولخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. وألغى المعيار التصنيف السابق الذي يفرق بين الأوراق المالية للاتجار والأوراق المالية المتاحة للبيع. واعتبر المعيار أن القاعدة في قياس الأصول المالية هي القيمة العادلة، وأن الاستثناء هو القياس بالتكلفة المستنفدة إذا توفرت شروط معينة.
● وفر المعيار متطلبات لتصنيف الالتزامات المالية، واعتبر أن القاعدة في قياس الالتزامات المالية هي التكلفة المستنفدة، وأن الاستثناء هو القياس بالقيمة العادلة لالتزامات معينة تتوفر فيها شروط معينة.
● وفر المعيار متطلبات لقياس المشتقات المدمجة في العقود والتي لا يمكن فصلها والمحاسبة عنها بشكل مستقل.
● وفر المعيار متطلبات لكيفية إعادة تصنيف الأصول المالية في حال تغير نموذج أعمال المنشأة في إدارتها للأصول المالية، وأوجب أن تتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بأثر مستقبلي. وبالمقابل منع المعيار أي إعادة تصنيف للالتزامات المالية.
● أوجب المعيار قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي، والتي قد تكون مختلفة عن سعر المعاملة، وأعطى إرشادات تفصيلية للمحاسبة عندما تختلف القيمة العادلة للأداة المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات الأولي.
● أوجب المعيار قياس الأصول المالية في الفترات اللاحقة لاقتنائها بثلاثة أساليب: التكلفة المستنفدة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أي في حقوق الملكية)، القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (أي في قائمة الدخل). كما أوجب قياس الالتزامات المالية في الفترات اللاحقة لتحملها بالتكلفة المستنفدة، أو بالقيمة العادلة (في استثناءات محددة).
● وفر المعيار متطلبات تفصيلية للمحاسبة عن هبوط الأدوات المالية، وشطبها، بما في ذلك الخسائر الإئتمانية المتوقعة. ومن ضمن ما يتطلبه المعيار إثبات مخصص الهبوط في الأصول المالية المقاسة من خلال الدخل الشامل الآخر عن طريق إثبات هذا المخصص في قائمة الدخل الشامل الآخر وعدم تخفيض القيمة الدفترية للأداة المالية بمبلغ هذا المخصص.
● وفر المعيار متطلبات تفصيلية للمحاسبة عن التحوط، حيث يمكن التحوط للأصول والالتزمات، والارتباط الملزمة التي لم تثبت محاسبيا والمعاملات المتوقعة وصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. ويؤكد المعيار على أن التحوط يكون عند التعامل مع أطراف خارجية وليس بين المنشأة ومنشآتها التابعة. ولأغراض المعيار، يعد التعامل بين المنشآت ضمن المجموعة تعاملا خارجيا إذا كانت تلك المنشآت تعد قوائم مالية فردية، أو عند إعداد المنشأة الأم لقوائم مالية منفصلة، ويضاف إلى ذلك المنشآت الاستثمارية حيث لا يشترط عليها توحيد استثماراتها في المنشآت التابعة التي تقيسها بالقيمة العادلة. ومما يستثنى المعيار أيضا التحوط لمخاطر العملات الأجنبية بين المنشآت التابعة في القوائم المالية الموحدة.
● يحدد المعيار أنواع علاقات التحوط وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفق النقدي، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. كما يحدد كيفية إثبات المكاسب والخسائر من علاقات التحوط.

معيار التقرير المالي رقم ١: تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

● هذا المعيار هو معيار إجرائي للمساعدة في تطبيق المعايير الدولية لأول مرة، حيث يحدد كيفية الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية. فمن المعروف أنه عند تطبيق سياسة محاسبية جديدة فإنها تطبق عادة بأثر رجعي، أو وفقا لمتطلبات التطبيق التي تصدر أحيانا مع المعايير الجديدة، ولكن عندما تطبق المنشأة المعايير الدولية بدلا من المعايير التي كانت تطبقها سابقا فإن الجهود التي تبذل للتحول للمعايير الجديدة تكون كبيرة ومعقدة، ولذلك جاء هذا المعيار لتنظيم عملية التحول عن طريق توفير إرشادات لكيفية التطبيق لبعض المعايير.
● وبشكل أكثر تحديدا يوفر هذا المعيار استثناءات وإعفاءات من بعض متطلبات التطبيق بأثر رجعي لبعض المتطلبات المعقدة أو التي قد لا تتوفر لها كل المعلومات اللازمة للتطبيق بأثر رجعي، وذلك مثل بعض متطلبات المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية، والقروض الحكومية، وتجميع الأعمال، وفروق الترجمة، والاستثمارات في المنشآت التابعة والزميلة.
● يوفر المعيار متطلبات لكيفية عرض القوائم المالية في سنة التحول، ومن ذلك اشتراط عرض ثلاث قوائم للمركز المالي معدة وفقا للمعايير الدولية: الأولى في نهاية سنة التحول، والثانية في نهاية سنة المقارنة، والثالثة في بداية سنة المقارنة. كما يوفر المعيار متطلبات الإفصاح المصاحبة للتحول إلى المعايير الدولية.

وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة العربية السعودية وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

The document of endorse IFRSs for adoption in Saudi Arabia According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to IFRSs

المرحلة الثالثة

Third stage

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

Saudi Organization for Certified Public Accountants

١٤٣٧/٣/١٢هـ - ٢٠١٥/١٢/٢٣م

مقدمة:

وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد يوم السبت ١٤٣٣/٣/٢٦هـ، الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

ووفقا لخطة التحول والاتفاق المبدئي مع مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Foundation)، قامت الهيئة بترجمة نصوص المعايير الدولية بغرض تنفيذ عملية التحول إلى المعايير الدولية. وستقوم تلك المؤسسة بتقرير وضع تطبيق المعايير الدولية في المملكة بعد انتهاء الهيئة من مشروع التحول وتحديد حجم التعديلات التي أجرتها الهيئة على المعايير، والاتفاق على استخدام الترجمة المعتمدة للمعايير الدولية.

وفيما يلي نص قرار اعتماد المعايير الدولية (المرحلة الثالثة) متبوعا بقرارات اعتماد كل إصدار على حدة. وتتضمن هذه الوثيقة قرارات اعتماد الإصدارات الدولية الآتية:

Introduction:

According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants'(SOCPA) plan for transition to IFRSs endorsed by its Board during its meeting number ten, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012, the decisions made by SOCPA Committees' in relation to the endorsement of the FRS, shall be presented in an appendix to each standard . The appendix will include the text of the added or amended paragraphs and a clear reference to the cancelled ones. It will, also, include the basis for conclusions and specific references to the paragraphs affected by the amendments.

According to the transition plan and the preliminary agreement with the IFRS Foundation, SOCPA has translated the text of the standards for the purpose of executing the transition to the IFRS . The IFRS Foundation will decide about the status of Saudi adoption of IFRSs upon the completion of the project and determining the magnitude of modifications made by SOCPA and upon final agreement on the official translation of IFRSs.

Following is the text of the SOCPA decision to endorse the IFRSs (third stage), followed by the individual decisions to endorse every pronouncement. This document includes the decisions to endorse the following pronouncements:

تتضمن المرحلة الثالثة المعايير والتفسيرات الدولية الآتية:

١	العقارات الاستثمارية	IAS40 Investment Property
٢	الهبوط في قيمة الأصول	IAS36 Impairment of Assets
٣	الزراعة	IAS41 Agriculture
٤	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة	IFRS5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations
٥	قياس القيمة العادلة	IFRS13 Fair Value Measurement
٦	الأدوات المالية: العرض	IAS32 Financial Instruments: Presentation
٧	الأدوات المالية: الإفصاحات	IFRS7 Financial Instruments: Disclosure
٨	الأدوات المالية	IFRS9 Financial Instruments
٩	أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية، والأدوات المشابهة.	IFRIC2 Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments
١٠	التحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية	IFRIC16 Hedges of Net Investment in a Foreign Operation
١١	إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	IFRIC19 Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments
١٢	تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة	IFRS1 First-time Adoption of International Financial Reporting Standards
١٣	موضوعات معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات العلاقة بالمرحلة الثالثة من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول	The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the third stage of groups of standards in the transition project

نص قرار اعتماد إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للتطبيق في المملكة العربية السعودية

The statement of the endorsement of the pronouncements of the International Accounting Standards Board (IASB) for adoption in Saudi Arabia

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات التابعة لها التالية، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) وذلك للتطبيق في المملكة العربية السعودية (المرحلة الثالثة)، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها في هذه الوثيقة، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.	The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) has endorsed the international accounting and financial reporting standards and related interpretations issued by IASB for the adoption in Saudi Arabia (third stage), taking in consideration the modifications mentioned in this document. These modifications form integrated parts of the standards as adopted in Saudi Arabia.

ملاحظات مهمة لقراءة هذه الوثيقة:	Important points to be considered in reading this document.
١- التعديلات المدخلة على المعايير (إن وجدت) في مجملها تمثل اعتمادا لأحد البدائل المسموح بها أو إفصاحات إضافية أو استجابة لمتطلبات خاصة بالبيئة السعودية.	1- The modifications (if any) in general are either an endorsement of an alternative allowed by the standards, additional disclosure, or a recognition of a Saudi specific factor
٢- تم إدخال التعديلات أدناه على الإصدارات المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك كما هي في ٢٠١٤/١٢/٣١م.	2- The modifications are introduced to the version of the pronouncements as of 31 December 2014.
٣- تظهر التعديلات بخط مسطر. ويظهر النص الملغى بخط يتوسطه سطر.	3- The modifications appear as a strike through text for deleted texts and as underlined text for the added texts.
٤- إذا تمت الإشارة في فقرات معيار إلى أي معيار دولي آخر، فالإشارة ستكون للمعيار المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن التعديلات المضمنة في هذه الوثيقة.	4- When an IFRS or an IAS is mentioned in any paragraph, it will be to the standard as it is endorsed for adoption in Saudi Arabia unless otherwise mentioned.
٥- تقرأ عبارة «المعايير الدولية للتقرير المالي» أينما وردت باعتبارها «المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين»، وذلك بغرض تأكيد نظامية تطبيق المعايير الدولية في المملكة وليعطي إمكانية وجود متطلبات محلية إضافية.	5- The word "IFRSs" is changed whenever it appears to 'IFRSs as adopted in Saudi Arabia and other standards and pronouncements endorsed by SOCPA'. That is for ensuring the legal status of the IFRS in Saudi Arabia and to allow for additional local requirements.
وفيما يلي القرارات التفصيلية لاعتماد الإصدارات الدولية والتعديلات المدخلة عليها (إن وجدت)	Following is the detail recommendations for endorsements of IFRS and modification thereto (if there is any).

أولاً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ «العقارات الاستثمارية»

IAS40 Investment Property

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠: العقارات الاستثمارية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

IAS40 Investment Property is endorsed taking in consideration the following modificatio

التعديلات المدخلة على الفقرات	Modification on specific paragraphs.
٣٢ (تعديل) تعدل الفقرة رقم ٣٢، بحيث يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية باستخدام مقيّم تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات الاستثمارية التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته. وسبب الإضافة زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقويم المنشأة لعقاراتها الاستثمارية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني في المملكة تعد من المهن الناشئة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: ٣٢ يتطلب هذا المعيار من جميع المنشآت أن تقوم بقياس القيمة العادلة للعقار الاستثماري، إما لغرض القياس (إذا كانت المنشأة تستخدم نموذج القيمة العادلة) أو الإفصاح (إذا كانت تستخدم نموذج التكلفة). ويجب على تُشجع المنشأة -ولكنها غير مطالبة- على قياس القيمة العادلة للعقار الاستثماري على أساس تقويم من قبل خبير تثمين مستقل لديه مؤهل مهني معترف به وذي صلة ولديه خبرة حديثة في موقع وصنف العقار الاستثماري الذي يتم تقويمه.، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.	32 (modification) paragraph 32 is modified so the entity is required to measure the fair value of investment property on the basis of a valuation by an independent valuer who holds a recognised and relevant professional qualification and has recent experience in the location and category of the investment property being valued This addition is to increase the financial statements users trust in the entity valuation of its investment property. This paragraph is read as follows: 32 This Standard requires all entities to measure the fair value of investment property, for the purpose of either measurement (if the entity uses the fair value model) or disclosure (if it uses the cost model). An entity is required ~~encouraged, but not required~~, to measure the fair value of investment property on the basis of a valuation by an independent valuer who holds a recognised and relevant professional qualification and has recent experience in the location and category of the investment property being valued. The name and qualification of the valuer is to be disclosed

٧٥أ (إضافة) تضاف فقرة برقم ٧٥أ للمطالبة بالإفصاح بشكل منفصل عن مبلغ العقارات الاستثمارية المعدة للإيجار، وتلك المحتفظ بها انتظارا لارتفاع قيمتها، وتلك التي لم يتحدد حاليا استخدامها المستقبلي. وسبب الإضافة هو تأثير تلك المعلومات في قرارات المستثمرين في المملكة، وبخاصة تأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية، وتأثيرها في حساب الزكاة المستحقة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ٧٥أ يجب على المنشأة الإفصاح بشكل مستقل عن كل من مبلغ العقارات الاستثمارية المعدة للإيجار، ومبلغ العقارات الاستثمارية المحتفظ بها انتظارا لارتفاع قيمتها، وتلك التي لم تحدد المنشأة في تاريخ القوائم المالية استخدامها المستقبلي.	75A (addition) A new paragraph is added after paragraph 75 to require separate disclosure of the amount of the investment properties held for rental income, for capital appreciation and for those that the entity held for a currently undetermined future use. This addition because of the effect of such information on the users' decisions in Saudi Arabia, especially its effect on future cash flows and on the calculation of Zakat due. This additional paragraph is read as follows: 75A An entity shall disclose separately the amount of investment properties held for rental income, for capital appreciation and for those that the entity held for a currently undetermined future use.

ثانياً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦: الهبوط في قيمة الأصول

IAS36 Impairment of Assets

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦: الهبوط في قيمة الأصول، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، كما صدر من غير أي تعديل.

IAS36 Impairment of Assets is endorsed as it was issued by the IASB.

ثالثاً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١: الزراعة

IAS41 Agriculture

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١: الزراعة، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

IAS41 Agriculture is endorsed taking in consideration the following modificat

أولا: تعديلات عامة:	First: General modifications:
تعدل الأمثلة المخالفة للشريعة بأمثلة مناسبة عند ورودها في أي فقرة من فقرات المعيار (الفقرات ٣، ٤، ٤٤) . فعلى سبيل المثال في الفقرة ٤، يتم استخدام مثال الأبقار ومنتجاتها بدلا من الخنازير ومنتجاتها، ومثال أشجار الزيتون ومنتجاتها، بدلا من أشجار العنب ومنتجاتها	Replacing all examples that are contradictory to Shariah with suitable examples (para. 3, 4, 44). For example, as in paragraph 4, example of pigs and their products is replaced with cattle and its products. Similarly, the example of vines and its products is replaced with olive trees and their products
التعديلات المدخلة على الفقرات	**Modification on specific paragraphs.**
١٣أ تضاف فقرة بعد الفقرة رقم ١٣ لاشتراط أن يتم قياس القيمة العادلة للأصول والمنتجات الحيوية التي ليس لها سوق نشطة عن طريق مقيم تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية الأصول والمنتجات الحيوية التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته وسبب هذا التعديل هو لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقويم المنشأة لأصولها الحيوية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني في المملكة تعد من المهن الناشئة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ١٣أ يجب أن يقوم بعملية التقويم للأصول الحيوية التي ليس لها سوق نشطة خبير تثمين مستقل لديه مؤهل مهني معترف بها وذي صلة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية الأصول والمنتجات الحيوية التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.	13A (addition) A new paragraph is added after paragraph 13 to require the entity to measure the fair value of biological assets and produce where no active market on the basis of a valuation by an independent valuer who holds a recognised and relevant professional qualification and has recent experience in the location and category of the biological assets and produce being valued. The requirement is added to increase the confidence in the valuation of the biological assets and produce since the valuation profession in Saudi Arabia is an emerging profession. This additional paragraph should be read as follows: 13A An entity is required to measure the fair value of biological assets that have no active market on the basis of a valuation by an independent valuer who holds a recognised and relevant professional qualification and has recent experience in the location and type of the biological assets and produce being valued. The name and qualification of the valuer is to be disclosed.

رابعاً: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم٥: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة

IFRS5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم٥: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

.IFRS5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations is endorsed as it was issued by the IASB

خامساً: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم١٣: قياس القيمة العادلة

IFRS13 Fair Value Measurement

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم١٣: قياس القيمة العادلة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، كما صدر من غير أي تعديل.

.IFRS13 Fair Value Measurement is endorsed as it was issued by the IASB

سادساً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢: الأدوات المالية: العرض

IAS32 Financial Instruments: Presentation

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢: الأدوات المالية: العرض الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

IAS32 Financial Instruments: Presentation is endorsed taking in consideration the following modification

التعديلات المدخلة على الفقرات	Modification on specific paragraphs.
٢ يشير هدف المعيار في الفقرة رقم ٢ إلى أنه يغطي كيفية تصنيف الفوائد والتوزيعات والخسائر والمكاسب ذات الصلة بالأدوات المالية، وحيث أن بعض الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة التي تدخل في جوهرها تحت نطاق هذا المعيار، ينتج عنها إما عوائد أو تكاليف تمويل، فسوف يتم إضافة عبارة – أو عوائد وتكاليف التمويل، إلى فقرة الهدف. وعليه تقرأ هذه الفقرة كما يلي: ٢ الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ لعرض الأدوات المالية على انها التزامات أو حقوق ملكية والمقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. وهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من منظور المُصدر، على انها أصول مالية، والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية، وعلى تصنيف الفائدة أو عوائد وتكاليف التمويل، وتوزيعات الأرباح، والخسائر والمكاسب ذات العلاقة، وعلى الحالات التي يجب فيها المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.	2 The objective of the standard stated in para. 2 cover how the entity classifies interest, dividends, losses and gains related to financial instruments. Since some of the Shariah complaint financial instruments that are in substance covered by this standards result in finance return and cost, the phrase “finance return and cost” is added to this paragraph. This paragraph should be read as follows: 2 The objective of this Standard is to establish principles for presenting financial instruments as liabilities or equity and for offsetting financial assets and financial liabilities. It applies to the classification of financial instruments, from the perspective of the issuer, into financial assets, financial liabilities and equity instruments; the classification of related interest, finance return and cost, dividends, losses and gains; and the circumstances in which financial assets and financial liabilities should be offset.

سابعاً: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم٧: الأدوات المالية: الإفصاحات

IFRS7 Financial Instruments: Disclosure

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم٧: الأدوات المالية: الإفصاحات، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

IFRS7 Financial Instruments: Disclosure is endorsed taking in consideration the following modificat

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
42I (addition) A new paragraph is added after paragraph 42H to require the entity to disclose the contractual arrangements of its financial instruments and how their return or cost are calculated. This additional disclosure is required to provide necessary information to the financial statements users in Saudi environment whose decisions are affected by the availability of information about the nature and type of the entity transactions in order to help them to assess the extent of compliance of financial instruments and their return and cost with Shariah. This additional paragraph is read as follows: 42I An entity shall disclose the nature of the contractual arrangements of investment account and other financial instruments such as bonds, sukuk and derivatives whether the entity is an investor or issuer of such instruments. Moreover, the entity shall disclose how the return or cost of such instrument are calculated (e.g., interest, rental income, full participation, limited participation with upper or lower limit of the return, revolving Murabaha). 42J (addition) A new paragraph is added after the added paragraph 42H to require the entity to disclose separately the amount of debt instrument issued, bought, transferred or sold during the annual period. This additional disclosure is required to provide necessary information to the financial statements users in Saudi environment whose decisions are affected by the availability of information about the movement of debt in the entity in order to help them to assess the extent of compliance of financial instruments with Shariah. This additional paragraph is read as follows: 42J An entity shall disclose separately the amounts of investment in debt instruments (e.g. bond, sukuk and receivables) bought, transferred or sold during the annual period. 42K (addition) A new paragraph is added after the added paragraph 42J to require the entity to disclose in detail the financing amounts according to the type of contacts used to obtain the finance. This additional disclosure is required to provide necessary information to the financial statements users in Saudi environment whose decisions are affected by the availability of information about the nature and type of the entity transactions in order to help them to assess the extent of compliance of financial instruments and their return and cost with Shariah. This additional paragraph is read as follows: 42K In addition to the required disclosure in IAS1 (additional paragraph 78F-G) An entity shall disclose separately the amount of each of the following type of finance contracts: a- Conventional loan (direct monetary finance) b-Zero interest loan (qardh hasan). c-Murabaha (sale or purchase on deferred payment). Indicators evidencing that the transaction is Murabaha include: i. The commodity underlying Murabaha is not from the identical commodity such as shares and metals traded in exchange markets. ii. The commodity underlying Murabaha is from type of goods needed in the entity's ordinary operation. d-Tawarruq (buying goods on deferred payment which is not related to the ordinary activities of the entity and are bought for the purpose of cash sale to third party). Indicatiors evidencing that the transaction is Tawarruq include:	٤٢ط (إضافة) تضاف فقرة برقم ٤٢ط، وذلك لمطالبة المنشأة بالإفصاح عن الترتيبات التعاقدية للأدوات المالية وكيفية حساب عوائدها أو تكاليفها. وتمت إضافة هذه الإفصاحات لتوفير المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية في البيئة السعودية الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بتوفر معلومات عن طبيعة معاملات المنشأة وأنواعها لمساعدتهم في تقويم مدى توافق الأدوات المالية وعوائدها أو تكاليفها مع الشريعة. وعليه تقرأ هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ٤٢ط يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة الترتيبات التعاقدية لحسابات الاستثمار والأدوات المالية الأخرى مثل السندات والصكوك والمشتقات سواء كانت مستثمرة أو مصدرة لتلك الأدوات. إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة الإفصاح عن كيفية حساب العوائد أو التكاليف التمويلية الناشئة عنها (على سبيل المثال: فائدة، ربع إيجار، مشاركة مطلقة، مشاركة في مجال محدد، مشاركة بسقف أعلى أو أدنى من العائد، مرابحة متجددة). ٤٢ي (إضافة) تضاف فقرة برقم ٤٢ي، وذلك لمطالبة المنشأة بإفصاح منفصل عن مبالغ الأدوات المالية المشتراة، والمحولة، والمباعة التي تمثل ديونا على الآخرين وذلك خلال السنة المالية. وتمت إضافة هذه الإفصاحات لتوفير معلومات للمستثمرين في البيئة السعودية الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بتوفر معلومات عن أدوات الديون لمساعدتهم في تقويم مدى توافق هذه الأدوات مع الشريعة. وعليه تقرأ هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ٤٢ي يجب الإفصاح بشكل منفصل عن مبالغ الاستثمارا في أدوات الدين المشتراة، والمحولة، والمباعة خلال الفترة، التي تمثل ديونا على الآخرين مثل السندات والصكوك والمبالغ المستحقة على المدينين. ٤٢ك (إضافة) تضاف فقرة لمطالبة المنشأة بالإفصاح بالتفصيل عن مبالغ التمويل بحسب العقود التي تمت لتوفير هذا التمويل. وتمت إضافة هذه الإفصاحات لتوفير معلومات للمستثمرين في البيئة السعودية الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بتوفر معلومات عن طبيعة معاملات المنشأة وأنواعها لمساعدتهم في تقويم مدى توافق هذه الأدوات وعوائدها أو تكاليفها مع الشريعة. وعليه تقرأ هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ٤٢ك إضافة إلى الإفصاحات المطلوبة في معيار المحاسبة رقم ١ (الفقرات المضافة رقم ٧٨و-ز) يجب على المنشأة الإفصاح عن مبالغ التمويل لكل نوع من أنواع العقود الآتية على حدة: أ. قرض تقليدي (تمويل نقدي مباشر). ب. قرض حسن. ج. مرابحة (بيع أو شراء سلع بالأجل). ومن أهم المؤشرات على أن المعاملة مرابحة ما يلي: i. أن تكون السلع محل المرابحة من غير السلع النمطية مثل الأسهم والمعادن المتداولة في أسواق التداول. ii. أن تكون السلع محل المرابحة مما تحتاجه المنشأة لمزاولة عملياتها. د. تورق (شراء سلع بالأجل في غير النشاط الرئيس للمنشأة لغرض بيعها نقدا على طرف ثالث). ومن أهم المؤشرات على أن المعاملة تورق م يلي:

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
i. The commodity underlying Tawarruq is from the identical commodity such as shares and metals traded in exchange markets. ii. The commodity underlying Tawarruq is from type of goods that are not related to the entity's ordinary operation. e-Tawarruq with authorization of sale (buying goods on deferred payment with concurrent authorization of the seller to resell to third party). Indicator of such contract is the presence of the authorization for resale with the contract. f-Istisna' finance (a finance contract where the creditor bear the construction and manufacturing work and the responsibility for nonperformance). Indicator of such contract is that the contract is written as an Istisna' contract between two parties: the contractor and the customer and not as purchase and sale or loan and borrowing. g-Future leasing finance (lease of assets before its construction is complete). h-Sale with lease back as a finance lease (contract to sell and lease back where the lessee is the seller). 42L (addition) A new paragraph is added after the added paragraph 42K to require the entity to disclose type of risks and cost arise from the financial instrument that relates to the ownership risk of the underlying assets including any cost of basic maintenance, if there any, and risk of the issuer profit or loss sharing, or the presence of third party guarantee of all or some of those risks. This additional disclosure is required to provide necessary information to the financial statements users in Saudi environment whose decisions are affected by the availability of information about some type of risks associated with financial instrument that are assets based instrument in order to help them to assess the extent of compliance of financial instruments with Shariah. This additional paragraph is read as follows: 42L An entity shall disclose types of risks and cost arise from assets based financial instruments that relates to the ownership risk of the underlying assets including any cost of basic maintenance, if there any, and risk of the issuer profit or loss sharing, or the presence of third party guarantee of all or some of those risks. 42M (addition) A new paragraph is added after the added paragraph 42L to require the entity to disclose information about compound instrument (such as investment sukuk that comprises leased intangible assets and Murabaha financial assets) and the percentage of each component. This additional disclosure is required to provide necessary information to the financial statements users in Saudi environment whose decisions are affected by the availability of information about the nature and type of the entity transactions in order to help them to assess the extent of compliance of financial instruments and their return and cost with Shariah. This additional paragraph is read as follows: 42M An entity shall disclose the amount of its compound financial instruments (such as investment sukuk that comprise leased tangible assets and Murabaha financial assets) and the percentage of each component.	i. أن تكون السلع من السلع النمطية مثل الأسهم والمعادن المتداولة في أسواق التداول. ii. أن يكون لها سوق تتداول فيه تلك السلع. هـ. تورق مقترن بالتوكيل بالبيع: (شراء سلع بالأجل مع توكيل البائع ببيعها على طرف ثالث). ومن أهم المؤشرات على أن المعاملة تورق مقترن بالتوكيل بالبيع وجود نموذج توكيل بالبيع ملحق باتفاقية المرابحة. و. تمويل استصناع: (تمويل يتحمل فيه الممول أعمال البناء والتصنيع ومسئولية عدم إنجاز البناء). ومن أهم المؤشرات على أن المعاملة تمويل استصناع النص في الاتفاقية على وجود طرفين (مستصنع وصانع) وليس بائعا ومشتريا أو مقرضا ومقترضا. ز. إجارة تمويلية مستقبلية (إجارة أصول قبل اكتمال بنائها). ح. بيع مع إعادة الاستئجار إجارة تمويلية (اتفاقية بيع وإعادة إجارة والطرف البائع هو المستأجر. ط. أي عقود أخرى لم تذكر أعلاه، على أن يتم الإفصاح عن مبلغ التمويل لكل عقد على حدة. ٤٢ل تضاف فقرة برقم ٤٢ل، لمطالبة المنشأة بالإفصاح عن أنواع المخاطر وحدودها والأعباء المتولدة عن الأداة المالية، المتعلقة بمخاطر ملكية الأصول التي تمثلها الأداة بما في ذلك أعباء الصيانة الأساسية إن وجدت، ومخاطر المشاركة في ربح أو خسارة المصدر، أو وجود طرف ثالث ضامن لبعض المخاطر. وتمت إضافة هذه الإفصاحات لتوفير معلومات للمستثمرين في البيئة السعودية عن مخاطر الأدوات المالية المعتمدة على أصول غير مالية والتي لا يغطيها المعيار. وعليه تقرأ هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ٤٢ل يجب الإفصاح عن أنواع المخاطر وحدودها والأعباء المتولدة عن الأداة المالية المبنية على أصول، المتعلقة بمخاطر ملكية الأصول التي تمثلها الأداة بما في ذلك أعباء الصيانة الأساسية إن وجدت، ومخاطر المشاركة في ربح أو خسارة المصدر، أو وجود طرف ثالث ضامن لبعض المخاطر. ٤٢م تضاف فقرة برقم ٤٢م، لمطالبة المنشأة بالإفصاح عن الأدوات المالية المركبة)على سبيل المثال: صكوك استثمار مركبة من أصول عينية مؤجرة وأصول مالية عبارة عن مرابحات) ونسبة كل مكون من هذه الأداة المركبة. وتمت إضافة هذه الإفصاحات لتوفير معلومات للمستثمرين في البيئة السعودية الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بتوفر معلومات عن طبيعة معاملات المنشأة وأنواعها لمساعدتهم في تقويم مدى توافق هذه الأدوات وعوائدها أو تكاليفها مع الشريعة. وعليه تقرأ هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ٤٢م يجب على المنشأة الإفصاح عن مبالغ الأدوات المالية المركبة (على سبيل المثال: صكوك استثمار مركبة من أصول عينية مؤجرة وأصول مالية عبارة عن مرابحات) ونسبة كل مكون من هذه الأداة المركبة.

ثامناً: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم٩ «الأدوات المالية»

IFRS9 Financial Instruments

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم٩ الأدوات المالية، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، كما صدر من غير أي تعديل.

.IFRS9 Financial Instruments is endorsed as it was issued by the IASB

تاسعاً: التفسير الدولي رقم٢ «أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية، والأدوات المشابهة»

IFRIC2 Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين باعتماد التفسير الدولي رقم٢ «أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية، والأدوات المشابهة» الصادر عن لجنة التفسيرات التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

.IFRIC2 Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments is endorsed as it was issued by the IASB

عاشراً: التفسير الدولي رقم١٦ «التحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية»

IFRIC16 Hedges of Net Investment in a Foreign Operation

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين باعتماد التفسير الدولي رقم١٦ «التحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

.IFRIC16 Hedges of Net Investment in a Foreign Operation is endorsed as it was issued by the IASB

حادي عشر: التفسير الدولي رقم١٩ «إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية»

IFRIC19 Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التفسير الدولي رقم١٩ «إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية»، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

.IFRIC19 Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments is endorsed as it was issued by the IASB

ثاني عشر: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة»

IFRS1 First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة»، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

IFRS1 First-time Adoption of International Financial Reporting Standards is endorsed taking in consideration the following modificatio

التعديلات المدخلة على الفقرات	Modification on specific paragraphs.
١١ (تعديل) يتم تقييد الاختيارات التي يتيحها المعيار في الفقرة رقم (١١) فيما يختص فقط بإثبات الفرق الناتج عن إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات، بحيث يتم إثبات أي فرق ينتج في حساب إعادة التقويم ضمن حقوق الملكية ويتم التصرف فيه لاحقا وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦). وتمت هذه الإضافة لضمان الاتساق في المعالجات المحاسبية اللاحقة، وعدم إتاحة هذه الفروقات للتوزيع مباشرة. وعليه تقرأ هذه الفقرة كما يلي: ١١ قد تختلف السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المُعدة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي عن تلك التي كانت مستخدمة لنفس التاريخ باستخدام المبادئ المحاسبية المقبولة – بشكل عام- لها في السابق. تنشأ التعديلات الناتجة عن احداث ومعاملات قبل تاريخ التحول الى المعايير الدولية للتقرير المالي. لذلك يجب على المنشأة أن تثبت تلك التعديلات – بشكل مباشر -في الأرباح المبقاة (أو، إذا كان ذلك مناسبا، صنف آخر لحقوق الملكية) في تاريخ التحول الى المعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب بشكل خاص إثبات فائض إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات في حساب فائض التقويم ضمن حقوق الملكية، ويتم التصرف فيه لاحقا وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦).	11 (modification) the options in para. 11 are limited in relation only to the recognition of revaluation surplus of property, plant and equipment, where such difference must be recognize in revaluation surplus within equity and then treated according to IAS16 requirements. This modification is for the sake of consistent subsequent treatment and not to make such surplus available of immediate distribution. This paragraph should be read as follows: 11The accounting policies that an entity uses in its opening IFRS statement of financial position may differ from those that it used for the same date using its previous GAAP. The resulting adjustments arise from events and transactions before the date of transition to IFRSs. Therefore, an entity shall recognise those adjustments directly in retained earnings (or, if appropriate, another category of equity) at the date of transition to IFRSs. Specifically, the revaluation surplus of property, plant and equipment shall be recognized in the revaluation surplus account in the equity, and then treated according to IAS16 requirements.

ثالث عشر: موضوعات معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات العلاقة بالمرحلة الثالثة من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول

The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the third stage of groups of standards in the transition project

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين موضوعات معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات العلاقة بالمرحلة الثالثة من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول من غير أي تعديل.

.The subjects of IFRS for SMEs related to the third stage of the transition plan are endorsed as they are issued by the IASB

وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية للتطبيق في المملكة العربية السعودية، وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ووفقاً لسياسة مجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولي حيال تبني الدول للمعايير الدولية.

The document of endorsement of ISAs for adoption in Saudi Arabia according to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to ISAs, and according the IAASB Policy Position statement regarding the adoption of international standards.

المرحلة الثالثة
Third stage

لجنة معايير المراجعة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

Auditing Standards Committee Saudi Organization for Certified Public Accountants

١٤٣٧/٣/١٢ هـ - ٢٠١٥/١٢/٢٣ م

According to the ISAs transition plan endorsed by the Saudi Organization for Certified Accountants (SOCPA), authorized during SOCPA board meeting number nine, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012, the Committees' decisions related to the approval of standards, shall be integrated in an appendix with each standards, including the text of paragraphs added or amended and reference to cancelled paragraphs beside basis of conclusions and reference to paragraph effected by the amendments. According to the plan and the Statement of Policy Position of the IAASB (July, 2006), SOCPA has thoroughly examined the ISAs and has prepared Arabic version for the text of the standards, which is considered the endorsed text. Following is the text of the SOCPA decision to endorse the ISAs (third stage): The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) has endorsed the following International Auditing Standards for the adoption in Saudi Arabia taking in consideration the following matters: These standards are effective for audit engagement beginning on or after 12017/1/. The third stage includes the following standards	وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه التاسع للدورة السادسة المنعقد يوم السبت ١٤٣٣/٣/٢٦هـ، الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل. ووفقاً لخطة التحول، ولسياسة مجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولية حيال تبني المعايير الدولية، قامت الهيئة بدراسة المعايير بشكل متعمق، وإعداد نسخة معربة لنصوص المعايير الدولية، بحيث تمثل المعيار المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي نص قرار اعتماد المعايير الدولية. المرحلة الثالثة: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المراجعة الدولية الآتية للتطبيق في المملكة العربية السعودية مع الأخذ في الاعتبار ما يلي: يسري مفعول هذه المعايير على ارتباطات المراجعة التي تبدأ في: ٢٠١٧/١/١ م أو بعده. وتشتمل المرحلة الثالثة المعايير الآتية:
ISA 500, Audit Evidence	المعيار ٥٠٠: أدلة المراجعة
ISA 501, Audit Evidence—Specific Considerations for Selected Items	المعيار ٥٠١: أدلة المراجعة – اعتبارات محددة لبنود مختارة
ISA 505, External Confirmations	المعيار ٥٠٥: المصادقات الخارجية
ISA 510, Initial Audit Engagements—Opening Balances	المعيار ٥١٠: ارتباطات المراجعة لأول مرة – الأرصدة الافتتاحية
ISA 520, Analytical Procedures	المعيار ٥٢٠: الاجراءات التحليلية
ISA 530, Audit Sampling	المعيار ٥٣٠: العينات في المراجعة
ISA 540, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures	المعيار ٥٤٠: مراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة
ISA 550, Related Parties	المعيار ٥٥٠: الأطراف ذات العلاقة
ISA 560, Subsequent Events	المعيار ٥٦٠: الأحداث اللاحقة
ISA 570, Going Concern	المعيار ٥٧٠: الاستمرارية
ISA 580, Written Representations	المعيار ٥٨٠: الافادات المكتوبة
ISA 600, Special Considerations—Audits of Group Financial Statements (Including the Work of Component Auditors)	المعيار ٦٠٠: اعتبارات خاصة – عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكون المجموعة)
ISA 610, Using the Work of Internal Auditors	المعيار ٦١٠: استخدام عمل المراجعين الداخليين
ISA 620, Using the Work of an Auditor's Expert	المعيار ٦٢٠: استخدام عمل خبير المراجع

أهم ملامح المرحلة الثالثة في مشروع التحول من معايير المراجعة السعودية إلى معايير المراجعة الدولية

د. أشرف محمد منصور
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

يتناول هذا المقال عرض أهم ملامح المرحلة الثالثة في مشروع التحول إلى معايير المراجعة الدولية، من خلال تقديم بعض المعلومات عن كل معيار دولي من معايير هذه المرحلة، وأهم ما يميزه عن المعيار أو الرأي والتفسير السعودي (إن وجد). وتتضمن هذه المرحلة مجموعتين من معايير المراجعة الدولية الواردة في خطة التحول إلى المعايير الدولية، هما:

المجموعة الثالثة: تُعنون هذه المجموعة بـ «أدلة المراجعة». وتأخذ الأرقام (٥٠٠ - ٥٩٩). وتتناول قضية أدلة الإثبات في المراجعة وما يرتبط بها من قضايا فرعية. وتتضمن أحد عشر معياراً كالتالي:

(١) معيار المراجعة رقم (٥٠٠) بعنوان «أدلة المراجعة».
(٢) معيار المراجعة رقم (٥٠١) بعنوان «أدلة المراجعة. اعتبارات محددة لبنود مختارة».
(٣) معيار المراجعة رقم (٥٠٥) بعنوان «المصادقات الخارجية».
(٤) معيار المراجعة رقم (٥١٠) بعنوان «ارتباطات المراجعة لأول مرة. الأرصدة الافتتاحية».
(٥) معيار المراجعة رقم (٥٢٠) بعنوان «الإجراءات التحليلية».
(٦) معيار المراجعة رقم (٥٣٠) بعنوان «العينات في المراجعة».
(٧) معيار المراجعة رقم (٥٤٠) بعنوان «مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة».
(٨) معيار المراجعة رقم (٥٥٠) بعنوان «الأطراف ذات العلاقة».
(٩) معيار المراجعة رقم (٥٦٠) بعنوان «الأحداث اللاحقة».
(١٠) معيار المراجعة المعدل رقم (٥٧٠) بعنوان «الاستمرارية».
(١١) معيار المراجعة رقم (٥٨٠) بعنوان «الإفادات المكتوبة».

المجموعة الرابعة: تُعنون هذه المجموعة بـ «استخدام عمل آخرين». وتأخذ الأرقام (٦٠٠ - ٦٩٩). وتتناول قضية استخدام المراجع لعمل طرف أو أطراف أخرى وما يرتبط بها من قضايا فرعية. وتتضمن ثلاثة معايير كالتالي:

(١) معيار المراجعة رقم (٦٠٠) بعنوان «اعتبارات خاصة. عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكون المجموعة)».
(٢) معيار المراجعة رقم (٦١٠) بعنوان «استخدام عمل المراجعين الداخليين».
(٣) معيار المراجعة رقم (٦٢٠) بعنوان «استخدام عمل خبير المراجع».

وقد خضعت هذه المعايير لدراسات مكثفة تناولت الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لها. وقد خلصت تلك الدراسات إلى عدم وجود إشكالات شرعية أو نظامية أو معوقات فنية لتطبيقها في المملكة. بل أن الدراسة الفنية لمعايير هاتين المجموعتين أكدت على أن تطبيقهما في المملكة من المتوقع أن يُحسن من جودة أداء المراجعة، ويرفع من كفاءتها وفعاليتها، وفي نفس الوقت من غير المتوقع أن يترتب على تطبيقهما مسؤوليات جديدة، بخلاف المطلوبة بموجب معايير المراجعة السعودية والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وقد أوصت الدراسة الفنية إلى أن هاتين المجموعتين تتضمنان معيارين يحتاجان إلى زيادة التركيز في الدورات التدريبية، حيث تتضمن متطلبات تحتاج إلى المزيد من الإيضاح، وتحديدا: معيار المراجعة رقم (٥٤٠) «مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة». ومعيار المراجعة رقم (٦٠٠) «اعتبارات خاصة، عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكون المجموعة)».

ويمكن عرض أهم ملامح كل معيار من معايير هاتين المجموعتين بشكلٍ مختصر غير مخل كالتالي:

أولاً: معايير المجموعة الثالثة:

(١) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) بعنوان «أدلة المراجعة»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

تضمنت معايير المراجعة السعودية معيار مقابل لمعيار المراجعة الدولي هو المعيار رقم (٦) بعنوان «أدلة وقرائن المراجعة». وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي اتضح أنهما يتشابهان في العديد من الموضوعات التي تم تناولها فيهما مثل ضرورة حصول المراجع على قدر كاف من أدلة المراجعة المناسبة، وكذلك طرق اختيار العينة. ورغم ذلك يعد المعيار الدولي أكثر فائدة في بعض الجوانب من المعيار السعودي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- تضمن المعيار السعودي مصطلح أدلة المراجعة ومصطلح قرائن المراجعة، بينما تضمن المعيار الدولي فقط مصطلح أدلة المراجعة. إلا أن المعيار الدولي فرق بين نوعين من الأدلة الأول أدلة أكثر موثوقية وحجية وقناعة (ويماثل ذلك مفهوم أدلة المراجعة في المعيار السعودي)، والثاني أدلة أقل موثوقية وحجية وقناعة (ويماثل ذلك مفهوم قرائن المراجعة في المعيار السعودي). وأعتقد أن المعيار الدولي أصاب عندما لم يشير إلى مصطلح قرائن، وقد يرجع ذلك إلى ارتباطه أكثر بالمجال القانوني.
- على الرغم من وجود تشابه كبير بين نطاق المعيار الدولي ونطاق المعيار السعودي. إلا أن المعيار الدولي يمتاز عن السعودي في أنه يربط بين أدلة المراجعة الكافية والمناسبة وإجراءات الحصول عليها، أما المعيار السعودي فلم يشير الى هذا الربط.
- وردت فقرة هدف المعيار في المعيار السعودي في نص المعيار بشكل ضمني، أما في المعيار الدولي فقد وردت بشكل محدد وواضح.
- يعد المعيار الدولي أكثر شمولاً من السعودي فعلى سبيل المثال عرضت فقرات المعيار السعودي من رقم

(٣٠٢٤ إلي ٣٠٢٩) الأمور التي يجب على المراجع تجميع أدلة إثبات بشأنها، والتي تمثل الأهداف العامة للمراجع. وقد تناولت معايير المراجعة الدولية هذه الأمور في معيار مستقل هو المعيار الدولي رقم (٢٠٠) بعنوان «الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة».

– قدم المعيار الدولي تعريفاً للمصطلحات ذات الصلة بأدلة المراجعة حيث عرف المقصود بالسجلات المحاسبية وأدلة المراجعة وكفاية وملائمة الأدلة، في حين لم يتضمن المعيار السعودي ذلك.

– على الرغم من أن المعيار السعودي تناول الإقرارات المكتوبة باعتبارها أحد أدلة المراجعة، إلا أنه خصص لها بعض الفقرات فقط، في حين خصصت معايير المراجعة الدولية معيار مستقل هو المعيار رقم (٥٨٠) بعنوان «الإفادات المكتوبة» وتناولها المعيار كأحد أدلة الإثبات في المراجعة.

– على الرغم من أن كلاً من المعيار الدولي والسعودي تناولا مصادر الأدلة التي يمكن للمراجع الاعتماد عليها. والتي تتمثل في السجلات المحاسبية للمنشأة، ونظام الرقابة الداخلية، والإجراءات التحليلية والملاحظة والمصادقة وإعادة الحساب. إلا أنه وبالإضافة إلى المتطلبات الواردة في المعيار (٥٠٠)، خُصصت معايير أخرى لبعض مصادر أدلة المراجعة الواردة في معيار ٥٠٠. فقد ركز المعيار رقم (٥٠١) على جرد المخزون والدعاوى القضائية والمعلومات القطاعية، وركز المعيار رقم (٥٠٥) على المصادقات الخارجية، وركز المعيار رقم (٥٢٠) على الإجراءات التحليلية، وركز المعيار رقم (٥٦٠) على الأحداث اللاحقة، وركز المعيار رقم (٥٨٠) على الإفادات المكتوبة.

– حدد المعيار الدولي بشكل واضح المقصود بكفاية أدلة المراجعة والمقصود بمناسبتها، كما أوضح العلاقة بينهما، في حين ركز المعيار السعودي على بيان أهمية كفاءة عملية المراجعة وضرورة الحصول على أدلة وقرائن كافية تمكن المراجع من الحصول على درجة معقولة من القناعة بأنه ليس هناك أخطاء تؤثر تأثيرا مهماً على عدالة القوائم المالية.

– تناول المعيار السعودي في الفقرة رقم (٣٠٤١) قضية الحصول على أدلة من طرف ثالث، وقد أفردت معايير المراجعة الدولية لذلك المعيار رقم (٥٠٥) بعنوان المصادقات الخارجية والذي يركز على أدلة الإثبات من أطراف من خارج المنشأة.

– على الرغم من أن المعيار الدولي لم يتضمن أية فقرات تفرض متطلبات خاصة بالتوثيق، إلا أن المعيار الدولي رقم ٢٣٠ والخاص بتوثيق أعمال المراجعة تناول توثيق إجراءات المراجعة المنفذة وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها في ٦ فقرات من الفقرة رقم ٨ إلى الفقرة رقم ١٣ بالإضافة إلى ١٩ فقرة تفسيرية من الفقرة رقم أ٢ إلى أ٢٠. أما المعيار السعودي فقد اكتفى بما ورد في المعيار رقم (٥) الرقابة والتوثيق وهو عبارة عن ٤ فقرات خاصة بالتوثيق من الفقرة رقم ٢٥٢٥ إلى الفقرة رقم ٢٥٢٨.

(٢) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠١) بعنوان «أدلة المراجعة، اعتبارات محددة لبنود مختارة»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠١) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٠١. إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت رأيين ذات علاقة بأحد القضايا التي وردت في المعيار الدولي هما الرأي رقم (١) بعنوان تضمين تقرير مراجع الحسابات عبارة (تم تقييم المخزون بمعرفة إدارة الشركة)، والرأي رقم (٨) بعنوان «إجراءات المراجعة المتعلقة بجرد المخزون»، وهو الأكثر ارتباطاً بموضوع المعيار الدولي. وبمقارنة متطلبات المعيار الدولي رقم ٥٠١ ومتطلبات الرأي السعودي رقم (٨) يمكن القول أن هناك اتفاق بينهما بشأن ضرورة قيام المراجع بمجموعة من الإجراءات عند جرد المخزون. ويمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي ٥٠١ في النقاط التالية:

– يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأيين السعوديين،حيث أن الرأي رقم (١) ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: تتضمن تقارير المراجعة التي تصدر عن بعض المحاسبين القانونيين فقرة تفيد بأن المخزون تم تقييمه بمعرفة إدارة الشركة. فهل يتفق مثل هذا النص مع معايير المراجعة المتعارف عليها ؟ وماذا يتعين على المراجع القيام به إذا كان مثل هذا الإجراء لا يتفق مع معايير المراجعة؟، أما الرأي رقم (٨)فقد ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي:ما مسؤولية المراجع عن الجرد الفعلي للمخزون وملاحظة عملية الجرد للحصول على أدلة إثبات عن وجود المخزون وحالته، وما الخطوات التي يتعين على المراجع القيام بها إذا لم يتمكن لأي سبب من ملاحظة عملية الجرد؟ ومن ثم افتقد الرأي ان للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

– تناول المعيار الدولي ثلاث قضايا مهمة يجب على المراجع أن يأخذها في الحسبان عند تطبيق إجراءات المراجعة بهدف تجميع أدلة الإثبات التي يبني عليها رأيه في القوائم المالية هي: التأكد من وجود المخزون وحالته، والتأكد من اكتمال المحاسبة والإفصاح عن المطالبات والدعاوي القضائية، والتأكد من صحة العرض والإفصاح عن المعلومات القطاعية.

أما الرأي ان السعوديان ركزا على جانب واحد فقط هو المخزون. فعلى الرغم من أن الرأي السعودي رقم (٨) تضمن الإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها عند جرد المخزون، إلا أنه لا توجد آراء صادرة عن لجنة معايير المراجعة السعودية بخصوص المطالبات والدعاوي القضائية وأيضا المعلومات القطاعية اللتين تضمنهما المعيار الدولي رقم ٥٠١.

(٣) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٥) بعنوان «المصادقات الخارجية»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٥) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٠٥،إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (١٢) بعنوان «المصادقات». وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كلاً من المعيار الدولي والرأي رقم ١٢ على العديد من النقاط ذات العلاقة بالمصادقات مثل: تصميم طلبات المصادقات، وإجراءات تقويم نتائج المصادقات، والإجراءات البديلة في حالة عدم الرد على المصادقات، وضرورة تخطيط إجراءات استخدام المصادقات.إلا أنه توجد مجموعة من أوجه التميز في المعيار الدولي أهمها:

- يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يتعين على مراجع الحسابات مراعاتها عند استخدام أسلوب المصادقات للحصول على أدلة إثبات في عملية مراجعة؟ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.
- قدم المعيار الدولي ملخصا للأمور التي يجب أن يراعيها المراجع عند طلب المصادقات الخارجية، كما قدم توضيحاً للمعلومات التي يجب أن تتضمنها طلبات المصادقات الخارجية، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.
- حدد المعيار الدولي ما يجب على المراجع القيام به إذا رفضت الإدارة السماح له بإرسال طلب المصادقات، كذلك ما يجب عليه القيام به لتقويم الأدلة التي تم الحصول عليها من طلب المصادقات، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.
- قدم المعيار الدولي إرشادات عن كيفية التعامل مع الاستثناءات التي يتم اكتشافها في الردود على المصادقات. ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

(٤) معيار المراجعة الدولي رقم (٥١٠) بعنوان «ارتباطات المراجعة لأول مرة، الأرصدة الافتتاحية»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥١٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥١٠. كذلك لم تتضمن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة أية أراء بخصوص الأرصدة الافتتاحية عند الارتباط على المراجعة لأول مرة. ويعد ذلك في حد ذاته حافز على تبني المعيار الدولي. ويهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن ما إذا كانت: (أ) الأرصدة الافتتاحية تحتوي على تحريفات تؤثر جوهرياً على القوائم المالية للفترة الحالية.

(ب) السياسات المحاسبية المناسبة التي تعكسها الأرصدة الافتتاحية قد طُبقت بثبات في القوائم المالية للفترة الحالية، أو أن التغيرات التي طرأت عليها تمت المحاسبة عنها بشكلٍ مناسب، وتم عرضها والإفصاح عنها بشكلٍ كاف طبقاً لإطار التقرير المالي المنطبق. وطبقاً لهذا المعيار يُقصد بارتباط مراجعة لأول مرة (Initial audit engagement): ارتباط إما أنه: (أ) لم تتم فيه مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة. أو (ب) تمت فيه مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة بواسطة مراجع سابق.

(٥) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٢٠) بعنوان «الإجراءات التحليلية»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٢٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي، ولكن يوجد الرأي رقم (٢١) بعنوان «الاعتبارات التي يتعين على مراجع الحسابات مراعاتها عند استخدام الإجراءات التحليلية في أعمال المراجعة». كما تضمن معيار الأدلة والقرائن السعودي رقم (٦) بعنوان «أدلة وقرائن المراجعة» عدة إشارات إلى الإجراءات التحليلية. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين الرأي السعودي رقم (٢١) والمعيار الدولي رقم (٥٢٠) في العديد من النقاط مثل طبيعة الإجراءات التحليلية والغرض منها، إلا أن هناك العديد من أوجه تفوق المعيار الدولي، منها ما يلي:

- يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي:ما الاعتبارات التي يتعين على مراجع

الحسابات مراعاتها عند استخدام الإجراءات التحليلية في أعمال المراجعة؟ ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

– قسم المعيار الإجراءات التحليلية إلى ثلاثة أنواع هي:إجراءات تحليلية بغرض التخطيط، وإجراءات تحليلية أساسية، وإجراءات تحليلية تستخدم لتكوين استنتاج عام عن القوائم المالية ككل، ولم يحدث ذلك في الرأي السعودي.

– حدد المعيار بوضوح الإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها إذا أظهرت الإجراءات التحليلية التي تم أداؤها وفقاً لمتطلبات المعيار وجود تقلبات أو علاقات غير متسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو مختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير، ولم يحدث ذلك في الرأي السعودي.

(٦) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٣٠) بعنوان «العينات في المراجعة»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٣٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

تضمنت المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٣٠ هو المعيار رقم ١٣ بعنوان «المعاينة لأغراض المراجعة». وعلى الرغم من وجود أوجه اتفاق متعددة بين متطلبات المعيار الدولي والمعيار السعودي منها :الاتفاق في نطاق تطبيق المعيار، وتعريف المصطلحات المستخدمة في متن المعيار، وتخطيط أو تصميم العينة وتحديد حجمها واختيار مفرداتها، وكيفية تنفيذ إجراءات المراجعة على مفردات العينة، ومتطلبات تقويم نتائج فحص العينة. إلا أنه يمكن ملاحظة بعض الاختلافات بين المعيار الدولي والمعيار السعودي أهمها ما يلي:

– أشار المعيار الدولي ٥٣٠ إلى أنه مكملاً لمعيار أدلة المراجعة، بينما لم يتضمن المعيار السعودي مثل هذه الإشارة على الرغم من وجود معيار سعودي بعنوان أدلة وقرائن المراجعة، إلا أنه (المعيار السعودي) أشار إلى الربط بين استخدام العينات في المراجعة وأدلة وقرائن المراجعة في الفقرتين ١٠٥، ١٠٦.

– قسم المعيار السعودي متطلباته إلى قسمين تناول القسم الأول المتطلبات الخاصة باستخدام العينات لأغراض اختبارات الرقابة، بينما تناول القسم الثاني المتطلبات الخاصة باستخدام العينات لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية. بينما لم يتم هذا التقسيم في المعيار الدولي بل تناول في كل متطلب ما يجب على المراجع القيام به عند استخدام العينات لأغراض اختبارات الرقابة، وما يجب عليه عند استخدامها لأغراض التحقق من صحة الأرصدة.

– قدم المعيار الدولي أمثلة للمواقف التي يكون فيها إجراء المراجعة غير قابل للتطبيق وأمثلة على الإجراءات البديلة في هذه المواقف، ولم يتم ذلك في المعيار السعودي.

– قدم المعيار السعودي عدة فقرات (١٠٥ – ١١٢) تحت عنوان أحكام عامة ركز فيها على الربط بين استخدام أساليب المعاينة في المراجعة وتجميع الأدلة والقرائن وأساليب المراجعة. وعلى الرغم من أنه لا توجد فقرات مقابلة في المعيار الدولي للفقرات أرقام ١٠٥ – ١٠٨ من المعيار السعودي، إلا أن المعيار الدولي أشار في الفقرة رقم ٢ في نطاق المعيار إلى أن هذا المعيار يعتبر مكملاً لمعيار أدلة المراجعة. كما أشار المعيار الدولي في الفقرة رقم ٥ ج إلى ما تضمنته الفقرات رقم ١٠٩ – ١١٢ من المعيار السعودي.

(٧) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٤٠) بعنوان «مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٤٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي ٥٤٠، ولم تتناول المعايير الموجودة قضية التقديرات المحاسبية وتقديرات القيمة العادلة، لكن الرأي رقم (١٤) الصادر عن لجنة معايير المراجعة بعنوان «مراجعة التقديرات المحاسبية» قدم بعض الإرشادات لكيفية مراجعة التقديرات المحاسبية. وعلى الرغم من وجود أوجه اتفاق كثيرة بين متطلبات المعيار الدولي والرأي السعودي منها: إجراءات اكتشاف وتقدير مخاطر التحريف الجوهري المرتبط بالتقديرات المحاسبية، وما يجب على المراجع القيام به للاستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية المرتبطة بالتقديرات المحاسبية.

إلا أنه يمكن ملاحظة بعض الاختلافات بين المعيار الدولي والمعيار السعودي أهمها ما يلي:

– يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي:ما هي الاعتبارات التي يتعين مراعاتها عند مراجعة التقديرات المحاسبية؟ ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

– قدم المعيار تعريفاً محدداً للمصطلحات التالية: التقدير المحاسبي، وعدم التأكد المرتبط بالتقدير، وتحيز الإدارة، وتقدير للإدارة المحدد، ونتيجة التقدير المحاسبي، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

– فرض المعيار على المراجع ضرورة فحص نتيجة التقديرات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية للفترة السابقة، أو إعادة التقديرات لغرض الفترة الحالية.

مع التنبيه إلى أن عملية الفحص لا تهدف إلى إثارة الشكوك حول مدى صحة الأحكام الصادرة في الفترات السابقة التي اعتمدت على المعلومات المتاحة في ذلك الوقت.

(٨) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٥٠) بعنوان «الأطراف ذات العلاقة»:

- أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٥٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية أو الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة معياراً أو رأياً وتفسيراً مقابلاً لمعيار المراجعة الدولي ٥٥٠، ولم تتناول قضية الأطراف ذات العلاقة. ويعد ذلك في حد ذاته حافز على تبني المعيار الدولي. ويهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى (أ) الحصول على فهم للعلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة يكفي لتمكينه من الإلمام بعوامل خطر الغش الناتجة عن العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة، واستنتاج ما إذا كانت القوائم المالية (بقدر ما تتأثر هذه القوائم بتلك العلاقات والمعاملات): تحقق العرض العادل أو أنها غير مضللة.

(ب) الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، بشأن ما إذا كان قد تم التعرف على العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة والمحاسبة والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية. وطبقاً لهذا المعيار يُقصدً بالطرف ذو العلاقة (Related party): طرف يكون إما: (أ) طرف ذو علاقة، كما هو معرف في إطار التقرير المالي المنطبق. أو (ب) عندما يضع إطار التقرير المالي المنطبق حداً أدنى - أو لا يضع - فإن الطرف ذا العلاقة يكون: (أ). شخصاً أو منشأة أخرى لها على المنشأة معدة التقرير سيطرة أو نفوذ مهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

(ب). منشأة أخرى عليها من المنشأة معدة التقرير سيطرة، أو نفوذ مهم بشكل مباشر أو غير مباشر. أو (ج). منشأة أخرى تكون تحت سيطرة مشتركة مع المنشأة معدة التقرير من خلال امتلاكها ملكية سيطرة مشتركة، أو ملاك يمثلون أعضاء بينهم علاقة قرابة عائلية، أو إدارة رئيسة مشتركة. ومع ذلك، لا تعد المنشآت الخاضعة للسيطرة العامة للدولة (أي، حكومة وطنية، إقليمية، أو محلية) ذات علاقة، ما لم ترتبط بمعاملات مهمة، أو تشارك في الموارد بشكلٍ معقول مع إحدى المنشآت الأخرى.

(٩) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٦٠) بعنوان «الأحداث اللاحقة»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٦٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي ٥٦٠، ولم تتناول هذه المعايير قضية الأحداث اللاحقة، إلا أن لجنة معايير المراجعة أصدرت رأيين لهما علاقة بمضمون هذا المعيار الدولي هما الرأي رقم ٥ بعنوان «إجراءات المراجعة المتعلقة بالأحداث اللاحقة»، والرأي رقم ١١ بعنوان «اكتشاف حقائق موجودة قبل إصدار تقرير مراجع، ولم يعلم بها إلا بعد إصدار تقرير المراجعة».

ويلاحظ وجود شبه اتفاق بين المتطلبات التي أوردها المعيار رقم ٥٦٠ والرأي رقم ٥ فيما يتعلق بما يجب على المراجع القيام به لمراجعة الأحداث اللاحقة، ووجود شبه اتفاق أيضاً بين ما تضمنته متطلبات المعيار الدولي ومتطلبات الرأي رقم ١١ فيما يتعلق بما يجب على المراجع القيام به عند علمه بحقائق بعد إصدار القوائم المالية كانت موجودة قبل إصدار التقرير، لو أنه علم بها في تاريخ إصدار تقريرٍ المراجع لأدت إلى تعديل تقريره،ووجود شبه اتفاق أيضاً بين ما تضمنته متطلبات المعيار الدولي رقم ٥٦٠ والرأي رقم ١١ بشأن الإجراءات التي يجب أن يقوم بها المراجع لمحاولة منع الاعتماد على تقريره. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المعيار الدولي ما زال يتمتع ببعض السمات أهمها:

- يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأيين السعوديين، حيث أن الرأي (٥) ركز في الإجابة عن الاستفسار التالي:ما هو المقصود بالأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية، وما هي إجراءات المراجعة التي يجب على المراجع اتخاذها حيال هذه الأحداث؟ أما الرأي (١١) فقد ركز في الإجابة عن الاستفسار التالي: ما الإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها إذا تبين له بعد إصدار تقريره على قوائم مالية مراجعة، أن هناك حقائق كانت موجودة في ذلك التاريخ، وقد يكون من شأنها التأثير على تقريره لو علم بها في حينه؟ ومن ثم افتقد الرأي لبعض النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.
- قدم المعيار تعريفات واضحة ومحددة لتاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع، ولم يتم ذلك في الرأيين السعوديين.
- أشار المعيار إلى أنه في منشآت القطاع العام قد يكون تاريخ إصدار القوائم المالية هو تاريخ عرض القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجع المتعلق بها أمام السلطة التشريعية أو التاريخ الذي يتم فيه الإعلان عنها للجمهور، ولم يتم ذلك في الرأيين السعوديين.
- أشار المعيار إلى أنه في منشآت القطاع العام قد يطلع المراجع على السجلات الرسمية المتعلقة بدعاوى السلطة التشريعية ذات العلاقة ويستفسر عن الأمور

المتناولة في الدعاوى التي لم يتم إعداد سجلات رسمية خاصة بها بعد.

– أشار المعيار أيضاً إلى أنه في منشآت القطاع العام، عندما لا تعدل الإدارة القوائم المالية قد يتم التقرير بشكل منفصل إلى السلطة التشريعية أو الجهة ذات العلاقة الأخرى.

– يتفق كل من المعيار الدولي والرأي رقم ٥ على تعريف المقصود بالأحداث اللاحقة وتصنيفها، لكن المعيار الدولي أضاف أن تاريخ التقرير يعلم القارئ بأن المراجع قد أخذ بعين الاعتبار تأثير الأحداث والمعاملات التي يعلم بها والتي حدثت حتى ذلك التاريخ.

– حدد المعيار الدولي الحقائق التي يكتشفها المراجع بعد تاريخ إصدار تقرير المراجع، ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

(١٠) معيار المراجعة الدولي المعدل رقم (٥٧٠) بعنوان «الاستمرارية»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية أو الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة معياراً أو رأيا وتفسيراً مقابلاً لمعيار المراجعة الدولي ٥٧٠، ولم تتناول مسؤولية المراجع فيما يتعلق بالتحقق من مدى صحة تطبيق أساس استمرارية المنشأة. ويعد ذلك في حد ذاته حافز على تبني المعيار الدولي. ويهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى: (أ) الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

(ب) استنتاج ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري ذي علاقة بأحداث أو ظروف، قد تلقي شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (ج) إعداد تقرير طبقاً لهذا المعيار.

(١١) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٨٠) بعنوان «الإفادات المكتوبة»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٥٨٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي ٥٨٠، ولم تتناول قضية الإفادات المكتوبة كأحد إجراءات المراجعة. لكن الرأي رقم ٢٠ الصادر عن لجنة معايير المراجعة السعودية تناول الاعتبارات التي يتعين على المراجع مراعاتها في خطاب الإفصاح العام، ويرتبط هذا الرأي بشكل غير مباشر بمضمون المعيار الدولي. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كلا من المعيار الدولي والرأي رقم ٢٠ على بعض النقاط ذات العلاقة مثل: اعتبار الإفادات المكتوبة أحد أهم أدلة مراجعة، وإمكانية الاعتماد على الإفادات المكتوبة كأدلة مراجعة، والطرف المسؤول عن تقديم الإفادة المكتوبة، وتاريخ الإفادات المكتوبة، وتوجيه الإفادة المكتوبة إلى المراجع مباشرة، إلا أنه يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي رقم ٥٨٠ في النقاط التالية:

– يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث ركز الرأي على الإجابة عن الاستفسار التالي: تتطلب معايير المراجعة من المراجع الحصول على خطاب من المنشأة يبين أسس إعداد القوائم المالية وأن المنشأة قدمت للمراجع كافة المعلومات التي لها تأثير على إظهار القوائم المالية للمنشأة بعدل (خطاب الإفصاح العام)، ما هي الاعتبارات التي يتعين على المراجع مراعاتها في هذا الشأن؟، ومن ثم افتقد الرأي لبعض النقاط التي تضمنها المعيار الدولي مثل شكل الإفادات المكتوبة، وحالة شك المراجع في مدى الثقة في الإفادات المكتوبة، وحالة عدم تقديم الإدارة للإفادات المكتوبة التي طلبها المراجع التي أشار إليها المعيار الدولي صراحة، في حين تناولها الرأي بشكل ضمني.

– حدد المعيار الدولي أهداف المراجع من طلب الإفادات المكتوبة، ولم يحدث هذا في الرأي السعودي.

– أعطى المعيار الدولي مرونة للمراجع في التصرف في حالة رفض الإدارة تقديم الإفادات، بينما الرأي السعودي٢٠ أشار إلى أن رفض الإدارة تقديم الإفادات المكتوبة يعتبر سبب كافٍ للامتناع عن إبداء الرأي .

– أشار المعيار إلى أنه لأغراض هذا المعيار فإن مصطلح الإدارة يقرأ على أنه «الإدارة، وعندما يكون ذلك مناسباً المكلفين بالحوكمة»، ولم يحدث هذا في الرأي السعودي.

– أشار المعيار إلى أنه فيما يتعلق بمنشآت القطاع العام قد تكون متطلبات عمليات مراجعة القوائم المالية أكثر شمولاً من عمليات المراجعة في المنشآت الخاصة. ونتيجة لذلك يمكن أن يتطلب النطاق المتعلق بمسؤوليات الإدارة، الذي يتم فيه مراجعة القوائم المالية لمنشآت القطاع العام خطابات تمثيل مكتوبة إضافية. ويمكن أن تشمل الإفادات المكتوبة تأكيد على أنه قد تم تنفيذ المعاملات والأحداث وفقاً لنظام أو لائحة أو سلطة أخرى، ولم يحدث هذا في الرأي السعودي.

ثانياً: معايير المجموعة الرابعة:

(١) معيار المراجعة الدولي رقم (٦٠٠) بعنوان «اعتبارات خاصة، عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكون المجموعة)»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٦٠٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٦٠٠. ولكن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (٣) بعنوان «إجراءات المراجعة التي يتعين على مراجع الحسابات القيام بها عند مراجعة قوائم مالية موحدة في حالة قيام مراجع آخر بمراجعة المنشآت التابعة». واستنادا إلى ما ورد بمتطلبات المعيار الدولي، يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي رقم ٦٠٠ في النقاط التالية:

- يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي:إذا قام مراجع بإصدار تقرير عن قوائم مالية لشركة تابعة فهل يعتبر تقرير هذا المراجع قرينة كافية يستند عليها مراجع الشركة القابضة عند إصدار تقريره عن القوائم المالية للشركة القابضة، أم يتعين عليه القيام بإجراءات مراجعة أخرى، وما هي هذه الإجراءات إن وجدت؟ ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.
- قدم المعيار تعريفات واضحة للمصطلحات التالية: مكون المجموعة ومراجع مكون المجموعة وإدارة مكون المجموعة والأهمية النسبية للمكون والمجموعة ومراجعة المجموعة ورأي المراجعة عن المجموعة وشريك ارتباط مراجعة المجموعة وفريق ارتباط المجموعة والقوائم المالية الموحدة للمجموعة وإدارة المجموعة وأدوات الرقابة في المجموعة ومكون مهم، ولم يحدث ذلك في الرأي السعودي.

(٢) معيار المراجعة الدولي رقم (٦١٠) بعنوان «استخدام عمل المراجعين الداخليين»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٦١٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٦١٠، إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (٢٤) بعنوان «اعتبارات المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في عملية مراجعة لقوائم مالية». ويلاحظ وجود اتفاق كبير بين كلاً من المعيار الدولي (٦١٠) والرأي السعودي (٢٤) على العديد من النقاط مثل: تعريف المراجعة الداخلية، نطاق وأهداف المراجعة الداخلية. واستنادا إلى ما ورد بمتطلبات المعيار والمواد التفسيرية المرفقة به، يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي ٦١٠ في النقاط التالية:

- يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يجب على مراجع الحسابات مراعاتها فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية في عملية مراجعة لقوائم مالية ؟، ومن ثم افتقد الرأي لبعض النقاط التي تضمنها المعيار الدولي مثل قضية التوثيق التي أشار إليها المعيار الدولي صراحة، حيث طالب المعيار بضرورة أن يقوم المراجع الخارجي في حال استخدامه لعمل المراجعين الداخليين بتوثيق الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بملاءمة عمل المراجعين الداخليين وإجراءات المراجعة التي قام بها، في حين تناولها الرأي بشكل ضمني.
- فرض كل من المعيار الدولي والرأيً السعودي على المراجع الخارجي ضرورة تقويم موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، والكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، إلا أن المعيار الدولي أضاف بجانب ذلك العناية المهنية الواجبة عند أداء عمل المراجعين الداخليين.

(٣) معيار المراجعة الدولي رقم (٦٢٠) بعنوان «استخدام عمل خبير المراجع»:

أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٦٢٠) مقارنةً بالمعيار أو الرأي والتفسير الوارد ضمن معايير المراجعة السعودية والمعايير المهنية الأخرى (إن وجد):

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم ٦٢٠. إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (١٣) بعنوان «الاستعانة بعمل خبير». وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كلا من المعيار الدولي والرأي رقم ١٣ على بعض النقاط ذات العلاقة مثل: الأمور التي تحتاج إلى الاستعانة بعمل خبير، وتعريف الخبير. واستنادا إلى ما ورد بمتطلبات المعيار والمواد التفسيرية المرفقة به، يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي رقم ٦٢٠ في النقاط التالية:

- يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يتعين على المراجع أخذها في الاعتبار عند استعانته بعمل خبير، خلال قيامه بعملية المراجعة؟، ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.
- أكد المعيار الدولي صراحةً إلى أن المراجع هو المسؤول الوحيد عن رأي المراجعة، ولا تنقص هذه المسؤولية باستخدام المراجع لعمل خبير، في حين أن الرأي السعودي أشار إلى ذلك بشكلٍ ضمني.

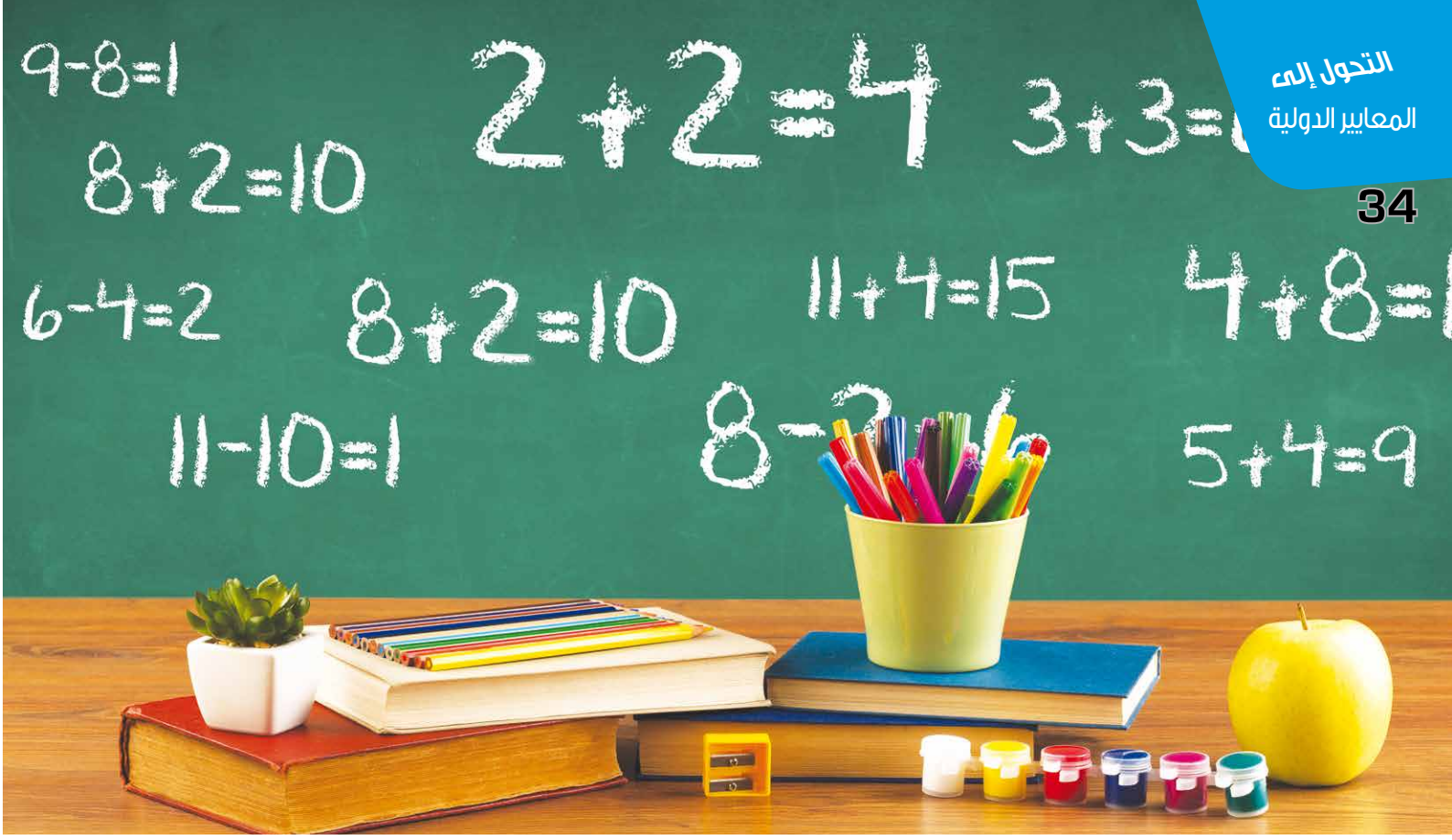

الاستعداد للتحول لمعايير المحاسبة ومعايير التقرير المالي الدولية

سيارات عام ٢٠١٦ تمشي على أربع عجلات، مثلها مثل سيارات عام ١٩٩٦، ولكن!

استخدام المعايير الدولية في المملكة ليس شيئا جديدا جاءت به خطة التحول المعتمدة والتي سيتم العمل بها اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧، بل هي قديمة قدم تاريخ الهيئة، فمعايير المحاسبة المالية السعودية ليست منتجا وطنيا مختلفا في مفاهيمه ومبادئه عن المعايير الدولية. وكما سبق أن أشارت الهيئة في مناسبات عدة فإن عملية الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية، تمثل في حقيقتها امتدادا للمعايير المحلية وتطويرا لها، واستمراراً لقرار سابق من مجلس إدارة الهيئة يقضي بوجوب تطبيق المعايير الدولية في المواضيع التي لا يغطيها معيار سعودي، بل إن عددا من المعايير السعودية، وخاصة الأخيرة منها قد تم إصداره باتساق مع متطلبات المعايير الدولية، مما يمكن معه القول بأن عددا لا بأس به من المعايير السعودية تمثل في جوهرها نسخا قديمة من المعايير الدولية.

ولكن مع ذلك فالمعايير الدولية تتضمن متطلبات قياس وعرض وإفصاح تفوق ما تطلبه المعايير السعودية نظرا لتغطيتها لمواضيع لا تغطيها المعايير السعودية، ولخضوعها للتحديث والتطوير المستمر، مما يجعل الاستعداد المبكر للتحول لها أمرا مهما جدا لتحقيق الهدف المنشود من تطبيق تلك المعايير. وقد أشارت الهيئة في عدد من نشراتها إلى أبرز الفروقات بين المعايير السعودية والمعايير الدولية.

ورغبة من الهيئة في إيضاح أهمية استعداد المنشآت التي يلزمها التحول من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية وإيصال الرسالة إلى أصحاب القرار في تلك المنشآت فإن الهيئة تهدي التوصيات الآتية:

الخطوة الأولى للاستعداد للمعايير الدولية ليست هي ما كنت تظن!

قد يبدو للوهلة الأولى أن أهم خطوات الاستعداد للمعايير الدولية هو مقارنة المعايير الدولية بالمعايير السعودية لتحديد الفجوة بين المجموعتين، وهو ما سينبني عليه التحول إلى المعايير الدولية. ولكن يغيب في ظل التركيز على هذه الخطوة، مع أهميتها القصوى، خطوة أهم منها، وهي تلك التي تتعلق ب «من» سيقوم بهذا التحديد، ومن سيقوم بالتعديل؟ إنها الخطوة الأهم. عدد لا بأس به من الشركات ستفكر ابتداءً في مستشار خارجي للقيام بالمهمة، ولكن مهما كانت قدرات وإمكانات

المستشار الخارجي، فإن عمله في الغالب لن يتعدى التحديد بشكل عام، وقد لا يتم التركيز على حاجات المنشأة الخاصة. ولو تم ذلك، فإن عددا قليلا من المستشارين سيكون لديه الوقت الكافي للقيام بتعديل السياسات والإجراءات وتطبيق التعديلات على الحسابات المختلفة، وقليل جدا من سيبقى على اتصال بالمنشأة لدعمها في حل أي إشكالات تظهر في سنة التحول وبعدها. إذن فالخطوة الأولى للاستعداد للتحول للمعايير الدولية هي التدريب وإعادة التأهيل، وذلك يحتاج إلى وقت ومال. لذا يجب على المنشأة منذ الآن أن تكون لديها الخبرات الداخلية القادرة على التعامل مع المعايير الدولية قبل التحول وأثناء التحول وبعده، وهذا لن يتم إلا بالتدريب المكثف للموظفين الحاليين أو استقطاب الكفاءات المؤهلة للقيام بهذا الدور.

ومما يزيد أهمية التدريب هو أن تطبيق المعايير الدولية ليست عملية ميكانيكية، بل إنها تعتمد كثيرا على فهم متطلبات المعايير وترابطها مع بعض في ظل بيئة المنشأة وديناميكية الأعمال.

ولقد وردت كلمة «Judgment» وتعني «الاجتهاد» أكثر من ٧٥ مرة في المعايير الدولية، ووردت كلمة «Best estimate» وتعني «أفضل تقدير» أكثر من ٢٥ مرة، ووردت كلمة «Most likely» وتعني «الأكثر ترجيحا» أكثر من ٢٠ مرة، وهو ما يتطلب ممن يطبق المعايير الدولية فهما متعمقا لكل من بيئة المنشأة ومتطلبات المعايير الدولية، ومن ثم المعلومات اللازمة لتلبية تلك المتطلبات.

معظم متطلبات المعايير تتطلب تدخلا بشريا وليس عملا آليا، فعلى سبيل المثال: تطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم ٣٢ في التفريق بين تصنيف معاملة معينة على أنها ضمن حقوق الملكية أو الالتزامات؛ تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي رقم ٩ في فصل المشتقات المالية المضمنة في الأدوات المالية؛ تطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم ٣٦ لتحديد الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة؛ تطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم ١٦ في تحديد الأجزاء المهمة للعقارات والآلات والمعدات بهدف تحديد العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية ومن ثم الاستهلاك الدوري لها؛ وهذا غيض من فيض من المتطلبات التي تتطلب تدخلا بشريا مستمرا لتحديد كيفية تطبيقها. وبدون التدريب والتأهيل الكافي فلن يتحقق الهدف من التحول إلى المعايير الدولية.

نوعية التدريب أهم من كميته!

اهتمت الهيئة السعودية للمحاسبين بهذا الجانب فبدأت مبكرا بالاستعداد لتنفيذ دورات تدريبية عالية الجودة وتوفير مواد علمية مناسبة، وفي هذا الصدد حصلت على الحقوق الفكرية للحقائب التدريبية التي أعدها الاتحاد الأوربي للتدريب على متطلبات المعايير الدولية. وقد تمت ترجمة الحقائب التدريبية، وعرضت الهيئة ولا زالت تعرض عددا من الدورات التدريبية في المعايير الدولية.

التحول يحتاج إلى الالمام بالمعارف الحديثة في مجال المحاسبة!

لدعم التحول إلى المعايير الدولية حصلت الهيئة على الحقوق الفكرية لترجمة عدد من الكتب الرائدة في المحاسبة، وقد تم إنجاز ترجمة وطباعة ثلاثة كتب لهذا العام لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي لتطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لأقسام المحاسبة في الجامعات السعودية كما أصدرت الهيئة عددا من الكتيبات الإرشادية التي تساعد على عملية التحول إلى المعايير الدولية. كما تزخر مواقع الانترنت بالمعلومات عن المعايير الدولية وتطبيقاتها.

التحول إلى المعايير الدولية مشروع يحتاج إلى إدارة وموارد

إن عملية التحول إلى المعايير الدولية تمثل تغييرا في المنشأة مثله مثل أي تغييرات جوهرية في المنشأة تحتاج إلى إدارة وموارد وخبرات. ولذلك فإنه يجب أن يدار بطريقة احترافية تتضمن بحد أدنى الخطوات الآتية:

١- تعيين مدير للمشروع وفريق إدارة متكامل: بغض النظر عمن سيقوم بتنفيذ الخطوات الإجرائية لتطبيق المعايير الدولية (موظفو المنشأة، أو مستشارون خارجيون) فإنه لا بد من تعيين مدير للمشروع لديه الخبرات اللازمة في إدارة المشاريع ويحق له الاتصال المباشر مع أعلى السلطات في المنشأة، ولديه الصلاحيات الكافية والموارد اللازمة لإدارة المشروع. ويجب أن يعضد هذا المدير فريق مؤهل قادر على التعامل مع من سيقوم بتنفيذ الخطوات الإجرائية لتطبيق المعايير الدولية، وبحد أدنى يجب أن يتضمن الفريق ممثل عن الشؤون المالية في المنشأة، وممثل عن إدارة الموارد البشرية، وآخر عن إدارة نظم المعلومات. صلاحيات هذا الفريق تتمثل بحد أدنى في وضع الخطة التنفيذية للتحول، بما فيها تقييم الحاجات التدريبية للموظفين الحالين، وإحلال أو دعم الموظفين الحاليين، وتقييم مدى إمكانية تنفيذ المشروع داخليا أو استقطاب مستشارين خارجيين، وتحديد التكاليف الأولية للمشروع، وتقييم مدى الحاجة لتطوير نظام المعلومات الحالي، ومتابعة تنفيذ الخطة، وتوفير حل لأي مشكلة قد تظهر.

٢- وضع خطة مكتوبة تتضمن كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع، متضمنة وصفا واضحا لكل خطوة والهدف المقصود منها ومدة التنفيذ والقسم أو الشخص المسؤول عن التنفيذ والمراجعة والتكاليف المتوقعة. هذه الخطة يجب اعتمادها من أعلى سلطة في المنشأة.

٣- تكوين الفريق الفني لتنفيذ إجراءات التحول (من موظفي المنشأة أو بمساعدة مستشارين خارجيين)، وبمشاركة فاعلة من كل موظفي الشؤون المالية، وتحت إدارة مدير المشروع وفريق الإدارة. والحد الأدنى من مهام هذا الفريق تتلخص فيما يلي:

- دراسة بيئة المنشأة وطبيعة نشاطها بما في ذلك أنواع أصولها والتزاماتها، والأهمية النسبية لكل نوع.
- إعداد فجوة الفروقات بين المعايير السعودية والمعايير الدولية: يقوم الفريق الفني (سواء من داخل المنشأة أو بالتعاون مع مستشار خارجي) وبإشراف مباشر من إدارة المشروع بتحديد الفروقات بين المعايير السعودية والمعايير الدولية أخذا في الحسبان الأهمية النسبية لكل فرق وفقا لطبيعة أعمال المنشأة.
- تحديد الخيار المناسب من ضمن الخيارات التي تتيحها المعايير الدولية، أخذا في الحسبان القدرات الفنية والتقنية لدى المنشأة والتكلفة المتوقعة لجمع المعلومات. فعلى سبيل المثال يجب أن تقرر المنشأة (وفقا لتوصية الفريق الفني) ما إذا كانت ستعيد تقويم أصولها الثابتة بالقيمة العادلة، وما إذا كانت ستطبق نموذج التكلفة أو القيمة العادلة على عقاراتها الاستثمارية، وما إذا كانت ستطبق طريقة الوارد أولاً خارج أولاً أو طريقة متوسط التكلفة في قياس المخزون. ويجب عدم إغفال ضرورة أخذ الموافقات اللازمة على أي خيار من المستوى الإداري المناسب في المنشأة، وهو ما يتطلب عرضا مقنعا لأسباب الاختيار.
- الدراسة المتعمة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية لأول مرة» وذلك للاستفادة القصوى من الخيارات والإعفاءات التي يمنحها المعيار بما يقلل من كمية التعديلات التي تتم على الأرصدة الافتتاحية للتوافق مع متطلبات المعايير الدولية. وتوفر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عددا من الإرشادات التطبيقية للتحول إلى المعايير الدولية، كما تعقد دورات متكررة للتدريب على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم١.
- البحث عن المعلومات اللازمة لتطبيق متطلبات المعايير الدولية، بما يمكن من تعديل الأرصدة الافتتاحية لعام ٢٠١٦م وفقا لمتطلبات المعايير الدولية. ويجب أن يتم ذلك بالتعاون المباشر مع قسم نظم المعلومات في المنشأة؛ ويجب أن يأخذ قسم نظم المعلومات من ذلك فرصة للتعرف على مواطن النقص والضعف في النظام بغرض تحديثه مبكرا ليتواءم مع نوع المعلومات التي تطلبها المعايير الدولية.
- التأكد من أن المعلومات التي يتم توفيرها موثوقة، وأن نظام الرقابة الداخلية بسياساته وإجراءاته يوفر الثقة المطلوبة؛ وهذه فرصة للشركة لمراجعة النظام، وتحديثه بما يحقق أهدافه.
- إعداد الأرصدة الافتتاحية لعام ٢٠١٦م وفقا لمتطلبات المعايير الدولية بعد الأخذ في الحسبان متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١، مع عدم الإخلال بالنظام الحالي القائم على المعايير السعودية. ويجب أن يتم ذلك وفق أولويات تأخذ في الحسبان الأهمية النسبية لكل رصيد، وأهمية الفروقات التي تم تحديدها في المحاسبة عن البند بين المعايير السعودية والدولية.
- متابعة معاملات الشركة خلال عام ٢٠١٦م، وإثباتها وقياسها وفقا لمتطلبات المعايير الدولية، مع عدم الإخلال بالنظام القائم على المعايير السعودية.
- إعداد القوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٦م وفقا لمتطلبات المعايير الدولية، مع عدم الإخلال بالنظام الحالي لإعداد القوائم المالية للشركة وفقا لمتطلبات المعايير السعودية.
- العمل على إيقاف كافة الإجراءات القائمة على المعايير السعودية اعتبارا من بداية العام المالي ٢٠١٧م وإحلالها بمتطلبات المعايير الدولية في حالة الاختلاف، والبدء في إثبات وقياس وتسجيل كافة معاملات الشركة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية.
- إعداد القوائم المالية للربع الأول وفقا للمعايير الدولية، ولبقية الأرباع الأخرى لعام ٢٠١٧م.
- إعداد القوائم المالية السنوية لعام ٢٠١٧م وفقا للمعايير الدولية مع أرقام المقارنة لعام ٢٠١٦م، والمعدة أيضا وفقا للمعايير الدولية.

٤- يجب أن يصاحب كافة الخطوات الفنية أعلاه التحليل والدراسة المستمرة لكافة العمليات التي تم تطبيقها بغرض الاكتشاف المبكر لأي خلل أو نقص أو سوء فهم لمتطلبات المعايير الدولية، والعمل على توفير كافة المعلومات الضرورية لإعداد الإفصاحات اللازمة بشكل مبكر قبل نهاية السنة المالية.

٥- يجب أن يشارك موظفو الشركة بشكل فاعل ومؤثر في كافة الخطوات السابقة، بحيث يمكنهم القيام بكل متطلبات الإثبات والقياس والتسجيل لمعاملات الشركة ومن ثم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية.

نصائح عامة!

بعض المعاملات المالية يصعب أن يقوم على إثباتها وقياسها موظفوا الإدارة المالية المؤهلين بشكل عام في المعايير الدولية وتحديدا تلك المتعلقة بالمحاسبة عن الأصول المالية والالتزامات المالية وفقا للمعايير الدولية؛ فيستحسن أن يكلف بها موظف مؤهل بشكل خاص أو التعاقد مع مستشار دائم.

المعايير الدولية تتطلب إفصاحات ضخمة جدا، وفيها معايير مخصصة فقط لمتطلبات الإفصاح ومنها على سبيل المثال معيار المحاسبة رقم ٢٤، ومعيار التقرير المالي رقم ٧ ورقم ٨ ورقم ١٢. ولذلك قد يكون من المناسب العمل مبكرا على إنشاء قسم خاص بالإفصاح في الإدارة المالية ويتم تدريب موظفين ليكونوا متخصصين في هذا المجال.

يمكن أن تحقق المنشأة كفاءة عالية في تطبيق المعايير الدولية وإعداد قوائمها المالية من خلال التعاون بين المنشآت في نفس القطاع في تطوير سياستهم المحاسبية، وحل المشاكل المتشابهة، على سبيل المثال الشركات الزراعية، الشركات المالية...

ينبغي إحاطة لجنة المراجعة في الشركة بكل خطوات التحول، وأخذ موافقتها على أي توصية بتطبيق خيار معين في المعايير الدولية.

آثار التحول إلى المعايير الدولية على قوائم الشركات السعودية

ما سيرد في هذا المقال هو في نطاق المعلوم بالضرورة للمتخصصين في المحاسبة والمسؤولين عن عملية التحول إلى المعايير الدولية، كما أنه يفترض أن يكون معلوماً لمستخدمي التقارير المالية المقصودين بتلك التقارير، حيث يفترض إطار مفاهيم المحاسبة أن تلك التقارير المالية معدة «للمستخدمين الذين على قدر معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، والذين يستعرضون المعلومات ويحللونها بقدر من العناية. وأحيانا، قد يحتاج المستخدمون، المطلعون والجادون، إلى الحصول على مساعدة مستشار لفهم معلومات عن ظواهر اقتصادية معقدة». ولذلك فإن ما سيرد في هذا المقال إنما هو ملخص عام للمهتمين بالتقارير المالية من غير المختصين.

إن عملية الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية، تمثل في حقيقتها امتدادا للمعايير المحلية وتكميلا أو تطويرا لها، واستمرارا لقرار سابق من مجلس إدارة الهيئة يقضي بوجوب تطبيق المعايير الدولية في المواضيع التي لا يغطيها معيار سعودي. والحقيقة أن عددا من المعايير السعودية تم إصداره باتساق مع متطلبات المعايير الدولية، ولذلك فإن كلا المجموعتين من المعايير (السعودية والدولية) تقوم على مفاهيم متشابهة، فكلا المجموعتين تتشابهان في عناصر القوائم المالية وتعريفاتها (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصروفات). كما تتشابه المجموعتان في القوائم المالية (المركز المالي، الدخل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية)، إلا أن المعايير الدولية تبرز التغيرات في بعض العناصر الممثلة للدخل غير المحقق (مثل التغير في القيمة العادلة لبعض أنواع الاستثمارات في الأوراق المالية، وفروق ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية) في قائمة ملحقة بقائمة الدخل تسمى «قائمة الدخل الشامل الآخر» وتشكل هذه القائمة مع قائمة الدخل ما يسمى ب «قائمة الدخل الشامل». ومع ذلك فإن هذه القائمة الإضافية لا تتطلب معلومات غير موجودة عند المنشأة، حيث تتوفر نفس المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. ولكن لأجل إعطاء صورة متكاملة عن التغيرات في صافي الأصول (بخلاف التعامل مع الملاك) جاءت فكرة قائمة الدخل الشامل التي تشمل كلا من قائمة الدخل المعتادة وقائمة الدخل الشامل الآخر المذكورة أعلاه.

ولكن بالمقارنة مع المعايير السعودية، فإن المعايير الدولية تتميز أكثر بالشمول والتكامل والحداثة، فهي تعد أشمل في تغطيتها للمعاملات والأحداث التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، وذلك يشمل تغطية مواضيع لم تتعرض لها المعايير السعودية (على سبيل المثال، منافع الموظفين، والقوائم المالية المنفصلة، والعقارات الاستثمارية، والزراعة، والتعدين) أو تغطية أكثر شمولا لموضوع معين (على سبيل المثال اشتراط مراجعة دورية لنسب الاستهلاك والقيمة المتبقية للآلات والمعدات، وتوفير إفصاحات تفصيلية للاستثمارات بأنواعها) بل إن بعض المواضيع التي عالجتها المعايير السعودية بشكل مقتضب تجدها في المعايير الدولية في معيار مستقل بسبب كثرة التفاصيل المتعلقة بها مثل معيار قائمة التدفقات النقدية، ومعيار السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء، ومعيار الأحداث بعد فترة التقرير، ومعيار الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، وغيرها من المعايير. ولعل أبرز ما يميز المعايير الدولية اهتمامها بتطبيقات القيمة العادلة، حيث تسمح بإعادة تقويم ما يعرف بالأصول الثابتة، وتقويم العقارات الاستثمارية بقيمتها العادلة، كما تلزم بقياس الأصول الحيوانية والزراعية ومنتجاتها بالقيمة العادلة متى ما أمكن قياس تلك القيمة بموثوقية. وبالمقابل تلزم بقياس الالتزامات طويلة الأجل المتعلقة بنهاية الخدمة وفقا لقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الاسمية (للمزيد انظر الكتيب المنشور على موقع الهيئة بعنوان: منجزات العمل على مشروع التحول إلى المعايير الدولية).

ومما تتميز به المعايير الدولية بالمقارنة مع المعايير السعودية أنها تفرق بين الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات الأخرى، في حين أن المعايير السعودية تفرق بين الشركات المساهمة والشركات الأخرى. فعلى سبيل المثال فإنه عند التحول إلى المعايير الدولية لم يعد على الشركات المساهمة غير المدرجة في السوق المالية التزام بتطبيق معيار «القطاعات التشغيلية» ومعيار «ربحية السهم» وذلك عند تطبيقها للنسخة الكاملة من المعايير الدولية.

إضافة إلى ذلك فإن المعايير الدولية تمثل منظومة متكاملة من المعايير، حيث يشير بعضها إلى بعض، ويحيل بعضها إلى بعض، مما يقلل من احتمالية التعارض بين متطلبات المعايير. وأخيرا، فإن المعايير الدولية تعكس حاجة مستخدمي القوائم المالية بشكل أفضل، حيث يتم تحديثها بشكل مستمر بما يضمن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتتضمن متطلبات إفصاح تفوق كثيرا تلك التي تطلبها عادة المعايير السعودية. وهذه الصفات المذكورة أعلاه (الشمول والتكامل والحداثة) هي من المسببات الرئيسية لقرار التحول إلى المعايير الدولية.

> الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية، تمثل في حقيقتها امتدادا للمعايير المحلية وتطويرا لها

> كلا المجموعتين من المعايير (السعودية والدولية) تقوم على مفاهيم متشابهة

> تفرد المعايير الدولية التغيرات في بعض العناصر الممثلة للدخل غير المحقق في قائمة ملحقة بقائمة الدخل تسمى «قائمة الدخل الشامل الآخر»

وهنا قد يثار تساؤل حول أثر التحول إلى المعايير الدولية على المبالغ المعروضة في القوائم المالية. ويأتي الجواب بأنه مع وجود احتمال كبير لآثار للمعايير الدولية على طرق القياس والعرض والإفصاح على عناصر القوائم المالية إلا أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل قياس أثر تطبيق المعايير الدولية على المبالغ المعروضة في القوائم المالية بعد التحول إلى تلك المعايير، فهذه هي مهمة كل شركة على حدة، حيث يفرض عليها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة» أن تفصح عن آثار التحول على مركزها المالي ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية.

ولعل القارئ يتذكر أن الدولة عدلت قريبا تكاليف الطاقة، وكان على كل شركة أن تفصح عن الأثر المتوقع على نتائجها القادمة، لأن الشركة هي الأعلم بطبيعة نشاطها. وهذا ما أوصت به لجنة منظمي الأوراق المالية الأوربية حيث شجعت الشركات على الإفصاح عن معلومات كيفية وكمية عن الآثار المتوقعة للتحول إلى المعايير الدولية على سياساتها المحاسبية والمبالغ المعروضة في القوائم المالية، وذلك خلال السنتين السابقتين للتحول والتي كانت في عام ٢٠٠٥م.

ويمكن سرد عدد من الأسباب التي تعيق قياس الأثر المتوقع على المبالغ المعروضة في القوائم المالية بشكل عام:

١. يضع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة» حدودا على تطبيق متطلبات المعايير الدولية، حيث يعطي الشركة الحق في تقدير منفعة وتكلفة تطبيق معين، وهذا أمر لا يمكن تقديره إلا من داخل الشركة، ويحكم عليه المراجع الخارجي.

٢. تتنوع طبيعة أعمال الشركات ومن ثم طبيعة أصولها والتزاماتها وهياكل التمويل لديها، ولذلك من المستحيل أن يتم إعطاء تصور عام عن آثار التحول بشكل عام. بل إنه يصعب أن يتم إعطاء هذا التصور لقطاع معين لاختلاف الشركات في القطاع نفسه، ولإمكانية تطبيق الشركات خيارات مختلفة لمعالجات المحاسبية تسمح بها المعايير الدولية، فعلى سبيل المثال وخلافا للمعيار السعودي فإن معيار المخزون يسمح بطريقتين لقياس مخزون آخر الفترة، إحداهما هي التي يوجبها المعيار السعودي والثانية يسمح بها المعيار السعودي إذا أفصحت الشركة عن مبررات استخدامها. وحتى لو أن الشركات استخدمت الطريقة الأخرى وفقا للمعايير الدولية والتي لم تكن تستخدمها وفقا للمعايير السعودية، فمن الصعب بل من المستحيل توقع الأثر على مبلغ مخزون نهاية الفترة بشكل عام، لأن ذلك يعتمد على نوع مخزون الشركة وتأثره بتقلبات الأسعار خلال الفترة، وأسلوب توريد الشركة لمخزونها على مدى الفترة المالية. ولا يمكن لأحد أن يحدد ذلك الأثر سوى الشركة نفسها.

٣. كما سبقت الإشارة إليه في بداية هذا المقال فإن المعايير الدولية لا تمثل في جملتها إطارا مختلفا عن المعايير السعودية، فالمعايير السعودية تتماثل مع المعايير الدولية من حيث المبادئ الأساسية وتعريف عناصر القوائم المالية، بل إن معظم المعايير السعودية التي صدرت في الآونة الأخيرة اعتمدت في متطلباتها على المعايير الدولية وقت إصدارها، ولكن المعايير الدولية أكثر شمولا وحداثة في تغطيتها للمعاملات المالية. ولذلك وعلى الرغم من أن المعايير الدولية توجب على الشركات أن تثبت أي أصول أو التزامات لم تكن أثبتتها من قبل إذا كانت المعايير الدولية تلزم بهذا الإثبات، وأن تلغي إثبات أي أصول أو التزامات إذا كانت المعايير الدولية لا تجيز إثباتها، فأخذا في الحسبان أن الشركات تختلف من حيث تنوع أصولها والتزاماتها، وطبيعة أنشطتها، وسياساتها المحاسبية التي تبين نظرتها لتغطية المعيار السعودي لموضوع معين من عدمه، ومن ثم مدى تطبيقها لقرار سابق لمجلس إدارة الهيئة بتطبيق المعايير

> المعايير الدولية أشمل في تغطيتها للمعاملات والأحداث التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها

> بعض المواضيع التي عالجتها المعايير السعودية بشكل مقتضب تجدها في المعايير الدولية في معيار مستقل بسبب كثرة التفاصيل المتعلقة بها

> أبرز ما يميز المعايير الدولية اهتمامها بتطبيقات القيمة العادلة

الدولية على المواضيع التي لا تغطيها المعايير السعودية، فمن الصعب اعطاء توقع عن الأصول أو الالتزامات التي يمكن أن تثبت أو يمكن أن يلغى إثباتها ما لم يتم تحليل القوائم المالية لكل شركة على حدة وما تم لديها من معاملات للتعرف على الأصول والالتزامات التي يجب أن تثبت أو تلغى.

٤. يعطي المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ « تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة» عددا من الإعفاءات من تطبيق المعايير الدولية على القائمة الافتتاحية وفقا لقدرات الشركات على توفير المعلومات عن بعض عناصر القوائم المالية، أو وفقا لاختيار الشركة نفسها، وهو ما يختلف من شركة إلى شركة، ويعتمد استخدام عدد من الإعفاءات على قرار الشركة باستخدام المبالغ المبنية على المعايير المحلية أو إعادة حساب تلك المبالغ بأثر رجعي وفقا للمعايير الدولية. وهذا لا يمكن تحديده إلا من خلال ما ستفصح عنه الشركات في قوائمها المالية الأولى المعدة وفقا للمعايير الدولية.

٥. أخذا في الاحتمال وجود سوء تطبيق متراكم للمعايير السعودية لدى بعض الشركات، فإن التحول إلى المعايير الدولية قد يستغل لتصحيح تلك الأخطاء المتراكمة، مما يظهر معه أثر لتطبيق المعايير الدولية، هو في الحقيقة بسبب خطأ تطبيق المفاهيم والمعايير السعودية التي لا تختلف في جوهرها عن المعايير الدولية. ولعل من أكثر المعايير توقعا بسوء تطبيقها معيار «الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة»، وكيفية تقويم الاستثمار في الأوراق المالية في الشركات غير المدرجة وفقا لمعيار «المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية»، وكيفية احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة وقيمتها المتبقية، وتطبيقات الإيجار بأنواعه، وغيرها من التطبيقات، والتي يمكن أن تستغل الشركات عملية التحول إلى المعايير الدولية لتصحيحها وتظهر لمستخدمي التقارير على أنها من آثار التحول إلى المعايير الدولية.

> تفرق المعايير الدولية بين الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات الأخرى

> يصعب قياس أثر تطبيق المعايير الدولية على المبالغ المعروضة في القوائم المالية بعد التحول إلى تلك المعايير، فذلك مهمة كل شركة على حدة

> أي محاولة للحديث عن آثار لتطبيق المعايير الدولية على المبالغ المعروضة في القوائم المالية ستكون معتمدة على افتراضات نظرية، قد توجد في شركة ولا توجد في أخرى

والخلاصة هي أن أي محاولة للحديث عن آثار تطبيق المعايير الدولية على المبالغ المعروضة في القوائم المالية بشكل عام ستكون معتمدة على افتراضات نظرية، قد توجد في شركة ولا توجد في أخرى، وقد توجد انطباعات لدى مستخدمي القوائم المالية تجعلهم يتخذون قرارات على أساسها ظنا منهم أن هذه الافتراضات ستنطبق على كل الشركات. فعلى سبيل المثال تطلب المعايير السعودية اعتبار تكاليف التأسيس مصروفات للفترة التي أنفقت فيها، وتسمح برسملتها إذا قدرت أن لها منافع مستقبلية، في حين أن المعايير الدولية تعتبر تلك التكاليف مصروفات. فلو تم الحديث عن أثر تطبيق المعايير الدولية على هذا العنصر من القوائم المالية بأنه سيؤدي إلى انخفاض في أصول الشركات يقابله انخفاض في أرباحها المبقاة، مما يؤثر على قدرتها على توزيع الأرباح، فإن عموم مستخدمي القوائم المالية سيرون أن له أثرا سلبيا على سوق الأسهم، ومن ثم تتأثر أسعار الأسهم بالانخفاض لعموم الشركات. وهذا خطير جدا، لأن تأثر أي شركة بتطبيق المعايير الدولية يعتمد على عوامل داخلية، منها وجود العنصر نفسه، وحجمه، وسياسة الشركة المحاسبية في التعامل معه والتي يمكن أن تكون متفقة مع المعالجة الدولية. وفي مثال آخر مقابل، تطلب المعايير الدولية تصنيف الأصول غير المتداولة المجنبة للبيع ضمن الأصول المتداولة ما دام أنها سيتم تسييلها خلال سنة، في حين لا تشترط المعايير السعودية ذلك بشكل صريح. فلو تم الحديث عن أثر تطبيق المعايير الدولية على هذا العنصر من القوائم المالية بأنه سيزيد من حجم الأصول المتداولة ومن ثم تحسين نسبة السيولة، فإن عموم مستخدمي القوائم المالية سيرون لها أثرا إيجابيا على سوق الأسهم ومن ثم تتأثر أسعار الأسهم بالارتفاع. وهذا أيضا خطير، لأنه كما سبق إيضاحه أعلاه، يعتمد تأثر أي شركة بتطبيق المعايير الدولية على عوامل داخلية، منها وجود العنصر نفسه، وحجمه، وسياسة الشركة المحاسبية في التعامل معه والتي يمكن أن تكون متفقة مع المعالجة الدولية، حيث لا توجد معالجة محددة له في المعايير السعودية.

وحتى لو تم الحديث عن قطاع بعينه، فمن الصعب تحديد أثر التطبيق على مبالغ القوائم

المالية بدون وضع افتراضات معينة، فعلى سبيل المثال قد يتوقع أن الشركات العقارية ستتأثر قوائمها المالية إيجابا بالمعايير الدولية مقارنة بغيرها من القطاعات، ولكن الحقيقة أن الشركات العقارية مثلها مثل غيرها من الشركات، سيكون عليها الوفاء بمتطلبات المعايير عند إعدادها لقوائمها المالية، وسيعتمد مدى تأثر قوائمها بتطبيق المعايير الدولية مقارنة بالمعايير السعودية على عوامل داخل الشركة تتعلق بطبيعة نشاطها، فهناك شركات عقارية يتركز نشاطها على تطوير العقارات وبيعها، فهذه سيطبق عليها معيار المخزون الذي لا يختلف كثيرا في معالجاته عن المعيار السعودي، وهناك شركات يتركز نشاطها على بناء الفنادق والوحدات المفروشة وتشغيلها، وهذه سيطبق عليها معيار العقارات والمعدات والآلات المشابه للمعيار السعودي الخاص بالأصول الثابتة، ولن تختلف تلك الشركات في تطبيقها لهذا المعيار عن بقية الشركات. ولكن الذي قد يتأثر بالمعايير الدولية هي تلك الشركات التي لديها عقارات معدة للإيجار من غير أن يكون لها دور كبير في إدارة تلك العقارات، حيث سيكون بإمكانها تقويم تلك العقارات بالقيمة العادلة، وإثبات تغيرات تلك القيمة في قائمة الدخل، ومثلها الشركات الأخرى التي لديها عقارات تهدف من الاحتفاظ بالعقارات انتظار مكاسب رأسمالية من بيعها في غير السياق العادي لنشاطها.

ولعل مما يقلل من أي تخوف غير حقيقي من أن تطبيق المعايير الدولية سيغير بشكل جوهري من المبالغ المعروضة في القوائم المالية أو أنه سيقلب موازين المقارنات بين الشركات ما يلي:

١. يشترط المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة» على الشركات أن تعرض المبالغ المالية لسنة المقارنة (أي السنة التي تسبق السنة التي يتم فيها التحول، بما فيها قائمة المركز المالي الافتتاحية) وفقا للمعايير الدولية **وبنفس السياسات المحاسبية، وأن تقوم بعكس أثر أي تعديلات في قائمة المركز المالي الافتتاحية (أي التي تسبق تاريخ التحول بسنتين)، بحيث لا تتأثر نتائج السنوات اللاحقة لها بسبب تغيير المعايير، وبذلك يتمكن** القارئ من عزو أي تغير في مبالغ القوائم المالية في سنة التحول إلى تغيرات حقيقية في أعمال الشركة وليس بسبب تغيير المعايير المستخدمة في إعداد القوائم المالية (وهو ما يشار إليه عادة بمقارنة التفاح مع التفاح، بدلا من مقارنة التفاح مع البرتقال). هذا فضلا عن الاشتراط المشار إليه في بداية هذا المقال من أنه يجب على الشركات بيان سبب أي تغير في المبالغ المعروضة عما كانت عليه وفقا للمعايير المحلية.

٢. زاد المعيار الدولي من التأكيد على موضوع المقارنة، حيث اشترط على الشركة التي قد تعرض مقارنات تاريخية وفقا للمعايير المحلية أن تقوم بإيضاح هذه الحقيقة بشكل لا يحتمل اللبس، وأن تبين التعديلات التي يجب أن تتم على هذه الأرقام لتكون متفقة مع المعايير الدولية.

٣. ومما يقلل من آثار التحول إلى المعايير الدولية اشتراط المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ «تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة» على الشركات عند التحول أن تكون تقديراتها المحاسبية متسقة مع ما كانت تستخدمه في تطبيقها للمعايير المحلية، سواء في قائمة المركز المالي الافتتاحية أو القوائم المالية لسنة المقارنة.

أما فيما يتعلق بالفروقات بين المعايير السعودية والمعايير الدولية والتي سيكون لها أثر على طريقة قياس وعرض مبالغ عناصر القوائم المالية، فلا يسع الحديث عنها في هذا المقال، وتمت الإشارة إلى بعض أمثلتها في بداية المقال، ويمكن للقارئ الكريم الرجوع إلى الكتيب الصادر عن الهيئة بعنوان «منجزات مشروع التحول إلى المعايير الدولية» والذي يلخص الفروق الرئيسية بين عدد من المعايير السعودية والدولية، وهو منشور على موقع الهيئة على الشبكة. وتعمل الهيئة حاليا على مشروع لإعداد إرشادات تطبيقية للتحول إلى المعايير الدولية تتضمن أبرز الفروقات بين مجموعتي المعايير وكيفية التعامل معها.

والله الموفق.

> قد تستغل بعض الشركات عملية التحول إلى المعايير لتصحيح أخطاء متراكمة بسبب سوء تطبيق المعايير المحلية، مما يظهر معه أثر لتطبيق المعايير الدولية، هو في الحقيقة بسبب خطأ تطبيق المفاهيم والمعايير السعودية التي لا تختلف في جوهرها عن المعايير الدولية

> الشركات العقارية مثلها مثل غيرها من الشركات، سيكون عليها الوفاء بمتطلبات المعايير الدولية وسيعتمد مدى تأثر قوائمها بتطبيق المعايير الدولية على عوامل داخل الشركة تتعلق بطبيعة نشاطها

> تلزم المعايير الدولية بعرض أرقام المقارنة وفقا للمعايير الدولية وبنفس السياسات، بحيث يمكن عزو أي تغير في مبالغ القوائم المالية في سنة التحول إلى تغيرات حقيقية في أعمال الشركة وليس بسبب تغيير المعايير المستخدمة في إعداد القوائم المالية

١٤ مليون شجرة

عدد شجر الزيتون بالجوف موزع في ١٥ ألف مزرعة و ٣٠٠ مشروع زراعي و٦ شركات كبرى. ويتوقع أن يصل عدد أشجار الزيتون بالجوف عام ٢٠٢٠م إلى ٢٠ مليون شجره.

٦ ملايين معتمر

عدد ما توقعته وزارة الحج من المعتمرين لموسم هذا العام والذي انطلق غرة صفر الماضي ويستمر قرابة ٩ أشهر بمعدل وصول ٤٠٠ الف معتمر شهريا وسط زيادة مضطردة في شهر رمضان المبارك.

٦١,٤ مليون طن

مجموع المبيعات الإجمالية لشركات الأسمنت السعودية البالغة ١٥ شركة خلال عام ٢٠١٥م بزيادة بلغت ٨ ٪ عن عام ٢٠١٤ م

٤٣,٧ مليار ريال

مجموع الأرباح المجمعة لقطاع البنوك السعودي بنهاية عام ٢٠١٥م وبنسبة نمو بلغت ٥ ٪ قياساً بالأرباح المسجلة في العام السابق والتي قد بلغت ٤١,٤٧ مليار ريال.

٢٣٣ مليون طن

حجم كميات البضائع المناولة بجميع الموانئ السعودية لعام ٢٠١٥ م بزيادة ١١٪ عن العام السابق الذي كان ٢١٠ مليون طن.

١٠٠ مليون

عدد المسافرين الذي استقبلهم مطار أطلنطا هارتفيلد الدولي في عام ٢٠١٥م ليصبح المطار الأكثر استقبالا للركاب المسافرين في العالم

٣٦٠ كلم في الساعة

سرعة الفهد اثناء انقضاضه على فريسته وهو اسرع الحيوانات على الارض .

٥٤٪

من الناس يستخدمون موقع جوجل للبحث و٤٦٪ يستخدمونه للتأكد من أن اتصال الانترنت يعمل بشكل سليم.

٧٠ ضربة

هو عدد ضربات القلب في الدقيقة أي اكثر من ١٠٠ الف خلال اليوم

٧,٣ مليار

هو عدد سكان العالم حالياً ومن المتوقع ان يصل إلى ١٠ مليارات مع حلول ٢٠٥٠ م وأظهرت التقديرات التي ينشرها المعهد الفرنسي للبحوث الديموغرافية كل سنتين أن عدد السكان في العالم ارتفع بواقع سبعة أضعاف خلال القرنين الماضيين.

أهمية النوم للإنسان.. وكيفية التخلص من الأرق

النوم يحسن قدرة الناس على الاستيعاب، ويحسن ذاكرتهم. وكثيراً ما ينصح الطلاب الذين يعانون مشكلة في فهم معلومات جديدة، أو تعلم مهارات جديدة أن يناموا قبل درسها مجدداً.

إن النوم يقلل من الشعور بالتوتر النفسي والانزعاج، وهو يحسن المزاج أيضاً، لهذا يقول الناس الذين يعانون قلة النوم إنهم يشعرون بالانزعاج وإنهم غير مسرورين.

ويغلب أن يمر كل إنسان بأوقات يعاني فيها تأثيرات نقص النوم على ذهنه ومزاجه، ومن فوائد النوم التي قد يكون من الصعب ملاحظتها:

– إن النوم يمنح القلب والأوعية الدموية الراحة التي هي في أمس الحاجة إليها، وعلى العموم فإن النوم يخفض معدل ضربات القلب والضغط الدموي بنسبة ١٠٪ تقريباً.

– إن النوم العميق يحرض على إفراز المزيد من هرمون النمو الذي يساعد على نمو الطفل، والنوم يؤثر أيضاً في إطلاق الهرمونات الجنسية التي تساعد على البلوغ وتزيد الخصوبة.

– يساعد النوم العميق الإنسان على ترميم الخلايا والأنسجة، وهذا ما يجعل الأطباء ينصحون المرضى بالراحة والنوم.

تتجدد خلايا كثيرة في الجسم أثناء النوم العميق حيث تنمو وترمم الضرر الذي يصيبها جراء الإجهاد والأشعة فوق البنفسجية، ولهذا فإن النوم العميق يمكن أن يسمى «نوم تجديد الجمال».

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن قلة النوم لا تؤثر في النشاط فحسب، بل لها تأثير واضح في الوزن وعلى صحة القلب والذاكرة.

لنستعرض بعض الفوائد الصحية للنوم:

– النوم الكافي (أي ما لا يقل عن ست ساعات ونصف) يحسن الذاكرة ويسهل تعلم معلومات أو حرف جديدة مثل اللغات أو وصفات الطبخ أو حتى الرياضة، كما يقلل من تقلبات المزاج ويحد من الإحباط.

– النوم يخفف من الالتهابات المرتبطة بأمراض القلب والروماتيزم والسكري.

– النوم يحسن الأداء الرياضي. الرياضيون الذين يستمتعون بثماني ساعات من النوم (قبل المباريات ببضعة أسابيع) يتحسن أداؤهم الرياضي.

– النوم يحسن أداء الأطفال في المدرسة، هو يرفع العلامات المدرسية للأطفال بين سن العاشرة والست عشرة. أما الأطفال الذين يشتكون من نوم متقطع أو قلة النوم فيظهرون فرطاً في الحركة وقلة انتباه.

– إنقاص الوزن يصبح مهمة صعبة في غياب النوم الكافي، النوم يساعد على التخلص من الدهون الزائدة لدى متبعي حميات تخفيف الوزن، في حين قلة النوم تقلل من حرق السعرات الحرارية وتزيد الشهية.

لذلك إذا أردتم المحافظة على وزن صحي وذاكرة نشيطة، احصلوا على النوم الكافي، أي ما لا يقل عن سبع ساعات من النوم المتواصل.

كثير من الناس يعانون مشكلة قلة النوم، أو كما تعرف بمشكلة الأرق.

الأرق: هو عدم الشعور بالنعاس حتى ساعات متأخرة من الليل، وعدم القدرة على النوم، حيث يكون الذهن مشتتاً بالتفكير، وأحياناً قد يصل الإنسان إلى عدم النوم لعدة أيام متتالية.

من أهم المشكلات التي تسببها، حالات الأرق، وقلة النوم هي نقص النشاط اللازم للقيام بالأعمال والمهام الوظيفية لليوم التالي، ما يعيق حركة عمل الإنسان، كما يشعر الإنسان بحالة من الهزال تلاحقه طوال اليوم، وتجعله يشعر برغبة في النوم، إضافة إلى ذلك فإن حالات الأرق المستمرة تؤثر سلباً على الجهاز العصبي فتسبب حالة من العصبية، وشد الأعصاب، والتوتر النفسي، كما أنها تؤثر سلباً في الحالة الصحية للجسم بشكل عام، فيشعر الإنسان بالاعياء، وحالة من الإرهاق المستمر.

نصائح للأشخاص الذين يعانون من مشكلة الأرق:

١- محاولة القيام ببعض الأشياء قبل الخلود إلى السرير من أجل النوم، مثل القراءة قليلاً، ممارسة نشاط رياضي، تناول العشاء فلا ينام الإنسان وهو جائع، أخذ حمام دافئ يعمل على إرخاء العضلات، أو مشاهدة برنامج تلفزيوني أو مشاهدة فيلم، والمبدأ من هذه الخطوة هي تهيئة الجسم ليشعر بالتعب والحاجة إلى النوم.

٢- الحرص على إبعاد الهاتف المحمول عن المكان الذي يتم فيه النوم، وعدم استخدام منبه الهاتف المحمول للتنبيه في الصباح، لأن الإنسان عندما تصيبه حالة الأرق سوف يتجه فوراً إلى الهاتف المحمول ليحاول الترفيه عن نفسه قليلاً.

٣- محاولة التنفس بطريقة صحيحة قبل النوم يساعد الإنسان على النوم بسرعة، حيث أخذ النفس في مرات متكررة شهيق وزفير، يساعد على تهيئة الجسم للنوم، والشعور بالنعاس.

٤- محاولة إجهاد الدماغ قبل النوم؛ لأن تعب الدماغ يؤدي إلى حالة من النعاس والرغبة في النوم، ويمكن إجهاد الدماغ من خلال القيام بمجموعة من العمليات الحسابية قبل النوم، أو محاولة حل الأحاجي والألغاز التي يتعب الإنسان عقله في التفكير بها.

٥- في حالة شعر الإنسان بالأرق يفضل المختصون أن ينهض الإنسان من فراشه ويشغل نفسه بأي عمل، لأن مكوثه في الفراش سيعطي دماغه حالة من اليقظة والنشاط، لذلك يجب أن يحاول الإنسان أن يشغل نفسه في عمل ما مثل ممارسة الرياضة، من أجل الوصول إلى رغبة في النوم.

٦- إبعاد الأفكار السلبية عن التفكير، ومحاولة التفكير بصورة إيجابية، لأن الأفكار السلبية تزيد من توتر الإنسان، والأفكار السلبية تولد أفكاراً سلبية أخرى، فينتج مسلسل من الأفكار السلبية ويستمر حتى ساعات متاخرة من الليل، كما أن الأفكار الإيجابية تعمل على خلق جو من الراحة النفسية، وشعور الإنسان بالراحة يحفز شعوره بالنعاس.

٧- عدم الخلود إلى الفراش إلا في حالات النعاس؛ لأن الخلود إلى الفراش من دون الشعور بالنعاس سيوفر جواً من التفكير المتواصل، كما يجب الإبتعاد عن شرب المنبهات والكافيين مساءً.

٨- في حالة استمرار حالة الأرق، وعدم القدرة على السيطرة عليها يجب اللجوء إلى الطبيب المختص.

باحثون: فيروس (زيكا) وراء إنجاب أطفال مشوهين

استمر ظهور حالات انجاب أطفال بتشوه خلقي يتسم بصغر حجم الرأس في البرازيل حيث قال الباحثون إنهم توصلوا لأدلة جديدة تربط بين زيادة هذه الظاهرة بفيروس زيكا الذي ينتشر في الأمريكتين.

وقالت وزارة الصحة البرازيلية إن عدد حالات الاشتباه بصغر حجم الرأس -وهي عبارة عن اضطراب عصبي يتسم بصغر حجم الجمجمة والمخ للمواليد- زاد إلى ٣٨٩٣ حالة في ١٦ يناير كانون الثاني الجاري من ٣٥٣٠ حالة قبل ذلك بعشرة أيام.

وقال مسؤولو الوزارة إن عدد حالات وفيات المواليد المشوهين المسجلة ارتفع الى ٤٩ طفلا.

كان ارتفاع عدد هذه الحالات منذ اكتشاف فيروس زيكا الذي ينقله البعوض لأول مرة العام الماضي بالبرازيل قد دفع الوزارة الى الربط بينه وبين تشوه رأس الأجنة والمواليد فيما قال مركز للطب الحيوي بمنطقة فيوكروز بمنطقة كوريتيبا بالبرازيل إنه رصد فيروس زيكا في مشيمة امرأة تعرضت للاجهاض ما يؤكد وصول الفيروس للرحم.

وكان سبق ان رصد الباحثون الفيروس في السائل الامنيوسي المحيط بالجنين لدى امرأتين.

وقال جان بيرون خبير الأوبئة الذي يجري تجارب على الفئران في مراحل الحمل المختلفة بمعهد علوم الطب الحيوي بجامعة ساو باولو «إنه تطور مهم لكن لازلنا عاجزين علميا عن القول بان فيروس زيكا مسؤول عن حالات صغر حجم الجمجمة».

ولم يكن فيروس زيكا -الذي رصد بافريقيا في عام ١٩٤٧- معروفا في الأمريكتين حتى العام الماضي حيث ظهر في شمال شرق البرازيل ثم واصل انتشاره بسرعة في أمريكا اللاتينية عبر البعوض من جنس (ايديس ايجبتاي) الذي ينقل ايضا حمى الدنج والحمى الصفراء وفيروس التشيكونجونيا.

وأصدرت المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها تحذيرات بعدم سفر الأمهات الحوامل الى ١٤ دولة ومنطقة بمنطقتي الكاريبي وأمريكا اللاتينية التي ينتشر بها الفيروس.

الإدارة مفتاح التقدم الأساسي في جميع المؤسسات.. وصانعة رفاهية المجتمع

الإدارة من العلوم التي تتناول كثيراً من المحاور المرتبطة بالعمل ويدعيها بعضهم مفتاح التقدم الأساسي في جميع المؤسسات، ولأهميتها الشديدة فقد خضعت الإدارة لعدد من النظريات والأطر العلمية الهادفة لتحديد معالم علم الإدارة الذي ينبثق منه معالم الممارسات الإدارية المعاصرة.

وتعتمد الإدارة الناجحة على تحديد أهداف المؤسسات والتركيز في تلك الأهداف وصياغة التدرج الهرمي المناسب لمستويات العمل الإداري وتحديد الصلاحيات وتقسيم المهمات بشكل يمنع التداخل فيما بين الإدارات المتنوعة كما تتضمن الإدارة الجيدة توجيه الجهود من العاملين لتحقيق أهداف العمل، وتتمثل قوة الإدارة في كونها الأداة المستخدمة في التوحيد، وكما يراها بعضهم فهي كذلك أداة القائد لتوجيه الجهود التي تهدف لتحقيق أهداف العمل، ويرى آخرون أهمية الإدارة في كونها صانعة التقدم والعامل الأساسي في تحقيق رفاهية المجتمع، وذلك لأنها سبيل من سبل إدارة المشكلات ومواجهة المتغيرات المتنوعة التي تؤدي للصمود وتحقيق النجاح.

وتعتمد الإدارة الصحيحة على دراسة النظريات والمبادئ العلمية التي يصاحبها بشكل أساسي التطبيق العملي المباشر في مواقف متنوعة، وقد تزايدت أهمية الإدارة مع تضخم حجم المؤسسات وحاجتها إلى توافر المزيد من التخصصات المتنوعة، وزيادة عدد الإدارات العاملة فيها، ما أدى إلى مزيد من التنظيم وتوافر الكوادر الإدارية المتميزة مع تحديد قواعد التنسيق والتنظيم والرقابة على تلك الإدارات لضمان الحقوق وتحقيق مصالح الأطراف المتنوعة.

وتنطوي الإدارة المعاصرة على عدد من العناصر المهمة، ومنها التخطيط الذي يعد أساسياً للتنبؤ بالمشكلات ومواجهتها والتأقلم مع مستجدات الأوضاع كما تنطوي الإداره أيضاً على التجديد والابتكار في طرائق الإنتاج والعمل والرقابة الذي يعد أساسياً في مواجهة ظروف التنافسية المعاصرة، ويشمل ذلك استخدام الأدوات المتاحة لتحقيق الوفرة الاقتصادية مع التوظيف الفعال للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف، وتتضمن الإدارة المعاصرة كذلك وضع السياسات الخاصة بالجودة وبرامجها المتنوعة ومحاولات التحكم في الأسعار وبذلك تعد الإدارة أداة أساسية لتسيير الأعمال في مختلف المؤسسات فهي المسؤولة كذلك عن توفير الموارد وحل المشكلات في بيئة العمل.

وتعتمد الإداره الجيدة على المتابعة والرقابة والحصول على التغذية الراجعة التي تساهم في تصحيح المسار وتعديل الطرائق وتحقيق الأهداف من خلال طرائق متنوعة وتختلف أهداف العمل الإداري من جهة إلى أخرى حيث تهدف الادارة العامة في المؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف الدولة وتحقيق المصالح العامة وتلبية حاجات المجتمع من الجهاز الإداري للدولة بينما في مؤسسات الأعمال تعد الإدارة أداة تنظيمية لتسيير الأعمال وتحقيق الأرباح المستهدفة من العمل والعاملين وتنطوي الإدارة الاحترافية على توافر المدير أو القيادة الإدارية الاحترافية التي تمثل مكوناً أساسياً من مكونات نجاح العمل الإداري حيث تساهم كفاءة القائد ومهاراته القيادية في تقديم المساعدة المنشودة في تحقيق النجاح والتميز في العمل الإداري من خلال التوجيه والإرشاد والدعم للعاملين بما يسهم في نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها على النحو المطلوب.

للنجاح أسرار يعرفها الجميع.. ويجهلها في نفس الوقت

للنجاح أسرار يعلمها الجميع ويجهلها في نفس الوقت.. فالإسرار معلومة للجميع، ولكن من يحول هذه الأسرار إلى أفعال هم قليلون وهم أنفسهم الناجحون، يبحث الجميع عن أسرار النجاح دائماً، وغالباً ما يبحث هؤلاء عن هذه الأسرار فيما حولهم، ويعتقد بعضهم أن أسباب عدم نجاحه هو عدم توافر بعض الآليات والأدوات التي قد تساعده على الوصول إلى ذلك.

ويبقى السؤال ما آليات النجاح وما أسراره؟ وهل حقا للنجاح أسرار لا يعلمها سوى عدد قليل من الناس، ولماذا هؤلاء فقط الذين وصلوا إلى هذه الأسرار وكيفية وصولهم؟.

أسئلة كثيرة محورها الأساسي هو كيفية الوصول إلى النجاح.

وبعد البحث والتأمل في أقوال الناجحين وتجاربهم اكتشفنا أن السر الأول للنجاح هو أن النجاح دائماً يبدأ من الداخل.

يقول بريان تريسي أشهر محاضر عن النجاح: «الناجحون عندهم عادة التوقع الإيجابي قبل حدوث الحدث»، ويقول المهاتما غاندي الإنسان هو نتيجة تفكيره، ما يفكر فيه يتحقق».

معنى ذلك أن الطاقة الإيجابية الداخلية من خلال الأفكار الإيجابية تتحول في النهاية إلى أفعال متجسدة كالنجاح، فإذا فكرت في النجاح وهيأت نفسك داخلياً له سيأتيك كما تصورته، يقول الكاتب ومحاضر التنمية البشرية دينيس ويتلي: «الناجحون في الحياة دائماً يفكرون بطريقة أنا أستطيع، سوف أعمل، وأنا قادر، والفاشلون يركزون أفكارهم في ما كان يفترض عمله أو على ما لا يستطيعون عمله، إذا تعتقد أنك تستطيع فإنك تستطيع فعلاً، وإذا تعتقد أنك لا تستطيع فإنك على حق».

«لكي تصبح بطلاً يجب عليك أن تؤمن بنفسك عندما لا أحد غيرك يؤمن بك» فالنجاح هو إيمان واعتقاد بقدراتك على الوصول إلى أهدافك والنجاح في تحقيقها فالنجاح رغبة وتهيئة داخلية لما ترغب أن تكون عليه، كذلك الفشل أو بمعنى أدق المكوث في قاع الفشل هو رغبة واعتقاد داخلي بعدم القدرة وتعليق ذلك على مشجب الظروف أو الإمكانات أو ما يحلو للعقل أن يخلق من أعذار.

والنجاح ليس رغبة داخلية فقط وإنما يجب أن يقترن بالعمل أيضاً، فالناجحون وغير الناجحين يشتركون معاً في رغبتهم في النجاح ولكن بالعمل فقط يصل الناجحون إلى قمة النجاح.

يقول جواهر لال نهرو أحد زعماء حركة الاستقلال في الهند إن النجاح يأتي إلى الذين يجرؤون على العمل. إنه نادراً ما يأتي إلى الخجول الخائف من العواقب، كما يقول مخترع المصباح الكهربائي توماس أديسون الذي لم يمل من تكرار تجربته التي فشلت مرات كثيرة حتى وصل إلى هدفه بنجاح.

«النجاح هو ١٠٪ من الإلهام و٩٠٪ من العرق»، العمل الشاق هو الثمن الذى علينا دفعه للحصول على النجاح.

أنا أعتقد أنت تستطيع الحصول على أي شيء إذا أنت راغب في دفع الثمن، وكما يقول الفيلسوف سقراط .. لا راحة لمن تعجل الراحة بكسله. ويقول أيضاً، من صح فكره أتاه الإلهام، ومن دام اجتهاده أتاه التوفيق.

للنجاح ثمن غال تدفعه من كدك وعرقك، فالعمل الشاق الموجه بشكل صحيح نحو هدفك هو السبيل الوحيد للوصول إلى تحقيق النجاح المنشود، فالنجاح هو هدية كل جاد مجتهد، ولا مكان للكسولين في عالم النجاح.

يقول سكوت ريد عن الوصول للنجاح بخطوة واحدة: اختيار هدف واحد والتمسك به «يغير كل شيء».

ويقول بنكر هنت لكي تصبح ناجحاً، عليك أن تقرر ماذا تريد أن تحقق بالضبط، وثم تعمل على دفع ثمن تحقيقه أما أيرل نايتنجيل خبير التنمية البشرية فيقول عن تحديد الأهداف أن الناس الذين لديهم أهداف تنجح لأنهم يعرفون إلى أين هي متجهة» الفرق بين الأهداف والأحلام أن الأهداف قابلة للتحقيق بربطها بفترة زمنية محددة، أما الأحلام فلا غطاء لها، وهي أكبر من الأهداف وربما تتحقق أو لا، وللوصول إلى النجاح يجب أن يكون لك هدف محدد، تعمل لأجل الوصول إليه، وبذلك تحقق النجاح المنشود.

يقول جيم رون أحد أشهر رواد النجاح، وأكبر فلاسفة عصره: «النجاح هو ٢٠٪ مهارة و٨٠٪ إستراتيجية».

قد تعرف كيف تقرأ ولكن الأهم ما خطتك للقراءة؟

إذا باشرت العمل على أهدافك فإن أهدافك ستعمل على تحقيقها لك. إذا باشرت العمل على خطتك فإن خطتك سوف تعمل على تحقيقها لك. الأشياء الإيجابية التى نبنيها ستقوم ببناء أنفسنا في النهاية.

من أهم أسرار النجاح وضع خطة للوصول إلى أهدافك التي وضعتها مسبقاً، فالتخطيط هو رسم طريق واضح المعالم للأهداف، فمن دون تخطيط سيضيع منك الطريق، ولن تصل إلى شيء.

«الرجل الناجح يكسب من أخطائه ويحاول مرة ثانية بطريقة مختلفة» كما يقول الرائع الراحل نيلسون مانديلا.

معلومات

● النحل في الخلية الواحدة يتألف من:
ملكة واحدة، وآلاف النحلات الأخريات العاملات، فالملكة تضع كل البيوض، فهي قد تضع ١٥٠٠ بيضة كل يوم ونحو ٢٥٠,٠٠٠ بيضة كل فصل. والبيوض المخصبة تنمو لتصبح نحلات عاملات، أما البيوض غير المخصبة فتتطور إلى ذكور (زنابير).

● الألماس هو كربون شبه نقي متبلر (متبلور) متجرد عموماً من اللون، وهو أصلب المعادن الطبيعية، ويستعمل في الصياغة والصناعة.
والماس الرديء أو ماسة القطع هو ماس مقوس الجوانب يستخدم في قطع الماس الثمين وصقله، أما الماس الأسود أو الفحماس فيستعمل في حفر الصخور الصلبة.

● أسماك التونة التي يسعى وراءها الصيادون لطراوة لحمها ولذة طعمها تعيش على عمق كبير جداً، في فصل الربيع تتجمع في قطعان للتوالد، وتصعد إلى السطح حيث يقع كثير منها في شباك الصيادين.
يستعمل الصيادون مجموعة من الشباك تمر عبرها الأسماك حتى تصل إلى آخر شبكة، وهي معروفة باسم غرفة المدن حيث يتم أخيراً رفعها.

● اليورانيوم هو المعدن الذي يطلق الطاقة الهائلة للذرة، والاشعاع الطبيعي لليورانيوم قد وضع لاستعمالات مذهلة في الطب والزراعة والصناعة وعلم الأحياء.
قطعة من معدن اليورانيوم الصافي تبدو قريبة من معدن الفضة أو الفولاذ، لكنها ثقيلة جداً بالنسبة إلى حجمها، تصور أن ٠،٣ متر مكعب من اليورانيوم يزن أكثر من نصف طن! فاليورانيوم هو أثقل معدن موجود في الطبيعة.
● واليورانيوم له ميزتان غير عاديتين:
ذو نشاط إشعاعي: ما يعني أن ذراته تتفتت ببطء مطلقة طاقة في شكل إشعاع، بعض ذراته هي انشطارية، أي: إنها يمكن أن تنفجر وتنقسم إلى اثنين مطلقة كميات هائلة من الطاقة، انشطارية اليورانيوم هي الأساس لكل معامل الطاقة النووية والأسلحة النووية. كيماوياً، اليورانيوم هو رجعي الفعل جداً، وهو واسع الانتشار بكميات صغيرة، لكنه لا يوجد في الطبيعة في حالة نقية، واستخراجه من خاماته هو عملية طويلة ومعقدة، إن كيلو غراماً واحداً من اليورانيوم يحتوي على كمية من الطاقة تعادل تقريباً طاقة ثلاثة ملايين كليوغرام من الفحم!.
في المفاعل النووي ذرات اليورانيوم المنشطرة تنتج كميات هائلة من الحرارة طالما سلسلة التفاعل ظلت محتشدة.
هذه الحرارة يمكن أن تستعمل لإدارة توربين ضخم لتوليد الطاقة الكهربائية.

ألقاب الشعراء

شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم: حسان بن ثابت
الأخطل الصغير: بشارة عبدالله الخوري
الغلام القتيل: طرفة بن العبد
الفرزدق: همان بن غالب
قتيل الهوى: قيس بن الملوح
النابغة: زياد بن معاوية
أمير الشعراء: أحمد شوقي
الملك الضليل: امرؤ القيس
سلطان العاشقين: ابن الفارض
ذي الكفايتين (السيف والقلم): علي بن محمد بن العميد
شاعر الشباب: أحمد رامي
رهين المحبسين (بيته وعماه): أبو العلاء المعري

أقوال مأثورة

● إذا كنت ممن يستيقظون كل يوم بلا هدف فالعودة إلى النوم أفضل لك، على الأقل ستبقيك الأحلام حياً أطول فترة ممكنة.

● يقول ابن القيم رحمه الله :
عليك بطريق الحق ولا تستوحش لقلة السالكين وإياك وطريق الباطل تغتر بكثرة الهالكين

● المغرور كالطاير
كلما ارتفع في السماء صغر في أعين الآخرين

● قال حكيم :
راحة الجسم في قلة الطعام وراحة الروح في قلة الكلام، وراحة العقل في قلة الاهتمام

معاني أشهر السنة

يناير (كانون الثاني): أن درجة الحرارة منخفضة.
فبراير (شباط): الثبات والنوم.
مارس (آذار): النور واللمعان.
أبريل (نيسان): الذبيحة.
مايو (أيار): النار والوهج .
يونيو (حزيران): الاستظلال من حرارة الشمس.
يوليو (تموز): الابن الذي يشفى بعد أن شارف على الهلاك.
اغسطس (آب): الفاكهة.
سبتمبر (أيلول): الهلاك .
أكتوبر (تشرين الأول): الخريف الأول.
نوفمبر (تشرين الثاني): الخريف الثاني.
ديسمبر (كانون الأول): إشعال المدفأة.

لله في خلقه شؤون

● عين النعامة أكبر من دماغها.
● تزيد السنة الشمسية عن السنة القمرية عشرة أيام.
● يمكن للحلزون أن ينام لمدة ثلاث سنوات.
● للقطط أكثر من مئة صوت بينما للكلاب حوالي عشرة.
● جميع الدببة القطبية عسراء (تستخدم اليد اليسرى).
● ترمش النساء تقريباً ضعف الرجل.
● صوت البطة لا صدى له ولا أحد يعلم لماذا؟!
● من الممكن أن تصعد البقرة الدرج ولكن من المستحيل أن تنزل.

Prescriptive analytics also utilizes advanced automated data-driven decision-making tech- niques (e.g., optimization and simulation mod- els) to evaluate the alternatives and deliver these recommended decisions in a timely

manner. In "TechRadarTM: Customer Analytics Methods, Q1 2014," Forrester Research cites a good example that subtly differentiates the transition from predictive to prescriptive:

Predictive: Create a propensity model to predict the propensity of a customer to buy the same product as a second-time purchaser.

Prescriptive: Utilize the propensity scores to target second-time buyers the minute they walk into the store or visit the company website.

For example, my (Brad's) company uses mobile diagnostics to promote cross-selling and up-selling opportunities. Our mobile technicians who are working on an engine can now remotely notify a customer: "You are currently due for an oil change and fuel filter. Would you like me to go ahead and take care of those while we repair your engine?"

The most commonly cited benefits of prescriptive analytics include enhanced insight into both personalization opportunities (specific) and consumer habits and patterns (general), clearer vision as to how to maintain current equilibrium (such as how to maintain the current business activity/profitability), and elevated awareness of social media impact.

HOW TO TRANSITION TO PRESCRIPTIVE ANALYTICS

Most studies and commentary on prescriptive analytics in- dicate that the roadmap should maintain the existing analytical tools in use and supplement them with additional tools that incorporate social media, unstructured data, and advanced automated decision methods. Forrester also sug- gests that the life-cycle stage of the company impacts deci- sion making as to the appropriate tools to use (see Figure 1).

THE FUTURE OF ANALYTICS

Our earlier example of the electronic fast food coupon shows that analysis of device usage is a prescriptive tool in the early stages of development. It has the potential to provide valuable context around behavior and other customer dynamics. Firms that need deeper insights into why a customer acted in a certain manner rather than just the action he or she took are likely candidates for prescriptive analyt- ics tools. At the end of the day, there may be some in- stances and circumstances where firms will maximize business value by remaining in their current analytics phase. Nevertheless, awareness of prescriptive tools and their potential to drive customer engagement and increase

revenues is still important informa- tion to have.

While prescriptive analytics was once a futuristic concept, more mainstream applications are quickly appearing with the ability to influ- ence the customer purchasing deci- sion and improve corporate prof- itability. Unfortunately for the fast food company and my (Rod's) credit card company, they didn't know that I had just finished eating lunch. Con- sequently, I didn't take them up on their offer. Nevertheless, I was im- pressed with their leading-edge use of prescriptive analytics and look for- ward to taking them up on another offer sometime soon. SF

Figure 1. TechRadar: Customer Analytics Methods, Q1 2014

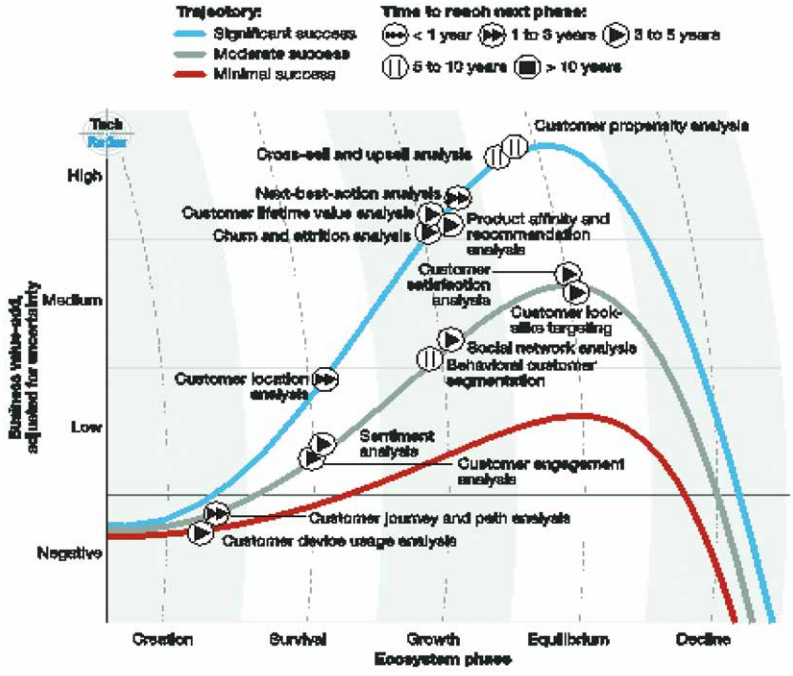

Source: Forrester Research, Inc., www.forrester.com, used with permission.

Bradford Hamilton, CMA, CPA, is a cor- porate IT controller at Cummins Inc. in Colum- bus, Ind. He also is a member of the IMA® South Central Indiana Chapter and IMA's Tech- nology Solutions & Practice Committee. You can reach Brad at **bradford.a.hamilton@cummins.com**.

Rod Koch, CMA, PMP, is an IT project man- ager at Utica National Insurance Group. He also is a member of IMA's Syracuse Chapter and IMA's Technology Solutions & Practices Committee. You can reach Rod at **Rod.Koch@uticanational.com**.

FROM PREDICTIVE TO PRESCRIPTIVE ANALYTICS

BY BRADFORD HAMILTON, CMA, CPA, AND ROD KOCH, CMA, PMP

Digital devices make it easier to analyze customer profitability. Up- grading to prescriptive analytics will allow companies to stay ahead in the market.

Here's an experience many con- sumers have these days. This one happened to one of us (Rod): My credit card company began of- fering electronic coupons from retailers that I could download to my card. Then I would automatically receive the discount from that retailer when I made a pur- chase. I'm not a regular patron of fast food places, but I added a fast food coupon to my card in case I happened to be pressed for time and needed a quick meal. With that, I signed out of my account and forgot about it.

Several weeks later, while I was driving, my cell phone suddenly "dinged," indicating an incoming notification. The notification alerted me that I hadn't used my coupon yet and that the fast food vendor had a restaurant nearby. Initially I was shocked because I had always read about this technology as an example of what retailers would be able to do in the future through combining the geolocation abilities of phones with other information they had acquired from their customers. My next response was, "Cool, I'm finally being re- warded positively for surrendering all of my data to my credit card company." I was a little worried that my credit card company seemed to know where I was, but overall I was pleased that the company seemed to use prescriptive analytics to serve me, the customer, better.

BENEFITS OF PRESCRIPTIVE ANALYTICS

In the first segment of this business intelligence and analytics series, Rod introduced the concept of analytics, defined analytics, and described a continuum of analytics. Then he referenced the Gartner value chain model of analytics to help frame further discussion, and he identified some of the benefits of predictive analytics and established a roadmap for transitioning on the continuum to predictive analytics. (See Rod's first article, "From Business Intelligence to Predictive Analytics," in the January 2015 issue of Strategic Finance.) Now let's discuss prescriptive analytics.

In 2013, research company Gartner referred to prescriptive analytics as "the final frontier of analytic capabilities." Prescriptive analytics attempts to influence or recommend an action to be taken within a given time constraint in order to realize a desired outcome. Prescriptive analytics incorporates unstructured data (such as videos, images, sounds, and texts) with the tools utilized in previous analysis (such as structured data, business rules, and customer surveys) to enable business analysts to identify the actions needed to drive predicted out- comes and to gain insight into the potential impact of each alternative action.

STORY UPDATES

For-Profit College Giant Settles Fraud

Education Management Corp. (EDMC) settled an illegal recruit- ing and consumer fraud whistleblower lawsuit with the U.S. government for $95.5 million. Attorney General Loretta E. Lynch said, "Operating essentially as a recruitment mill, EDMC's actions were not only a violation of federal law but also a viola- tion of the trust placed in them by their students—including vet- erans and working parents—all at taxpayer expense." The law- suit claimed EDMC, which has approximately 100,000 students in 32 states, had received some $11 billion through aggressive recruiting from 2005 through 2011—with 90% financed by tax- payers through student aid programs.

Separately, EDMC also agreed with state attorneys general to forgive $102.8 million in unpaid loans of former students. Loans of current students aren't affected by the settlement. The settlement also includes agreement to increase trans- parency in the recruiting process and to avoid compensation based on number of new students enrolled. The settlement includes agreement to be more transparent in recruiting in terms of completion and post-graduation prospects.

Taxpayers deserve better stewardship of their resources, and students deserve a better return for their time and effort. See the September 2015 column, "The Student Debt Crisis," for more details about the questionable practices of some schools that contribute to the growing problems around stu- dent loans.

Why CEOs Manipulate Earnings

An analysis by Forbes magazine, "Four Reasons Executives Manipulate Earnings," explains reasons CEOs use to rationalize management of earnings. First, the report says, their bonuses depend on it. Since "performance based" bonuses were made tax deductible in 1993, a larger proportion of executive com- pensation is being based on exceeding predetermined adjusted earnings targets. The targets can exclude various cost items and are usually neither audited nor comparable year to year, leading to emphasis on short-term results.

Second, executives want to continually lower the perform- ance bar to assure receipt of a bonus whether the company succeeds or not. The Forbes study showed companies would increase "cookie jar" reserves to save for reversal to beat tar- gets in future years.

The third rationalization for earnings misrepresentation is that "everyone else is doing it." A study by Simi Kedia, Kevin Koh, and Shivaram Rajgopal, titled "Evidence on Contagion in Earnings Management," found that "earnings manipulation at companies was strongly related to the percentage of firms in the same industry or the same region that had announced restatements [of their financial statements] in the previous 12 months."

Last, Forbes believes executives face very little accountabil- ity, usually getting to keep bonuses that through legal or regu- latory actions are later determined to be unearned.

It's difficult to see how current executive compensation practices really do align with the long-term, sustainable inter- ests of shareholders. See last month's column, "The Trouble with Earnings Management," as well as the column from January 2015, "The Pay-For-Performance Misnomer," for more on this topic.

and objectivity for all serv- ices. Although philosophi- cally a principles-based document, the book seems to be full of detailed and prescriptive rules.

ETHICS GUIDANCE

As these various codes demonstrate, accountants have a number of sources

to draw from when exam- ining the ethics aspect of the profession. The pre- scriptive, concise commu- nication of specific behav- ioral standards, as seen in the IMA Statement of Ethical Professional Practice and some of the other ethics codes discussed, effectively enables management accountants to act ethically

and to consider their responsibilities to all groups in society. SF

Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, is the Emeritus Ledger & Quill Research Professor, School of Ac- countancy and MIS, and

an honorary Senior Wicklander Research Fellow in the Institute for Business and Professional Ethics,

both at DePaul University, Chicago. He also is a Research Scholar in the Center for Business Ethics at Bentley University, Waltham, Mass., and chair of IMA's Ethics Committee. He was se- lected by Trust Across America- Trust Around the World as one of the Top Thought Leaders in Trust- worthy Business–2015. His e-mail address is **curtisverschoor@ sbcglobal.net**.

their families while acting in the best long-term interests of the profession as a whole.

IMA® (Institute of Man- agement Accountants) members are required to behave ethically, according to the IMA Statement of Ethi- cal Professional Practice (the Statement). When joining the organization or renew- ing, members must com- mit to complying with the Statement, which includes overarching principles that express values as well as standards to guide conduct. The overarching principles include honesty, fairness, objectivity, and responsi- bility. Members face disci- plinary action for failure to comply with 13 specific standards for competence, confidentiality, integrity, and credibility. Addition- ally, the Statement outlines guidance and specific steps to consider when resolving ethical conflict.

OTHER ETHICS CODES

The Financial Executives International (FEI) Code of Ethics contains obligations for its members that are very similar to those in the IMA Statement. These include honesty and integrity, completeness of information, compliance with laws, action in good faith and due care, and confidentiality. There are other obligations as well, such as to "proactively pro- mote ethical behavior as a responsible partner among peers, in the work environ- ment and the community" and to "achieve responsible use of and control over all assets and resources employed or entrusted."

The FEI Code of Ethics includes the mission of expending "significant

efforts to promote ethical conduct in the practice of financial management throughout the world." Further, the FEI code embodies rules "regarding individual and peer responsibilities, as well as responsibilities to employ- ers, the public, and other stakeholders."

The Code of Ethics for internal auditors published by the Institute of Internal Auditors (IIA) contains four principles: integrity, objectivity, confidentiality, and competency. Each has several rules of conduct that prescribe actions that internal auditors must take to remain in compliance with the IIA ethics code. The IIA definition of inter- nal auditing points out that the function is an "inde- pendent, objective assur- ance and consulting activ- ity" within an organization that is "designed to add value and improve an organization›s operations."

Finally, the IESBA Handbook contains five fundamental ethical prin- ciples with which all pro- fessional accountants are expected to comply, including those employed in business. The principles are integrity, objectivity, professional competence and due care, confidential- ity, and professional behav- ior. The Handbook groups threats to compliance with those fundamental princi- ples into one or more of the following categories: self- interest, self-review, advo- cacy, familiarity, and intimidation.

Safeguards that elimi- nate those threats or reduce them to an accept- able level may be created through external factors like the profession, legisla- tion, or regulation or

SF ADVICE

IMA ETHICS HELPLINE

For clarification of how the

IMA Statement of Ethical Professional Practice ap- plies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 2451383-. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www.usa.att.com/ traveler/ index.jsp, then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the **Statement of Ethical Professional Practice**, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations.

through factors internal to the work environment. The underlying approach of the Handbook is to describe how professional account- ants should deal with ethi- cal issues by evaluating threats and safeguards. It discusses conflicts of inter- est and lists steps the pro- fessional accountant in business should take if he or she can't resolve an eth- ical conflict, including resigning from the employ- ing organization.

ACCOUNTANTS IN PUBLIC PRACTICE

In contrast with those for management accountants, the ethical responsibilities of independent public accountants, particularly those serving publicly held audit clients, are more restricted. Rule 201- of the Securities & Exchange Commission (SEC) Regula- tion S-X was "designed to ensure that auditors are qualified and independent of their audit clients both in fact and in appearance" so that their services are entirely focused on the mission of protecting the interests of investors, cred- itors, and the general public.

More than 70% of the IESBA Handbook deals with ethical matters important only to account- ants in public practice rather than those employed in business. Because of its importance, the subject of independence takes up the bulk of these pages. Other matters covered include professional appointment, conflicts of interest, second opinions, fees and other types of remuneration, marketing professional services, gifts and hospital- ity, custody of client assets,

ETHICAL BEHAVIOR FOR MANAGEMENT ACCOUNTANTS

The ethics requirements for manage- ment accountants reflect their diverse responsibilities in serving a variety of constituencies. Several organizations provide guidance to help. **BY CURTIS C. VERSCHOOR, CMA, CPA**

IT'S WELL ESTABLISHED that members of the accountancy profession have a responsibility to serve the inter- ests of many stakeholders in soci- ety, including those of the general public. For example, the first words of the Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants (Handbook) mention the interests of the public: "A distinguishing mark of the account- ancy profession is its acceptance of the re- sponsibility to act in the public interest." The Handbook is published annually by the Inter- national Ethics Standards Board for Account- ants (IESBA), a part of the International Federation of Accountants (IFAC).

IFAC's broad definition of the public interest in IFAC Policy Position 5 is "the net benefits derived for, and procedural rigor employed on behalf of, all society in relation to any action, decision, or policy." Because the accountancy profession touches on every aspect of society,

the public includes all groups and individuals—consumers, investors, taxpayers, and citizens. According to IFAC, deter- mining whether an action, decision, or policy is in the public interest involves two phases: assessing net ben- efits (to see if benefits out- weigh the costs) and con- sidering whether the issue

was evaluated with trans- parency, public accounta- bility, independence, com- petence, adherence to due process, and participation of a wide range of societal groups.

IMA ETHICS STATEMENT

Management accountants in particular have diverse responsibilities to serve the needs of a variety of con- stituencies. They must maintain the highest stan- dards of ethical conduct while serving the require- ments of the organization where they are employed and the public at large. They also must be respon- sible to themselves and

improved working capital management. By streamlining cross-enterprise processes, as well as processes involving suppliers and customers, companies can minimize inven- tory throughout the value chain. For example, high inven- tory costs could result from problems with an internal production process or a supplier's delivery lead times. They could also result from a needlessly complex product design, a problem that the engineering group may be able to resolve.

Companies often can achieve substantial gains by reducing raw materials and work-in-process inventories through product design and process improvements, improvements that can lead to smaller safety stocks, time buffers, and batch sizes. This requires a thorough analysis of customer demand patterns, production throughput time and variability, and supplier lead times. These improve- ments can greatly decrease raw-material and work-in- process inventories, but they require end-to-end process improvements across the value chain from the supplier to the customers.

Accounts Payable

Does your organization have problems with accounts payable? This could be the result of making payments ear- lier than necessary or from failing to negotiate payment terms with suppliers. Fast-paying companies are at one end of the spectrum; at the other end are companies that lean on the trade and use unpaid invoices as a source of financ- ing. Between these two extremes is a more effective, inte- grated approach to payment renegotiation that takes into account all aspects of the customer-supplier relationship from price and payment terms to delivery time frames and product-acceptance conditions.

If you haven't done so, your company should bench- mark terms and conditions against industry best practices and eliminate early payments, except when attractive dis- counts are offered. When renegotiating payment terms, consider the length of your relationship with your suppliers as well as competitive loyalties. In addition, linking suppli- ers' payment terms to their performance in areas such as delivery accuracy, complaint ratios, and order lead times can improve underlying processes and reduce working capital overall.

Accounts Receivable

High levels of due and overdue receivables could be a result of delayed payment reminders and late dunning, but they could also result from problems with product quality or a failure to meet customer expectations. By aligning service levels with customer needs in areas such as order lead times and delivery schedules—and tying those service levels to payment terms—companies can improve cash flow and customer service at the same time.

But a word of caution: The goal of shortening customers' payment terms must be balanced against the risk of jeop- ardizing the relationship. Companies should always seek a fair, mutually beneficial, and nonconfrontational solution.

Some companies, particularly project-based businesses and manufacturers of large, costly products with lengthy production cycles, have cash flow problems caused by a mismatch in the timing between incurred costs and receipt of customer payments (the construction industry is a per- fect example). One way to ensure a steadier flow of cash is to better align incurred costs with customer payments by asking for a down payment and setting up a series of stag- gered payments to ensure that most receivables have been collected by the time of delivery.

Measuring and Monitoring

Many companies don't systematically track or report granular data on working capital. This is a challenge because getting data from multiple legacy systems into a consistent and usable format can be tedious and time- consuming, making it difficult to execute strategy on an ongoing basis.

Data collection should be built into the company's core IT processes, which can draw on a single integrated sys- tem to automate the process. Using ERP systems, organi- zations are able to disseminate information faster than they would be able to by using more conventional means, such as written reports. The accumulation and use of data are qualities of an effective working capital management system.

Metrics also have an important place in your system as long as they're aligned with overall company strategy and communicated across the organization. Metrics may change year to year as the strategy changes, so make sure that yours are specific to your industry and company.

Keep the number of metrics manageable so that you and other financial leaders in your company can communicate them clearly and employees know what to focus on. Five or fewer key metrics are plenty. They should be monitored at all levels within the organization from the executive offices to the employee break room. Posted metrics help keep everyone focused on achieving improvements.

As you can see from this discussion, the reasons to con- sider a system of working capital improvements are com- pelling. By analyzing each component of working capital along the value chain, companies can identify and remove the obstacles that slow cash flow. Done right, working capi- tal management generates more cash for growth along with streamlined processes and lower costs. In addition, boards understand that efficient management of working capital can potentially free up cash for other uses that can build shareholder value.

For finance leaders such as you, who are charged with growth and are determined to steer strategy, effective work- ing capital management can provide the cash your organi- zation needs to succeed now and in the future. **SF**

Renita Wolf is a Colorado-based financial executive who works with businesses to define and implement business growth and operational improvement strategies. She has global experience in financial manage- ment, strategic planning, operations, mergers and acquisitions, organiza-tion restructuring, and technology implementation. You can reach her at (719) 3674136- or **rdwolf1@attglobal.net**.

WORKING CAPITAL MANAGEMENT:
KEY PERFORMANCE INDICATORS

Key performance indicators (KPIs) tracked over time can highlight trends that are improving or deteriorating and can be used to compare a company to its competitors. These trends may uncover areas that require additional research, leading to improvements in working capital management.

Here's an example of important cash conversion cycle KPIs for companies that carry inventory:
Days' Inventory Outstanding (DIO): DIO calculates the number of days it takes to sell the entire inventory; the smaller the number, the better.

DIO = Average inventory / cost of goods sold per day
Average inventory = (beginning inventory + ending inventory) / 2

Days' Sales Outstanding (DSO): DSO measures the number of days needed to collect on sales sold through accounts receivable; again, the smaller the number, the better.

DSO = Average accounts receivable / revenue per day
Average accounts receivable = (beginning accounts receivable + ending accounts receivable) / 2

Days' Payables Outstanding (DPO): DPO measures the company's payments to vendors through accounts payable. The longer accounts payable are outstanding and the company holds onto cash without compromising vendor relationships and its credit rating, the more time the company has to maximize its investment potential; the larger the number, the better.

Cash Conversion Cycle (CCC): CCC measures the length of time between when a firm buys a product from a supplier and the collection of payments from customers for that product.

CCC = DIO + DSO – DPO

Example:

($ IN MILLIONS)	2014	2013
Revenue	$12,000	$10,000
Cost of goods sold	$4,000	$3,200
Inventory	$1,600	$2,500
Accounts receivable	$680	$640
Accounts payable	$1,100	$1,300
Average inventory	($1,600 + $2,500) / 2 = $2,050	
Average accounts receivable	($680 + $640) / 2 = $660	
Average accounts payable	($1,100 + $1,300) / 2 = $1,200	
Days' inventory outstanding	$2,050 / ($4,000 / 365 days) = 187.1 days	
Days' sales outstanding	$660 / ($12,000 / 365 days) = 20.1 days	
Days' payables outstanding	$1,200 / ($4,000 / 365 days) = 109.5 days	
Cash conversion cycle	187.1 + 20.1 – 109.5 = 97.7 days	

Figure 1:

CONFIGURING THE VALUE CHAIN

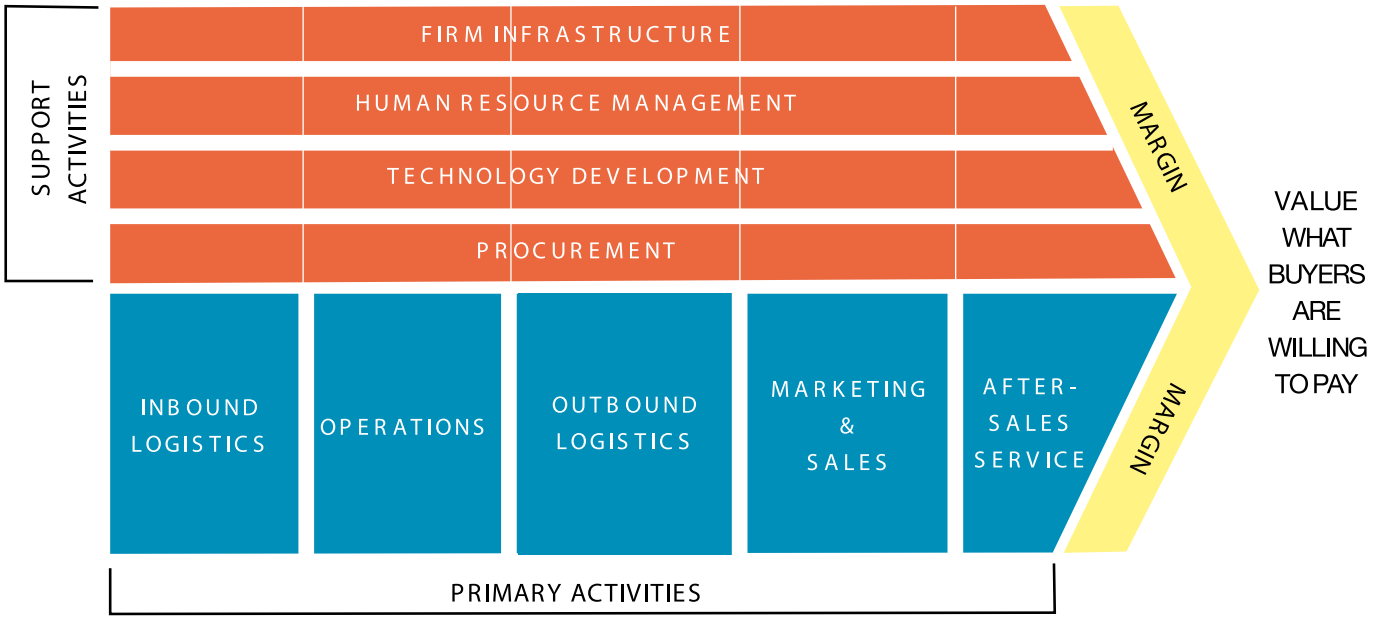

Source: Michael E. Porter, The Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, Free Press, New York, N.Y., 1985.

Companies that use a cross-functional approach to working capital management don't wait for problems to occur; they anticipate them and, when necessary, make quick adjustments. By analyzing each component of working capital along the value chain and streamlining key processes, organizations can identify and remove the obstacles that slow cash flow.

Too much working capital usually means that too much money is tied up in accounts receivable and inventory. The typical knee-jerk reaction to this problem is to aggressively collect receivables, suppress payments to suppliers, and cut inventory across the board. Unfortunately, this approach addresses only the symptoms of working capital problems, not the root causes.

A more effective approach is to reassess and refine key processes across the value chain, processes that can lead to significant reductions in working capital. Companies must analyze the entire value chain from product design to man- ufacturing, sales, and customer service to identify hidden interdependencies and maximize savings. The key is to uncover the underlying causes of excess working capital across the entire value chain.

By refining end-to-end processes, companies can reduce buffer stock, decrease restock times from internal and external suppliers, and improve cash collection and payment cycles.

Best practices in working capital management that include new processes, expertise, and supporting technology work together to reduce working capital requirements across the three primary drivers of inventory, accounts payable, and accounts receivable. Companies need to manage all three simultaneously across the value chain to free up cash to fund strategic investments while delivering improved results to

shareholders. It's actually a rather simple formula: Strong disciplines in working capital management lead to strong disciplines in operations, which lead to significant gains in resource productivity and profits. (For a checklist of best practices in working capital management, see page 41.)

Impact on Customers, Suppliers, and Partners

Companies must look for ways to simplify processes and eliminate costs, keeping in mind how these changes may affect other areas in the value chain. Improving working capital management can affect customers, suppliers, and partners. For instance, lowering the level of spare repair parts or reducing product customization could lead to a major reduction in inventory. But how would these measures affect service quality, marketing strategies, or other aspects of the business?

Building strong, transparent relationships with customers and suppliers is the key to flexible working capital policies that are mutually beneficial and that can be adapted to business cycles. Having strong external relation- ships means a company has room to negotiate new agree- ments with customers or suppliers that are mutually beneficial to everyone.

Now let's take a deeper dive into the three critical areas mentioned earlier—inventory, accounts payable, and accounts receivable.

Inventory

Excess inventory is one of the most overlooked sources of cash, frequently accounting for most of the savings from

Cash Management Culture

As financial professionals, the ability to establish the infra- structure to support working capital improvements is in your tool belt. With your training and experience, you can provide the leadership needed to build a cash management culture that includes a formal working capital strategy, appropriate drivers and metrics, and clearly communicated policies across the organization. The result will be enhanced accounts receivable, accounts payable, and inventory management processes, which will lead to work- ing capital improvement.

An effective program should start with a "tone at the top" directive from the board of directors, CEO, and CFO. Senior management should make it clear that improved working capital is linked to both business and individual performance. Because working capital touches so many different parts of an organization, finance leaders should collaborate with other leaders within the business to share the goal of improving working capital and adding the program into their systems, analytics, and performance metrics.

There are levers throughout an organization that can help drive working capital improvements, such as manag- ing inventory more efficiently, embedding specific working capital metrics in forecasting, and improving the manage- ment of accounts receivable and accounts payable. Metrics should be built into the improvement program's goals and used as a consistent feedback mechanism so that finance and treasury can monitor the program's effectiveness and impact. Additional measures can be used to determine the capital required to fund manufacturing processes or to create dashboards that provide daily views of metrics that impact cash flow and working capital over time.

How do you sustain working capital improvements? There should be company-wide incentives that foster man- agement focus and change, as well as real links to business performance and overall compensation. You should also have the flexibility to adjust for external factors that may adversely affect working capital, such as changes in the global economy, the limited availability of financing resources, and suppliers who are unable to meet company needs because of their own internal capacity challenges.

Of course, approaches to improving working capital management will vary depending on the industry and the company's situation, but they should have three overall objectives: (1) reduce inventory, (2) speed up collection of receivables, and (3) reconsider payment terms.

Cross-functional Approach

Cash flow management is a cross-functional organizational concern. To gain an enterprise-wide view of cash manage- ment, it's important to track sources and uses of cash by both type and location. It also means engaging the sales, procurement, and operations functions in a meaningful way. All this takes place along the value chain, which is a set of activities that a company operating in a specific industry performs in order to deliver a valuable product or service for the market. Michael Porter first described and popularized the concept in his 1985 best seller, Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. See Figure 1 for his value chain example.

WORKING CAPITAL MANAGEMENT: IMPLICATIONS FOR SMALL COMPANIES

Working capital management is especially important for small companies with limited financial resources. They may have trouble accessing working capital through debt and equity markets because smaller com- panie are considered riskier, making it harder for them to secure loans. In addition, small companies are generally charged higher interest rates compared to large companies.

Many small companies are seasonal or cyclical businesses that often require working capital to meet their financial obligations during the off-season. For example, an indoor waterpark or a restaurant with a lot of outdoor seating may do significantly more business during the summer months, resulting in large payouts at the end of the tourist season. Nevertheless, the company must have enough working capital to buy inventory and cover payroll during the off-season, when revenues are lower.

If you work for a small company, a cash flow projection can help you manage your cash so the com- pany can pay its bills on time. It's a great tool for setting sales goals and for planning for expenses to sup- port those sales. As your business grows, it can also help you plan for a large expenditure, such as an equipment purchase or a move to a new location, so that you have the cash on hand when you need it.

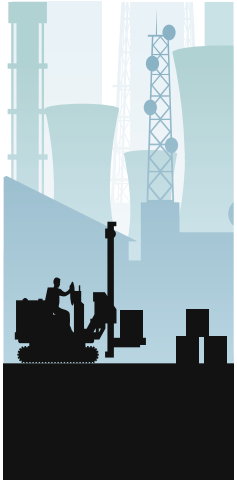

Working capital is the lifeblood of every organization. The excess of current assets over current liabilities, it has the power to create or destroy value for shareholders. Three key components of working capital are inventory, accounts payable, and accounts receivable, which analysts examine for clues to a company's financial soundness and operational efficiency. I'll discuss them in more detail later.

By reducing the cash conversion cycle—a key metric mon- itoring the length of time between when a company buys a product from a supplier and the collection of payments from customers for that product—companies can increase prof- itability significantly. The cash conversion cycle measures how fast a company can convert cash on hand into even more cash on hand. The longer it takes a company to turn raw materials into sales revenues, the longer that company's working capital is tied up and can't be utilized to grow its business and increase profits.

Smart, efficient management of working capital can poten- tially free up cash for other uses that can build shareholder value. The extra cash can also reduce the company's reliance on debt or other forms of external financing while, at the same time, help to strengthen the balance sheet and enhance opera- tional performance. And, depending on the company's plans for growth, the extra cash can also be used to build shareholder value through mergers and acquisitions. Investors usually take this as a good sign since working capital is often considered a proxy for the strength of how well a company is run.

The Challenges

Working capital is a simple concept because it's all about freeing up the company's cash. Unfortunately, many organi- zations face serious internal challenges that can interfere with their ability to do so. As they've discovered, it's one thing to recognize the need for working capital improvement and quite another to understand what steps to take to improve cash flow.

To put this into perspective, here are some current chal- lenges to improving working capital:

Limited access to needed information. Many companies lack the real-time data and metrics needed to evaluate the effectiveness of their working capital strategy and improve it.

Lack of formal structure. It can be difficult to sustain the working capital improvement effort without a formal structure. Few companies have a formal improvement program with clear ownership across the organization, or, worse, they lack the tools and the capabilities to implement such a program.

Too many stakeholders and perspectives. The widely distributed nature of working capital can make it difficult to implement a working capital improvement program. Each stakeholder is likely to have a different perspective on how to enhance working capital and the relevant priorities.

Time constraints. Organizations often struggle to focus on improving working capital because of other priorities competing for their attention.

Finance leaders are in the best position to address these challenges. As guardians of cash flow, they're the profession- als who are often positioned to do the strategic visioning and lead a working capital improvement effort.

WORKING CAPITAL MANAGEMENT: BEST PRACTICES CHECKLIST

An organization's working capital management improvement program should include:

✔ Aligning overall operational processes with stated strategic intent
✔ Engaging executive-level support for, and involvement in, working capital improvement
✔ Centralizing and standardizing financial transaction processing to drive maximum efficiency and to draw meaningful insights from underlying data
✔Taking a cross-functional approach to working capital accountability and continuous improvement of receivables and payables processes
✔ Using data from an enterprise resource planning (ERP) system to inform daily credit and collection activities
✔ Conducting real-time analysis of cash flow drivers to ensure reliable forecasts and optimize spare cash
✔ Analyzing, measuring, and advising operating units on how to increase the return on working capital
✔ Designing custom measures of working capital management that are relevant to operating units' business models
✔ Applying quality and productivity tools to process- improvement efforts in finance
✔ Leveraging change-management principles and practices in finance
✔ Identifying and resolving data discrepancies on the front end of the process
✔ Managing working capital risk
✔ Offering self-service to drive efficiency
✔ Conducting transactions electronically whenever possible and working with vendors so they can do the same

IT'S ONE THING TO RECOGNIZE THE NEED FOR WORKING CAPITAL IMPROVEMENT AND QUITE ANOTHER TO UNDERSTAND WHAT STEPS TO TAKE TO IMPROVE CASH FLOW.

Based on consent from The Institute of Management Accountants, we will be republishing martials appering in IMA's magazine (Strategic Finance)

FREE UP CASH

These cross-functional best practices can help your company **MANAGE WORKING CAPITAL** effectively to meet the challenges of a global economy.

By **RENITA WOLF**

Dr. Ahmad Almeghames
Secretary General

Successful transition to International Standards requires training

Praise be to God, prayer and peace be upon the Prophet Muhammad, God›s blessing and peace be upon him and his family and companions.

The success of the plan of transition to international standards involves consideration to be given to the environment in which those standards will be applied and to the disparity between the economic sectors with respect to its ability to accommodate the requirements of those standards and to having adequate professional competencies capable to apply the standards. The ability to apply international standards may be available, at the present time, to financial institutions while other sectors may need to take some arrangements to prepare their technical and professional staff, before being obliged to apply the requirements of international standards all at once. Therefore SOCPA was keen to launch specialized programs dedicated for the application of international standards and presented by a group of specialists possessing theoretical knowledge and practical experience. SOCPA has begun the implementation of those programs from the beginning of 2015 and they were attended by a significant number of people who are specialized and interested in the accounting and auditing profession. The programs will continue until the end of 2016 for training on all international standards in each of the cities of Riyadh, Jeddah and Dammam.

Furthermore, SOCPA Board adopted the third phase of transition to international standards in accounting and auditing, at its third meeting for the eighth session. This phase represents the penultimate stage of the transition project, according to the transition plan approved by the Board of Directors at its ninth meeting for the sixth session in order to be applied as of the beginning of 2017.

I take this opportunity to invite those specialized and interested in the accounting and auditing profession to participate by giving their opinions on a number of international accounting and auditing standards covered in the fourth and final phase of the transition plan, which can be found at socpa website and we look forward to receive your comments and views by early May, 2016.

In conclusion, I ask God for culminating our efforts successfully and I thank all those involved in the transition project, led by Dr. Abdulrahman Al-Resin, Assistant Secretary-General for professional standards.

قوائم
Qawaem

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

مميزات برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية

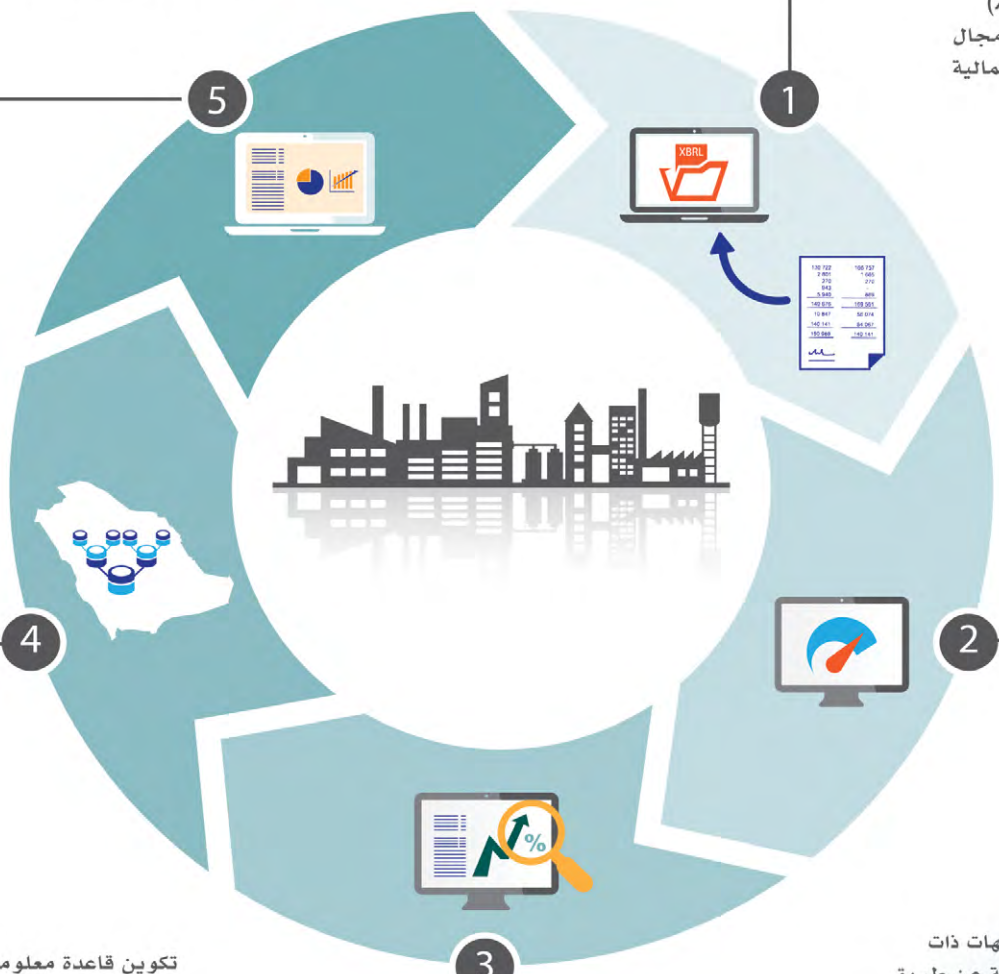

1. إيداع القوائم المالية بطريقة إلكترونية بلغة (XBRL) المستخدمة عالمياً في مجال الإفصاح عن التقارير المالية

2. السرعة في تزويد الجهات ذات العلاقة بالقوائم المالية عن طريق توفير المعلومات المطلوبة بدقة وسرية عالية

3. مقارنة مؤشرات الأداء المالية في المنشآت آلياً

4. تكوين قاعدة معلومات اقتصادية عن جميع القطاعات التجارية والصناعية

5. توفير معلومات اقتصادية وإحصائية مهمة تساعد القائمين على التخطيط

بالتعاون مع

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

Saudi MCI
الرقم الموحد 92 0000 667

qawaem.sa

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA
المحاسبة المالية
وفق المعايير الدولية للتقرير المالي
والتر هاريسون، تشارلز هورنجرن، وليام توماس، ثمن سواردي
Walter T.Harrison Jr., Charles T. Horngren, C.
William Thomas, Themin Suwardy
الطبعة التاسعة - (الطبعة العربية الاولى)
ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

صدر حديثاً